الجزء الرابع

من

الاشباه والنظائر

فى النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى
المتوفى سنة (٩١١ هـ) رحمه الله
تعالى ونفعنا بعلومه
آمين



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية
حيدر آباد الدكن لا زالت شموس
افاداتها بازغة وبدور
افاضاتها طالعة الى
آخر الزمن
سنة ١٣٦١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على مسئلة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام نفع الله
ببركته جميع الانام وغفر له ولجميع اهل الاسلام إنه على ما يشاء قدير والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى آله وصحابته اجمعين وبعد فهذه مسئلة فى شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين ادواته على حسب ما التمس منى بعض الاخوان وبالله تعالى المستعان وعليه التكلان ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم، وفيه فصول .

الاول فى تفسيره

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل فى ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه .

وقال بعض الفضلاء ينبغى ان يكون المطلوب يحصل ذلك فى ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذى هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسى وفى التنزيل (فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) .

وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده .

فقلت

فقلت لو صح ذلك لم تطبق العلماء على ان ما ورد منه فى كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولوكان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم بالجواب من لم يكن عالما به .

فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام .

قلت طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع فى العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا .

الفصل الثانى

فى تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتباره

اعلم ان المطلوب حصوله فى الذهن اما تصور اوتصديق وذلك لانه انما يطلب حكما بنفى او اثبات وهو التصديق اولا وهو التصور والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل .

ومنزل بينهما وهو الهمزة التى تستعمل مع ام المتصلة تقول فى طلب التصور أزيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفى طلب التصديق أخرج زيد كذا مثلوا ، والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا فى حصول النسبة ومحتمل لطلب تصور النسبة .

وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك فى ان الواقع من زيد خروج اودخول فله فى السؤال طرق .

احداها أخرج زيد أم دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه .

والثانية أخرج زيد .

والثالثة أدخل زيد فانه يجاب فى كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ماسأل عنه و انتفاء الفعل الذى لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه

وتلخيصه ان تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تخلف فى هاتين الطريقين ان السامع لايعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة و عدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الاوجه التى يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ماهو عالم بحصوله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول أزيد خرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجها آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حيئنذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير انه عين النسبة محتملة للاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهى به اولى.

والنحويون يجزمون برجحان الفعلية فى هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ماذكرنا من اولوية الهمزة بالجمل الفعلية والتحرير ماذكرنا فمتى قامت قرينة ناصة على ان السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية أوعن المسند تعينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكروا .

واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزه التى يطلب بها التصور، والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالا

اجمالا ونقصا فى التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام فى هذه الاغراض ليس من مقاصدهم .

الفصل الثالث فى الفرق بين قسمى أم

تفترق أم المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وأم المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضا من كل واحدة من جهتى اللفظ والمعنى من اربعة اوجه .

فاما الاوجه اللفظيـة

فاحدها باعتبار ما قبلهما وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الااستفهاما لفظا ومعنى اوستفهاما لفظا لامعنى فالاول نحو أزيد قائم أم عمرو والثانى نحو سواء عـلى أقمت أم قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا يصح فى مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء على قيامك وقعودك ويصح تصديق الكلام الذى هى فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا واستعملت فى لازم الاستفهام وهى التسوية ألا ترى ان الطالب لفهم الشىء استوى عنده وجوده وعدمه اعنى استواءهما فى اصل الاحتمال وإن كان احدهما قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبويه رحمه الله بقوله ـ وانما جاز الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلنا أزيد عندك ام عمرو فجرى هذا عـلى حرف الاستفهـام كما جرى عـلى النداء نحو قولهم ، اللهم اغفرلنا أيتها العصابة ، انتهى ، وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو (هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) .

وخبرا نحو (تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) .

والوجه الثانى ـ باعتبار ما قبلها ايضا

وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة التى يطلب بها التصور والتسوية كما قدمنا والاستفهام الذى قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما فى قوله تعالى (هل يستوى الاعمى

والبصير) الآية وقول علقمة بن عبدة .

هل ما علمت وما استودعت مكتوم　　　اذ حبلها اذ نأتك اليوم مصروم
ام هل كبير بكى لم يقض عبرته　　　أثر الاحبة يوم البين مشكوم

وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو أقام زيد أم قعد عمرو واذا اردت بأم الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين فأم متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذى تريده ، هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراوى من شرط أم المتصلة ان لايكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل والفاعل فى كل من الجملتين واحد نحو أقام زيد ام قعد فان قلت أقام زيد أم قعد عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ماقبلها مبتدا وخبرا فلابد من اتحاد الخبرين نحو أ زيد منطلق أم عمرو فان قلت ام عمرو جالس كانت او منقطعة ، وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو أقام زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولاشك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد نصوا على اتصال أم فى قوله .

ما ابالى أنبّ بالحزن تيس　　　أم جفانى بظهر غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين وفى قوله

ولست ابالى بعد فقدى مالكا　　　أموتى ناء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين ـ وقد يجاب بان الجملتين هنا فى تأويل المفردين فلذلك تعين الاتصال لان ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر كما فى قولنا أزيد أم عمرو فى الدار واذا اتحد الخبران نحو أزيد قائم ام عمرو قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فان قيل ـ فلم جزم الجميع فى نحو ازيد قائم ام عمر وبالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره .

قيل

قيل ـ لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى فى نحو جاء الذى فى الدار ان اصله الذى هو فى الدار .

والوجه الثالث ـ باعتبار ما بعدها ، وهو ان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم فى الآية الكريمة وفى بيتى علقمة بن عبدة وبالاسم كما فى قول الله تعالى (ام ماذا كنتم تعملون ، ام من هذا الذى هو جند لكم) .

وقول الشاعر

ام كيف ينفع ماتعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن

والوجه الرابع ، باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا وهو ان المتصله تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الابين الجملتين فاما قولهم إنها لابل أم شاء، فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك اجماعهم فى ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بمارواه من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب، وحمل هذا عند الجماعة ان ثبت على اضمار فعل اى ام أرى شاء لاعلى العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهى تعطف المفردات بل لاتعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل من ان يجوز .

فان قيل ، لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرته بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة وابن مالك يقول بندوره .

قيل ـ الذى منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع دخولها على منفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغى لابن مالك ان يقول

وقد تعطف المفرد ان تجردت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب ، بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لايدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التى هى فى قوة الهمزة وبل .

واما قول الزمخشرى فى (أإنا لمبعوثون أوآباؤنا) ان اباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فردود بما ذكرنا .

واما اوجه المعنى فاحدها ما اسفلناه فى صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق .

والثانى ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الاضراب والاستفهام .

والثالث ان المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام اولازمة وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه راسا وسبب ذلك ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقى عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة .

ومما يدل على ان المنقطعة قد تأتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم فى، انها لابل ام شاء، بان التقدير بل أهى شاء . اذ يجوز ان يكون التقدير بل هى شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستانف اخبارا بانها شاء ، وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعى انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا، ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره فى استدلالهم بنحو (ام هل تستوى الظلمات والنور) وبقى علقمة على ان هل بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله .

أهل رأونا بوادى القف ذى الاكم

ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها فى البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها .

فان قيل لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد (وإن احد من المشركين استجارك) .

فالجواب إن ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما راد فها .

الوجه الرابع ان الاستفهام الذى تفيده المتصلة لا يكون الاحقيقيا والذى تفيدة المنقطعة يكون حقيقيا نحو ، انها لإبل ام شاء ، على احد الاحتمالين وغير حقيقى نحو (أم اتخذ مما يخلق بنات ـ ام له البنات ولكم البنون ام تسألهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب) الآيات .

تقرير آخر فى الفرق مختصر

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه .

احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره .

والثانى ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لايكون الا جملة .

والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة .

والرابع انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب .

والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم اولا .

والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غيرعاطفة وممن نص على هذا ابن عصفور فى (مقربه) وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

ومن كلامه ايضا على قول القائل

كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافى نعمه ويكافى مزيده اختلف فى ـ كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ـ فى مواضع .

احدها فى تعيين قائله .

الثانى فى معنى كأن .

والثالث فى توجيه الاعراب ـ فاما قائله فاختلف فيه على قولين .

احدها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

والثانى انه الحسن البصرى رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابوعبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبى فى (شرح المفصل) وابوحيان المغربى فى (شرح التسهيل) .

فاما معنى كأن فاختلف فيه ايضا على قولين .

احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم ،كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، هذا تستعمله الناس فى محاوراتهم ويقصدونه كثيرا يقولون كأنك بفلان قد جاء .

والثانى للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها فى قولك كأن زيدا اسد ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كأن حالتك فى الدنيا حال من لم يكن فيها وكأن حالك فى الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به حالتان لا الشخص والفعل الذى هو الجنس .

وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كأنه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكأن هو التشبيه فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغى العدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فا نتفى المصير اليه(١) .

(١) كذا ـ فى الاصلين وبها مشى ـ لعله الى غيره ـ ح

واما

واما توجيه الاعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذى يحضر فى الآن من ذلك اقوال .

احدها – للامام ابى على الفارسى رحمه الله زعم ان الاصل كأن الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ثم جيئ بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لاموضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هى فى قولهم ابصرك زيدا اى ابصر زيدا والكاف حرف لامفعول لان ابصر لايتعدى الى واحد وجيئ بالباء زائدة فى اسم كأن كما زيدت فى اصل المبتدأ فى قولهم ، بحسبك درهم ، وقولهم ، خرجت فاذا بزيد ، وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة .

والقول الثانى لابى الحسن بن عصفور وهو قول انقه من قول الفارسى زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت فى المبتدأ الذى لم تدخل عليه كأن وقد مثلناه .

والذى حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء فى اسم كأن وثبتت زيادتها فى المبتدا وقد .

اشتمل قوله على اربعة امور –

منها الامران اللذان استلزمهما قول الفارسى وقد شرحناهما .

ومنها دعواه الغاء كأن ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما فى قوله تعالى (كأنما يساقون) ودعواه أن الياء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه قد ادعى الغاءها ولا يمكنه ان يدعى انه مبتدأ لامرين .

احدهما – ان الياء ليست من ضمائر الرفع وانما هى من ضمائر النصب والجر كما فى قولك اكرمنى غلامى .

والثانى انها لوكانت مبتدأ لكان ما بعدها خبرا ولو قيل مكان كأنى بك تفعل انا نفعل لم ترتبط الجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة الخبر بها لابد لها من رابط يربطها .

ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية فى قولهم كأنى بك تفعل فلا يخلوا اما ان يدعى ان الباء فى بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرا ويدعى ان الباء متعلقة بيفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثانى فلا يجوز فى العربية ان يقول عجبت منى ولا عجبت منك لايكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن فى قوله .

هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لاحرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولاعمل فيها البتة وعلى التقدير الثانى منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغى له ان يقول بذلك فى مثل قوله تعالى (امسك عليك زوجك) وفى هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود .

والقول الثالث لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالتاء فى تكن للخطاب لا للتأنيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا البحث فى لم تزل على القولين الاولين الامر بالعكس التاء للتأنيث والضمير ان للدنيا وللآخرة وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كأنك لم تكن فى الدنيا وكأنك لم تزل فى الاخرة .

والقول الرابع لابن عمرون رحمه الله ان الكاف اسم كأن وبالدنيا وبالآخرة خبر كأن(١) وكل من جملتى لم تكن ولم تزل فى موضع نصب على الحال وانما

وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لايتم الابقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك فى الحال كقوله تعالى(فمالهم عن التذكرة معرضين) فما مبتدأ ولهم الخبر والتقدير وأى شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور باللام ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام فى المفرعنه لا عن غيره .

وخطر لى وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كأن ولم تكن الخبر وبالدنيا فى موضع الحال من اسم كأن والعامل فى الحال العامل فى صاحبها وهو كأن كما عملت فى رطبا ويابسا من قوله .

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا　　لدى وكرها العناب والحشف البالى

المعنى كأنك فى حالة كونك فى الدنيا لم تكن اى بها وكأنك فى حالة كونك فى الآخرة لم تزل اى بها وهذا عكس قول ابن عمرون .

فان قلت يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لاخبر انه قدروى كأنك بالدنيا ولم تكن وبالآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت ان سلم ثبوت الرواية قالوا وزائدة كما قال الكوفيون فى قوله تعالى(ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ـ يصدون هو الخبر والواوزائدة وكما قال ابو الحسن فى قوله تعالى(ولما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى) ان وجاءته البشرى حواب لما والواوزائدة وفى قوله تعالى (حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها) ان فتحت جواب اذا والواوزائدة الى غير ذلك واما كأنك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولى وقوله اذ لايصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كأن والتقدير كأنك مستقر بالشمس ولا يصح على قولى ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كأن لعدم

(١) كذا فى الاصل وفى خبران وكل الخ .

الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولى فاوجه ايراده اياى على ما ظنته .

فان قلت فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك .

قلت لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولاشك ان كون الخبر محط الفائدة اولى .

والثانى ان العرب قالت، كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لامنصوبا، نعم قول ابن عمرون متجه فى قول الحريرى.

كأنى بك تنحط الى القبر وتنغط

فهذا لا ينبغى ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء المتكلم لعدم الرابط على ان المطرزى خرجه على ان الاصل كأنى ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء فى المفعول ولاشك ان فيه تكلفا من وجهين اضمار الفعل وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون قوله تنحط حالا من الكاف ولاخبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالمحذوف فقيل كأنى ابصرك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرون اولى لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرون فى هذا الموضع ان يحمل عليه كأنك بالدنيا لم تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريرى قولهم، كأنى بك تفعل كذا، وقد انتهى القول فى هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت وإعجال المتقاضى للكلام المذكور والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع وخمسين وسبعمائة .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله وقفت على اسئلة لبعض علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة ومدون كل منها بما تيسر لى من الجواب وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال رحمه الله المسئول الاطلاع على ما نقل الناس فى قولهم انت اعلم ومالك وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف لفظى غير راجع الى المعنى .

واقول . ان الكلام فى هذا الموضع فى مقامين .

احدهما ، فى بيان اشكال هذا المثال

والثانى ، فى الجواب عما تضمنه السؤال ، فاما الاول ، فاعلم انه لايخلو ما بعد الواو فى هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدأ او على الخبر اوعلى ضميره او غير معطوف وكل مشكل .

اما الاول ،فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى التجرد للاخبار عنه باعلم .

واما الثانى ، فلاستلزامه مشاركته له فى الاخبار به عن انت .

واما الثالث ، فلاستلزامه مشاركته فى اسناد اعلم اليه وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير مسئلة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان ،فان استسهل الاول بانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل،اجيب بان اغتفارهم ذلك لم يثبت فى مسئلة رفع اسم التفضيل الظاهر فى غير محل النزاع فيحمل هذا عليه

واما الرابع ، فانه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ فان قدر المحذوف مبتدأ فالتقدير انت ومالك وان قدر خبرا فالتقدير مالك اعلم،وكلاهما ظاهر

الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور كما فى قوله تعالى (أكلها دائم وظلها) وقوله تعالى (أانتم اعلم ام الله) فى قول من قدر ام منقطعة وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب فى «انها لابل ام شاء» تقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة وهو الظاهر فلاحذف .

واما الثانى فمجموع مارأيت فى ذلك ثلاثة اوجه .

احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة اعلم الى المال بوجهين .

احدهما انه لما كان النظر فى المال يلزم منه فى الاكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا والتشريك فى اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفى هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لانعلمهم اجازوه الا فى المجازى اللغوى اما فى المجازى العقلى بان يسند اللفظ الى امرين معا الى احدهما بطريق الحقيقة والى الآخر بطريق المجاز فلاثم لاخفاء بما فى هذا الوجه من البعد فى المعنى .

الوجه الثانى ان هذا عطف لفظى لم يقصد به التشريك فى المعنى وهذا القول مشكل فى الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للفرد تقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ولم أر من وفاه حقه من الشراح .

واقول لاخفاء بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انابوا واو العطف عن باء الجر للتوسيع فى الكلام وليتناسب اللفظان المتجاوران، ويفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد فى المعنى الالصاق لنيابتها عن حرف وتفيد فى اللفظ تشارك الاسمين فى الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال فى اللفظ ولا فى المعنى وليس هذا من البدل التصريفى الذى تلحظ

فيه قرب المخرج او اتحاده كما ابدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة والاتيان باخرى مكانها لتفاوت معناها كالاتيان بالواو في نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء للالصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان والذى يدل على مجيء الواو خلفا عن الباء قولهم بعت الشاء شاة ودرهما اى شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لامبيع ولانهم قالوا ايضا بعت الشاء شاة بدرهم

وهذا الذى ذكرته هو اصح واوضح مايقال في المسئلة ومتبوعي فيه الجرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلامهما أخذت وعلى ما اشارا اليه اعتمدت اما الجرمي فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذى انبنى عليه كون هذا العطف لايقتضي التشريك في الحكم وقد وفيت بجميع ماقالا واضفت اليه مالم يذكرا ممالا بدمنه.

ويظهر لى ان الصواب خلاف مارءاه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف كالخفض في«هذا جحر ضب خرب»وذلك يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان المعنوى واللفظي .

الوجه الثانى انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكأنه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها قاله ابن الصائغ وفيه نظر لامرين .

احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبأن مع مال لم يحل بينهما حائل .

والثانى ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف

عليه المبتدأ لا الخبر كما انه فى كل رجل وضيعته كذلك،ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كاغناء الوصف فى أقائم الزيد ان لا لانهما الخبر .

الوجه الثالث انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك فحذف المبتدأ لدلالة ماتقدم عليه فالتقى واوان فحذفت الاولى لئلا يدخل حرف على مثله قاله ابن الصائغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان،ثم مثل هذا لايسمى خبرا الا بتجوز على قول ابن خروف ثم يقال وما معنى المعية فى نحو انت اعلم ومالك .

اقول،الصواب ماقدمناه من ان معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجرمى ومن وافقه واما معنى المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه فى ذلك، فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى،وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفى كلام سيبويه من هذه التجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتاد والمجازات والكنايات ثم قال،وهل تجوز النصب فى نحو كل رجل وضيعته تجوزه هنا أم لا وما توجيه الجواز إن قيل به .

واقول ان المجوز لذلك هو الصيمرى نص عليه فى التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد ذكر انت ورأيك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما اشبه المثالين المذكورين،ومن ادعى جواز النصب فى نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربى انتهى،فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف،والذى يظهر فى الفرق بينهما اقوال .

احدها ظهور معنى المعية فى كل رجل وضيعته وخفاؤه فى انت اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك .

والثانى انه بنى الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل فى المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ماقبل الواو منه كلام تام فلايمكن ان يقدر فيه عامل ولايصح اعلم للعمل فى المفعول معه لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا مـا يصح له العمل فى المفعول به لا كل ما يصح له العمل فى الحال خلافا لابى على ولهذا منع سيبويه هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل فى الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل فيها روائح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولوصح معنى المعية فى المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لايمكن توجيهه اما على قول الجرجانى او الكوفى او الفارسى فى ان الناصب للمفعول فيه الواو او الخلاف اوكما ينصب الحال ولهذا جوز الفارسى هذا لك واباك وجوز فى قوله هذا ردائى مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبدالله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبدالله مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا(١) الواو للمعية او للعطف المحض واقول لم اقف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر فى ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لايجب حذفه الااذا سد شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الاخفش فى نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم فى نعم الرجل زيد كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وقول الفارسى فى حدى زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرين .

احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين وكان تقدير

(١) كذا فى النسختين —

عبدالله مقدما على اعلم ممكنا صار وان كان مبتدأ كأنه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده كأنه خبر عنهما معا فمنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح الاسمين معا .

والثانى ان المعنى هنا انت اعلم بعبدالله وذلك كلام تام لايحتاج الى خبر فكذا ما معناه وكل من الوجهين معترض .

اما الاول فلا ستلزامه وجوب الحذف فى نحو زيد فى الدار وعمرو ولا قائل به وفى الحديث(ابوبكر فى الجنة وعمر فى الجنة) الـخ .

واما الثانى فمن وجهين .

احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا .

والثانى انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضمار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر فى اللفظ ولا فى التقدير .

ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف فى نحو لا تتغذ بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبـع مع ان المقصود فيهما المعية مطلقا وليس العطف هنا بمقصود وهلا كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم واخلال العطف بذلك .

واقول ، لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا فادتها مطلقا فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما تتعين العبارة التى لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوزوا القاصد نفى الجنس بلا على سبيل الاجمال ان يعلمها عمل ليس واوجبوا اعمالها عمل إن اذا اريد التنصيص ،وجوز سيبويه والمحققون لمن قال طالنى زيد وجاء نى عمرو اذا بناهما للفعول فى مخلص الضم والكسر والاشمام والذى يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصة اذا اريد التنصيص والمجملة

اذا

اذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد احد الامرين بعينه وترجح الناصبة حيئنذ على المجملة ولم يمش ابن مالك فى ذلك على قاعدة لانه قال فى نحو جاء فى بوجوب الاشمام او الضم وفى نحو طالنى بوجوب الاشمام او الكسر وقال فى باب الا يجوز الحاقها بليس ان لم يرد التنصيص على العموم وقال فى المفعول معه برجحان النصب اذا خيف بالعطف فوات ما يضر فواته ثم قال ، وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول معه لابد ان يدخله معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظى فكيف يحكم برجحانه على العطف فى بعض الصور بل كيف يحكم بتساوى الامرين فى بعضها ايضا .

فان قيل ، الحكم بما ذكر انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حيث حكم برجحان العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة يندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضى تساوى الامرين كما قال ابو الحسن بن عصفور فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه فتجيئ الصور فى هذا الباب خمسا اولا يتم كلامه فتكون اربعا .

واقول أما ما تضمنه صدر السؤال من الاشكال فقد ذكر فى اثنائه ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوى الامرين فى نحو قام زيد وعمرو بل الحكم برجحان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض .

واما كلام ابن عصفور فالقياس الذى ذكرناه يأباه فالصور اربع

لاخص وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تأولها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تأتى للصاحبة ما نصه ولمساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندى ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وها انا مورد كلامه لتتأملوه .

قال رحمه الله وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تُعمِلُ فى الاسم ماقبلها ومثل ذلك مازلت وزيدا اى مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت اسير والنيل اى مع النيل واستوى الماء والخشبة اى بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء ولانه حيث قدر احد الامرين يكون ذلك المعنى اما متعينا او اظهر من المعنى الآخر فمن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب فى هذا الموضع وهذا مبلغ فهمى فى كلامه رحمه الله والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسئلة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام رحمه الله فى قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) قال يجوز فى الظرفين اربعة اوجه .

احدها ان يكون الاول خبرا والثانى متعلقا به .

والثانى عكسه وهو ان يكون الثانى خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوى فان ذلك جائز باتفاق كقولهم ، أ كل يوم لك ثوب .

والثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر

والرابع ان يكون الاول خبرا والثانى حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف فى جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك فى الدار جالسا زيد وفى هجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك فى جوازه .

وبقى وجه خامس وهو عكس هذا اعنى ان يكون الاول حالا والثانى خبرا فهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك .

قال ابن مالك فى (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل الظرفى وعلى صاحبها لم يجز باجماع وقال الابذى فى (شرحه الكبير على الجزولية) اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر فى نية التقديم الى جانبه فكأن الحال مؤخرة عنهما ولهذا امتنع بالاجماع ان تتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا .

وقال ابن عصفور فى (شرح الايضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش (لانه من ائمة البصريين –١)

(١) من ى .

وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره .

وممن نقل الاجماع ايضا الامام ابوبكر ابن طاهر المعروف بالخرب ولكن نقل عن ابى الحسن انه اعرب فداء من قولهم، فداء لك ابى، حالا ونقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن على الاسدى المعروف بابن برهان قولا اسهل من ذلك وهو انه اجاز ذلك فى الظرف وقد وقفت له على ذلك قال فى (شرح اللمع) فى قوله تعالى (هنالك الولاية لله الحق) هنالك ظرف مكان وهى حال والولاية مبتدأ لله الخبر ولام الجر عملت فى الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل العجلانى .

ونحن منعنا البحران تشربوابه وقد كان منكم ماؤه بمكان

ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء فى بمكان انتهى وعلى هذا ففى المسئلة ثلاثة مذاهب، المنع، مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان والجواز، مطلقا وهو قول الاخفش والجواز، اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس فى الآية ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذى اجازه اصعب من الذى اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما اوراوا ان القائل بهاذهل عن القاعدة ووقفت للاخفش على خلاف ما نقل عنه فى (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبدالله قائما فى الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذى الحال له فى المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة التى عندى معتمدة لانها بخط ابى الفتح ابن جنى قوله رحمه الله فاذا قدمت الذى الحال له فى المعنى كان جائزا دليل على انك اذا اخرت الذى الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائما فى الدار عبدالله لم يجز هذا نصه بحروفه .

فان قلت فما تصنع بما احتج به ابن برهان .

قلت لادليل في شيء منه، اما الآية الكريمة فيجوز في هنالك ان تكون ظرفا لمنتصرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان منتصرا هنالك ثم ابتدأ الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ولله متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الأبذي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضا وهنا لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متأخرة عنها في التقدير على انى متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فانى رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي محمد ابن الخشاب واولها ما صدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فداء لك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسر وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بني ذبيان في معلقته المشهورة .

مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد

فاما الرفع فعلى الابتدأ اوالخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال(1) لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فأعرب النكرة المتقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تأخير وعليه ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ، واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام تفديك الاقوام ثم حذف الفعل وأقيم مصدره مقامه وجيء بلك في البيتين كما جيء بها بعد سقيا في قولهم، سقيالك ، وارتفع الاقوام في البيت وأبي

(1) بها مش ى ـ لعله لأن المعرفة اولى بالابتداء من النكرة .

فى المثال بالمصدر وبالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين فى ذلك واما الكسر وهى رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحويين فيه قولان .

احدهما انه مبتدأ وما بعده خبره اوبالعكس على الخلاف الذى شرحناه فى رواية الرفع وانه معدول عن مفدى وبنى عـلى الكسر وليس هذا القول بشىء لأنه لاوجه لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه أن يقول انه معدول عن فادلأن المفدى هو المخاطب لا الاقوام .

والثانى انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام اى وبنى كما بنى نزال ودراك كذا وجهه ابوجعفر النحاس فى (شرح المعلقـات) وفيه نظر فانه لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر وحكى الفراء انه يقال فدىلك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون فى موضع رفع وان يكون فى موضع نصب وقد مضى توجيهها والله تعالى اعلم .

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله

بسم الرحمن الرحيم

مسئلة

قول جابر رضى الله عنه « كان يكفى من هوا وفى منك شعر اوخير منك » الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى المخبر به عن هو اى كان يكفى من هوا وفى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملـة من المبتدأ والخبر صلة الموصول والصلة مفعول يكفى ويقع فى النسخ ويجرى على السنة الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه .

احدها ان يكون عطفا على المفعول وهو من .

الثانى ان يكون بتقدير كان مدلولا عليها بكان المذكورة اولا اى

و

وكان خيرا .

الثالث على تقدير يكفي مدلولا عليها بيكفي المذكورة .

الرابع على الغاء من هو فيكون اوفى مفعولا وخيرا معطوفا عليه .

الخامس على الغاء من هو اوفى .

السادس على تقدير واكثر خيرا .

السابع على العطف على شعرا ، وهذه كلها باطلة الاالسابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يؤدى بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان يكفي زيدا وعمرا فيكون الذى هو اوفى غير الذى هو خير وليس المراد ذلك ـ واما تقدير كان فباطل من وجهين .

احدهما ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لايجوز بقياس الابعد ان ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله لا تقل عبد الله المقتول بتقدير كن عبدالله المقتول وخالف المحققون الكسائى فى تخريجه قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم) على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم .

الثانى ، انا اذ قدرنا كان مدلولا عليها بالا ولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاولى كما انك اذا قلت علفتها تبنا وماء لا يقدر وسقاها غيرى ماء بل وسقيتها وذلك لان الفعل والفاعل كالشئ الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلها فيصير وكان هو أى الصاع واما تقدير يكفي فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك وسببه ان يكفي الثانى انما هو لمجرد التوكيد فذكره بمنزلة لولم يذكر وهو لولم يذكر آذن العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكر ، واما الغاء من هوا والغاء من هو اوفى فباطلان من وجهين .

احدهما . ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين يجيزون ذلك وانما يجيزونه حيث يظهر ان المعنى

مفتقر الى دعوى الزيادة كما فى قول لبيد .

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده وقد يقال ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك لا يجيزه احد لان المبتدأ يبقى بلا خبر والموصول بلا صلة ويجاب بأن دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة .

الثانى انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه يقتضى الاعتداد به وتقدم جوابه قتنا قضا واما تقدير اكثر فباطل لان افعل التفضيل لم يحذف فى كلامهم باقيا معموله لضعفه فى العمل وجموده لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ماذكر لان او فى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا يأباه ذكر منك بعد خير ألا ترى انك اذا قلت كان يكفى من هو اكثر منك علما وعبادة لم يحتج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى . تمت والله اعلم انتهى .

مسئلة

قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب فعن الاخفش انه عطف على سرهم ونجواهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل قيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على مفعول يعلمون اى يعلمون الحق وقيله وقرأ السلمى وابن ريان وعاصم والاعمش وحمزة بالخفض فقيل عطف على الساعة اوعلى انها واو القسم والجواب محذوف اى ليصرن اولافعلن بهم ما اشاء وقرأ الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن خندجة بالرفع وخرج على انه معطوف على علم الساعة محذوف

على حذف مضاف اى وعلم قيله حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائى وعلى الابتداء وخبره يارب الى لا يومنون وعلى ان الخبر محذوف تقديره مسموع او متقبل بجملة الابتداء وما بعده فى موضع نصب مقول قيله وقرأ ابو قلابة يا رب بفتح الباء اراد يا ربا كما تقول يا غلاما يتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف والاجتزاء بالفتحة عنها .

وقال الزمخشرى والذى قالوه يعنى من العطف ليس بقوى والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضا وقع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجز ان يكون الجر والنصب على اضمار فعل القسم وحذفه والرفع علیه قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يومنون جواب القسم كأنه قال واقسم قيله او قيله يارب تسمى ان هؤلاء قوم لا يومنون انتهى ، وهو مخالف لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يا رب لا يومنون متعلق بقيله ومن كلامه عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه والضمير فى قيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم اى اعرض عنهم وتاركهم وقل سلام .

مسئلة

لا خلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربى واختلف فى قتله بالذمى واحتج من منعه بحديث لايقتل مسلم بكافر ، وتقديره ان كافر نكرة فى سياق النفى فيعم الحربى وغيره واختلف المانعون فى الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة فى الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا فى توجيه ذلك على وجهين .

احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله فى الجاهليه وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم فى الجاهلية فلما كان يوم

الفصيح قال عليه السلام كل دم فى الجاهلية فهو موضوع تحت قدمى لا يقتل مسلم بكافر .

والثانى ان المراد بالكافر الحربى فان غيره قدا ختص فى الاسلام باسم وهو الذمى ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثانى بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان اوذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده ان الوارد فى التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمى بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه وهى ولا ذوعهد فى عهده ، ولهولاء اربعة اجوبة .

احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدر مدلولا عليه بماذكرا ولافتعين ان يقدر ولا ذو عهد فى عهده بكافر والكافر المقدر الحربى اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربى تسوسة بين الدليلين والمذكور عليه ويجاب من وجهين .

احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل والثانى ان حمل الكافر المذكور على الحربى لا يحسن لان هدرد مه من المعلوم من الدين بالضرورة فلايتوهم متوهم قتل المسلم به .

ويبعد هذا الجواب قليلا امران .

احدهما مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دل عليه قوله تعالى (فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم) فالحمل على فائدة جليلة اولى .

الامر الثانى ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل فقياس آخره ان يكون كذلك .

والوجه الثانى انا لا نسلم لزوم تساوى الدليل والمدلول عليه لانهما كلمتان لولفظ بهما ظاهرتين امكن ان يراد باحدهما غير ما اريد بالاخرى

والوجه

فكذلك مع ذكر احداهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم والمطلقات وخصوص وبعولتهن مع عود الضمير اليه .

والجواب الثانى ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذو عهد فى عهده بكافر ثم اخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس فى الكلام حذف البتة بل تقديم وتاخير وحينئذ فالتقدير بكافر حربى والالزم ان لا يقتل ذوالعهد بذى العهد وبالذمى .

والثالث ان ذوعهد مبتدأ وفى عهده خبره والوا وللحال اى لا يقتل مسم بكافر والحال انه ليس ذو عهد فى عهده ونحن لو فرضنا خلوالوقت عن عهده لجميع افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكى عن القدورى وفيه بعد لان فيه اخراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى ولا ذى عهد بالخفض اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المخفوض .

وايضا فان مفهومه حينئذ ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا فى حالة كون ذى العهد فى عهده وهذا لا يقوله احد فانه لا يقتل بالحربى اتفاقا الا ان هذا لايلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتاخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على الظاهر حالة محلها لم يجز .

والجواب الرابع ، ان ولاذ وعهد معطوف والعطف يقتضى المغايرة فوجب ان يحمل الكافر الاول على غير ذى العهد ليتغاير اقال بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضى المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذى العهدى ثانيا استعمالا للظاهر فى موضع المضمر وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد ذلك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقضا لما خص عليه الكلام ولهذا قال ابو

على ومن وافقه فى قوله تعالى (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائى لم يحضن) ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف الخبر من الثانى لدلالة خبر الاول عليه .

وقال بعض الناس الاولى ان يقدر الخبر مفردا اى واللائى لم يحضن كذلك لان تعليل المحذوف اولى ولانه لو نطق بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة برأسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم يحملوه على ان التقدير واللائى يئسن واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذى ظهر ان ذلك ليس الا لما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع فى المتقدم نحو زيد ضربت واكرمت وفى المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يجئ الثانى فاذا جاء الثانى لم يقدر طالبا له بعد ما اخذه غيره وذلك فى المتوسط اوضح لان المعمول يلى العامل الاول انتهى هكذا وجدت بخطه رحمه الله .

(يتلوه مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط

اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد فى اللفظ على الاصح وكذا فى اكثر من شرطين وربما توهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون فى اكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم ، ولنحقق اولا الصورة التى يقال فيها فى اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين . ثم نتكلم على البحث فى ذلك والخلاف فى جوازه وتوجيهه ، فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل الخمس التى سنذكرها .

 احدها

احدها ، ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم يأتى الشرط الثانى بعد ذلك كقوله سبحانه (يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) خلافا لمن غلط فيه بجعله من الاعتراض وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تاليا له فاى اعتراض هنا .

الثانية ، أن يقترن الثانى بفاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجاد فاحسن اليه لان الشرط الثانى وجوابه جواب الاول .

الثالثة ان يقترن بها تقديرا نحو (فاما إن كان من المقربين) خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين بجزاؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها و انيب عنها أما فصار أما فان كان ففروا من ذلك لوجهين .

احدهما ، ان الجواب لا يلى اداة الشرط بغير فاصل

الثانى ، ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى خبرها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى (فاما اليتيم فلا تقهر) فصار أما إن كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى هى جواب ان لئلا تلتقى فاءان فتلخص ان جواب أما ليس محذوفا بل مقدما بعضه على الفاء فلا اعتراض .

الرابعة ، ان يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا) ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشئ .

الخامسة ، ان يكون جواب الشرطين محذوفا فليس من الاعتراض نحو (ولا ينفعكم نصحى) الآية وكذلك (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها)

الآية خلافا لجماعة من النحويين منهم ابن مالك .

وحجتنا على ذلك انا نقول تقدر جواب الاول تاليا له مدلولا عليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير في الاول ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسه .

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

فتدبره فانه حسن

واذ قد عرفت انا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا نحو، إن ركبت إن لبست فانت طالق .

وقد اختلف اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لا في ورد ولا صدر ، وانما الدليل في قوله سبحانه (ولولا رجال مؤمنون إلى قوله (لعذبنا) فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الاجواب واحد متأخر عنهما وهو لعذبنا وفي آية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه (اذا حضر احدكم الموت إن ترك خيرا الوصية) .

فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء اى فالوصية فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه واما اذا رفعت الوصية بكتب فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين وهذان الموطنان خطر الى قديما ولم ارهما لغيرى ، ومما يدل عليه ايضا قول الشاعر .

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم

وقد استعمل ذلك الامام ابوبكر بن دريد رحمه الله في مقصورته حيث يقول .

فان

فان عثرت بعدها إن والت نفسي من هاتا فقولا لالعا

واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا فى تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا .

احدها أنه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين والآخر كون الشرط الثانى واقعا قبل وقوع الاول فاذا قيل ، ان ركبت ان لبست فانت طالق ، فان ركبت فقط اولبست فقط اوركبت ثم لبست لم تطلق فيهن ، وان لبست ثم ركبت طلقت .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون فى تأويله على مذهبين .

احدهما ، قول الجمهور إن الجواب المذكور للاول وجواب الثانى محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه .

والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط ان الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسئلة ابى على وصحة تخريج المصنف مسئلة الشرط اعنى صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم ويتضح على هذا بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد اتضح الامر فى تحقيق هذين الوجهين والحمد لله .

والمذهب الثانى ، ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكى لى بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق مطلقا على حصول الركوب واللبس سواء اوقعا على ترتيبها فى الكلام أم متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله .

والذى يظهر لى فساد هذا القول لان قائله لا يخلو امره من ان يجعل

الجواب المذكور لمجموع الشرطين او للاول فقط او للثانى فقط لا جائز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا اولا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير أن يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ شركت بين الاسمين فى الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذى تقدره من ان يكون فاء او واوا اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء المقدرة فى قوله .

من يفعل الحسنات الله يشكرها

اى فالله يشكرها فالشرط الثانى وجوابه جواب الاول فعلى هـذا لا يقع الطلاق الابوقوع مضمون الشرطين وكون الثانى بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا فى النادر من الكلام او فى الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هى مقدرة فى قول الله سبحانه (وجوه يومئذ ناعمة) اى ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على (وجوه يومئذ خاشعة) فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور ويكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو ولا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثانى محذوفا لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هـذا التقدير يلزمـه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به، ولا جائز ان يجعله جوابا للثانى لانك اما ان تجعل الشرط الاول هو الشرط الثانى وجوابه او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور للثانى لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير تجب الفاء فى الشرط الثانى لانه لا يصح للشرط ان يلى الشرط لو قلت إن إن لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

فان قلت لعله يجعله مثل قوله (من يفعل الحسنات الله يشكرها) فهذا

وجه

وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه، ولا سبيل الى الثانى لانه خلاف المألوف فى العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثانى لدلالة الاول لا العكس فاما قوله .

نحن بما عندنا وانت بما عندك ، راض

بخلاف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه فانت ترى عدم انسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حكى ذلك عنه ابو جعفر النحاس فى شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المألوف من عادتهم فى توارد ذوي جوابين من جعل الجواب للثانى .

ثم الذى يبطل هذا المذهب من اصله انا تأملنا ما ورد فى كلامه تعالى(يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

وهذا القول من الحسن بمكان لان القاعدة انه اذا توارد فى غير مسئلتنا على جواب واحد شيئان كل منهما يقتضى جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك ، والله ان تأتنى لاكرمنك ، بالتأكيد جوابا للاول وان تأتنى والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى فى مسئلة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثانى محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم لزم فى وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثانى واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله يزعمون فى نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لا دليل على الجواب والجواب لابد من تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن فى اللفظ عنه .

وقد يجوز فى هذا ان فى كل من الجملتين مجازا فمجاز الاولى الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثانى ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما الشرط الثانى فلايجوز فى فصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة فى الجواب انه لا يحذف الا ول والشرط ماض فاما قوله .

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا　　منا معاقل عز زانها كرم

فضرورة كقوله

يا اقرع بن حابس يا اقرع　　انك ان يصرع اخوك تصرع

القول الثانى قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور للاول كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثانى لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقيد الاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت إن ركبت إن لبست فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير فى البيت ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا فهو موافق للجمهور فى اشتراط تأخير المقدم وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم ، وعندى ان ما ادعوه اولى من جهات .

احدها ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه ظاهر او مقدر اودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لاجواب له لا فى اللفظ ولا فى التقدير وكان ادعاء ما يجرى على القياس اولى .

الثانى ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر فى ذلك إن قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغى على قوله انها لا تطلق اصلا وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان فى العادة وان لم يتضادا نحو إن اكلت إن شربت وكذلك اذا قال إن صليت إن توضأت أثبت فانه لا يصح ان يقدر إن صليت متوضئا بمعنى موقعا للوضوء فانهما لايجتمعان .

الثالث

الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقارنة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز باحدهما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حالاشرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافى نعم فى مسائل القصرى عن الشيخ ابى على رحمه الله اجازة ذلك فى نحو لاضربنه ذهب (١) أومكث ولاضربنه أن ذهب وأن مكث .

والذى يتحرر لى ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة ونعني حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية نحو (ادخلوها خالدين) فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار فى المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم) اى مقدرين فانهم فى حالة الدخول لا يكونون محلقين ومقصرين انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت فى كلامهم كقولهم ، ان تستغيثوا بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى فى دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث ، أن الشرط الثانى جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثانى وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء فى الشرط الثانى ليصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الاول ولا الثانى لان كلا منهما قد اخذ جوابه .

وهذا القول باطل بامور ، احدها ، ان الفاء لا تحذف الا

---

(١) بالاصل ـ أن ذهب

في الشعر .

الثاني ، ان القاعدة في اجتماع ذوي جواب ان يجعل الجواب السابق منهما .

والثالث ، انه لا يتأتى له في نحو قوله أن تستغيثوا بنا ان تذعروا ، البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة ، فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا انه اذا قيل إن تذعروا ان تستغيثوا بنا تجدوا او ان تتوضأ ان صليت أثبت كان كلاما باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني والا صرفنا ذكرت بالعكس .

والصواب أن يقال ان صليت ان توضأت أثبت بتقدير ان توضأت فان صليت أثبت وكنا قدمنا انه يعترض باكثر من شيئين، وتمثيل ذلك ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر ، فان وقع السؤال اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتي فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر .

وعند ابن مالك ان المعنى ان أعطيتك واعدالك سائلا اياي فعبدي حر فواعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي جواب للشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم

تمت بحمد الله وعونه .

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولى فى اعراب قوله تعالى (واعملوا صالحا) إن صالحا ليس مفعولا به بل هو إما نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المعربين فى امثاله وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوه صالحا والضمير للمصدر وذكرت ان كثيرا من الناس استنكر قولى فى ذلك وقالوا إن عمل من الافعال المتعدية بدليل قوله تعالى (ان اعمل سابغات) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب) فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما اقوله انحلت عنك كل شبهة فى ذلك وعلمت ان استنكارهم لذلك مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه وغيبة عن معانى كلام النحاة وادلة العقل .

وبيان ذلك بامور، احدها، ان الفعل المتعدى هو الذى يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وان شئت قلت الذى يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة فى كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذى بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هى محل تلك الافعال وليست مفعوله، وانما هى مفعول بها ومن ضرورة قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به أنه مفعول به شئ من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق اى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله، واما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شئ اثر فيه، ومن تدبر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى فى ذلك والشخص فى نفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع

الضرب به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة من مبادى النحو اشهر من ان تذكر ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول فلايتعدى فعله اليه تعدى الفعل الى المفعول به بل تعديه الى المصدر فلذلك لم يجز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به .

الثانى ، ان الفعل الاصطلاحى يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذى يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذى يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امر اصطلاحى ، وقصدى من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطردا فى جميع موارده .

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والحط وان كان الضرب والحط قائمين بالفاعل ايضا ولم (١) يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شىء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا نظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا فان زيدا ليست ذاته من فعل الضارب .

---

(١) من ى وفى الاصل – وقد .

وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب فى اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لايسمون هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك فى الافعال العامة لقوله تعالى (مما عملت أيدينا) فالضمير فى عملت مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع فى المفاعيل والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان فى تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا اواصطلاحا وان المفعول هو الذى نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال .

ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى انه ذات متقررة فى العدم فلا تأثير للفاعل فى ذاته وايراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن عمل واعتزال ومنهم من قاله تقليدا وهكذا الكلام فى اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذى قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخرى النحاة .

واما سيبويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه مفعول ولم ار فى كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل الذى لم يتعده فعله الى

مفعول وباب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول وذكر فى الاول ذهب وجلس وفى الثانى ضرب عبد الله زيدا .

وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذى قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل اوليس حاصلا بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثانى مفعولا اصطلاح اوعلى حذف الجار والمجرور وارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه فى تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا فى تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده فى عبارته وحماها عن ان يدخل عليها بافساد .

الثالث ان النحاة اختلفوا فى اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقى ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر ان معنى التعدى ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا فى هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة فى ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا .

الرابع ان غير الله تعالى لا أثر لفعله فى الذوات اجماعا اعنى لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى، واحتجوا بقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهى مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم فى عبادتهم اياها وهم

لم يعبدوها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم كأنه قال اتعبدون ماتنحتون والله خلقكم ونحيتكم اووالنحت الذى تنحتونه اووالمنحوت الذى صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لاهل السنة .

احدها، ان تكون ما مصدرية.

الثانى،ان تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا فى كل مكان اريد فيها المصدرية وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا .

والثالث، ان تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعته وهى التى عبد من جهتها وهى مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية|ودلت الآية على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة فى الصنم معمولة للآدمى وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولاتعين ان يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره .

الخامس الصورة الحاصلة فى المراد وهى على قسمين .

احدهما، مالا اثر لفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بلاسبب من العباد واما بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهى كالذوات فلايقال انها مفعولة للعباد البتة .

والثانى،ما هو اثر صنعة العبد وهى الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة فى الصنم بنحت العباد وتصويرهم هل تقول ان تلك الصورة معمولة للعباد اولله تعالى ولاشك ان على مذهب اهل السنة لاتردد فى ذلك فان الكل بفعل الله تعالى وانما التردد على مذهب المعتزلة اوبالاضافة الكسبية على مذهب اهل السنة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من

كسبهم فان القدرة الحاصلة لا تؤثر فى غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هى مصورة كما يقال فى زيد المتعلق به الضرب انه المضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففى الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتى الفرق بين الافعال الخاصة والعامه فقولنا عمل يقتضى ان الصنمُ معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شيء من الصنم لا من مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعه من عمله فلا بد من مجاز وفى جهة المجاز وجوه

احدها ان يكون استعمل عمل فى معنى صور استعمالا للاعم فى الاخص

الثانى ان يكون على حذف مضاف كأنه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا وهذان الوجهان هما اقرب الوجوه التى خطرت لنا فانقتصر عليهما وبالثانى يقوى ان المراد فى قوله تعالى (وما تعملون) للتصوير فيكون حجة لاهل السنة .

السادس ، الافعال ضربان ، خاصة ، وهى الاكثر مثل قام وقعد وخرج فى اللازم وضرب وأكل وشرب فى المتعدى وانما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لانه الذى يحصل به كمال الفائدة فى الخبر عن فعل خاص والامر به والنهى عنه ونحو ذلك .

الضرب الثانى ، الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع واما لغرض آخر وكذلك الامر به والنهى عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب من الضرب الاول ولم يجئ منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال

الافعال العامة هل هي متعدية اولازمه لم يجزلنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيئين لايصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولاينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الاهمال الذى هوفى قوة جزئى فمتى وجد فى كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غيرمتعدية واريد به اللزوم كما هوغالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدى أنه الذى لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول إن عمل لا تتعدى لان معناها العمل والعمل من حيث هوهو لايتعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدى لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لايتعدى وهكذا فعل وصنع .

السابع ، ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر وهى الفعل والعمل والصنع وهى احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار أنها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا فى الحقيقة ولاشك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما فى لفظ (فاعين لام) وكذلك عمل وصنع ويقال فى العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعديا بل يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذى هو اعم من اللازم والمتعدى فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا وصنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا ، نعم ان اردت بالفعل المفعول الذى ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح فيه ان يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا

من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متأخرى النحاة وهما متغايران كما قدمنا .

الثامن ، اذا قلت عمل محرابا فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله تعالى (مما عملت ايدينا) وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى غير الله فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا نفسه لما قدمنا ان عمل العباد لا يتجاوزهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهى جزء المحراب واولى ان لا يكون الكل معمولا لهم وفى جعله مفعولا به تفصيل وهو انك اذا جعلت عمل مجازا عن نجر كان اعماله فى محرابا حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت محرابا فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجاز فى فى لفظ عمل ليس الا ، وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فاذا حذف واقيم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب على ان يكون الصورة الحاصلة فى المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولا باعتبار انه محل العمل اطلاقا لاسم المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك فى جواز الاطلاق قال تعالى (ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم)

التاسع بان بهذا ان قوله (اعملوا صالحا) انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به الا بمجازين ، احدهما ، اطلاق الصالح على المفعول الذى ليس عملا ، والثانى ، اضافة العمل اليه ، وشئ ثالث ، وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا عملا الذى هو المصدر فان الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لايصار اليه من

غير ضرورة ولاضرورة فى جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة .

(العاشر) ظهر بهذا وجه التقدير فى قوله تعالى (أن اعمل سابغات) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) واما قوله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) فانتصاب شكرا على انه مفعول له ، وجوز الزمخشرى ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى (من يعمل سوء ايجزبه وقوله(ومن يعمل من الصالحات) و ما اشبه ذلك فكلها ترجع الى المصدر

(الحادى عشر) انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعديه بوصول الضرب الى المضروب ولايلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا فى ذات المضروب اعنى موجدالها والفعل العام كعمل مثلا تعديه بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام فى الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فمثار الفرق انما هو من معانى الافعال ووصولها الى المفعول (١) .

(الثانى عشر) من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفى (٢) الفرق بين القول والمقول واللفظ والملفوظ لان المقول والملفوظ هوالاصوات والحروف المقطعة وهى القول واللفظ والوجه فى الفرق بينهما ان هنا امرين احدهما ، حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف ، والثانى نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التى هى كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالاول هوالتلفظ وهوالقول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثانى هوالمقول والملفوظ فاذا قلت لفظت لفظا اوقلت قولا لك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثانى فتنصبها على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتحاوزا

---

(١) ى ء هوالحدث للفعول (٢) كذا فى الاصل ولعله وفيه الفرق بين الخ .

الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم ، وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوز الى غير محل الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز فى محله او فى غير محله ، هذا ما انتهى اليه نظرى فى هذه المسئلة والله تعالى اعلم .

اورد الشيخ عبد القاهر الجرجانى على قولهم فى مثل (خلق الله السموات والارض) ان السموات مفعول به ايرادا . هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا والفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا بل عدما محضا والفاعل يوجده ويخرجه من العدم والسموات فى هذا التركيب انما كانت عدما محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى ، وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرمانى ايضا .

اجاب الشيخ تاج الدين التبريزى عنه

بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده فى الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا فى الخارج نحو ضربت زيدا اوما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى (اعطى كل شيء خلقه) فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد فى الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى (خلقتك من قبل ولم تك شيئا) .

واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهانى فى شرح الحاجبية

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الايجاد يستدعى ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضى ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلا للحاصل ، انتهى .

فائدة

فائدة

قال سيبويه (من) فى قولهم زيدا فضل من عمرو لابتداء الارتفاع واعترض بانه لا يقع بعدها الى ، انتهى .

واجاب الشيخ ذكوان

بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض فى انتهائه فتأمل

من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزملكانى .

فى تفسير قوله تعالى (التائبون العابدون) الآية فى الجواب عن السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف فى جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو .

قال عندى فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين الصفتين او التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع لعدم اجتماعها اتى بالحرف ايضا وفى القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى (عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا).

فاتى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت واما الابكار فلا يكن ثيبات والثيبات لا يكن ابكارا فاتى بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى (حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول).

فاتى بالواو فى الوصفين الاولين وحذفها فى الوصفين الاخيرين لان غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما فمن غفر الذنب قبل التوبه فبين الله سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الآخر انهما

مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح ، واما شديد العقاب وذى الطول فهما كالمتضادين فان شدة العقاب تقتضى اتصال الضرر والاتصاف بالطول يقتضى اتصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان فى ذاته تعالى وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو فى حالة اتصافه بشديد العقاب ذو الطول وفى حالة اتصافه بذى الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى، وفى الآية التى نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرناه لان كل صفة مما لم تنسق بالواو مغايرة للاخرى والفرق انهما فى اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وهما متلازمان اوكالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف ليبين ان كل واحد متعبد به على حدته قائم بذاته لا يكتفى منه مايحصل فى ضمن الآخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهى فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهى ضدين احدهما طلب الايجاد والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين فى قوله (ثيبات وابكارا) فحسن العطف بالواو .

كتب الصلاح الصفدى الى الشيخ تقى الدين السبكى يسأله عن قوله تعالى (استطعما اهلها) .

أسيدنا قاضى القضاة ومن اذا بدا وجهه استحيى له القمران
ومن كفه يوم الندا ويراعه على طرسه بحران يلتقيان
ومن إن دجت فى المشكلات مسائل جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله اكبر معجز لافضل من يهدى به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان
ولكننى فى الكهف ابصرت آية بها الفكر فى طول الزمان عنانى
وما هى الا ، استطعما اهلها ، فقد نرى استطعما هم مثله ببيان

فما

فما الحكمة الغراء فى وضع ظاهر مكان ضمير إن ذاك لشأن
فارشد على عادات فضلك حيرتى فمالى بهذا يا إمام يدان

فاجابه بما نصه

قوله (استطعما أهلها) متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما صفة للقرية فى محل خفض جارية على غير من هى له كقولك اهل قرية مستطعم اهلها لو حذفت اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية شئ غير ذلك اذا استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربى لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات والتركيب محتمل لثلاثة أعاريب .

احدها ، هذا .

والثانى ان تكون الجملة فى محل نصب صفة لاهل .

والثالث ، ان تكون الجملة جواب اذا والاعاريب الممكنة منحصرة فى الثلاثة لا رابع لها وعلى الاول لا يصح لما قدمناه فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موقع المضمر اونحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للقصود ولحنا بعين الاعراب الاول من جهة معنى الآية ومقصودها وأن الثانى والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها أما الثالث وهو كونه جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما اوان يكون معظمه اوهو طلب طعمة اوشيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما ارادربك ان يبلغ اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجواب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية، واما الثانى وهو كونه صفة لاهل فى محل نصب فلاتصير العناية الى شرح حال اهل من حيث هم هم ولا يكون للقرية أثر فى ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها

ألا ترى الى قوله تعالى فوجدا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذى قصدا اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللبقاع تأثير فى الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذة بفعل الاهل الذين منهم غاد ورائح فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد ان الاهل الثانى يحتمل ان يكونوا هم الاول أو غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من أتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم ثم قد يستقري بهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتيا قدر الله لهما لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر استشعارا بتأكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه فأبى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء فانظر الى هذه المعانى والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبلغنى عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح مملوء بخلافه وقد قال تعالى فى بقية الآية (يضيفوهما) وقال تعالى (فخانتاهما) وقال تعالى (حتى اذاجاءانا) فى قراءة الحرميين وابن عامر وان موضع هكذا فهذا القول ليس بشيء وليس هو قولا حتى يحكى وبما قيل نبهت على رده .

ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعما اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون الاتيان قد اتفق قبل هذه المرة

وذكر

وذكر تعريفا وتنبيها على انه لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على أتيا فهذا ما فتح الله على والشعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت

لاسرار آيات الكتاب معانى　　تدق فلا تبدو لكل معانى
وفيها لمرتاض لبيب عجائب　　سنا برقها يعنوله القمران
اذا بارق منها لقلبى قد بدا　　همت قرير العين بالطيران
سرورا وابهاجا وصولا على العلى　　كأنى على فوق السماك مكانى
فما الملك والاكوان بالبيض والقنا　　وعندى وجوه اسفرت بتهانى
وها تيك منها قد ابحتك سرها　　فشكرا لمن اولاك حسن بيان
أرى استطعما وصفا على قرية جرى　　وليس لها(١) والنحو كالميزان
صناعته تقضى بان استتاره(٢)　　يعود عليه ليس فى الامكان
وليس جوابا لا ولا وصف اهلها　　فلا وجه للاضمار والكتمان
وهذى ثلاث ما سواها بممكن　　تعين منها واحد فسبانى
ورضت لها فكرى الى ان تمخضت　　به زبدة الاحقاب منذزمان
وان حياتى فى تموج ابحر　　من العلم فى قلبى وعند لسانى
وكم من كناس فى حماى لمخدر　　الى ان ارى اهلا ذكى جنان
فيصطاد منى ما يطيق اقتناصه　　وليس له بالشاردات يدان
منائى سليم الذهن ريض ارتوى　　بكل علوم الخلق ذو امعان
فذاك الذى يربى لايضاح مشكل　　ويقصد للتحرير والتبيان
وكم لى فى الآيات حسن تدبر　　من الله ذى الفضل العظيم حبانى
بجاه رسول الله قد نلت كلما　　أتى وسيأتى دائما بامان
فصلى عليه الله ما هبت الصبا　　وسلم ما دامت له الملوان

وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين(٣) الدين

---

(١) اى صفة جرت على غير من هي له (٢) فى روح المعانى ـ استتارها ـ ح .
(٣) فى روح المعانى عزالدين .

على ابن شيخ العوينة الموصلي رحمه الله فاجاب بما نصه يقول

سألت لماذا استطعما اهلها اتى ... عن استطعما هم ان ذاك لشان
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف ... على سبب الرجحان منذ زمان
فهاك جوابا رافعا لنقابه ... يصير به المعنى كرأى عيان
اذا ما استوى الحالان فى الحكم رجح الـ ... ـضمير وما حين يختلفان
بان كان فى التصريح اظهار حكمة ... كرفعة شأن او حقارة جان
كمثل امير المؤمنين يقول ذا ... وما نحن فيه صرحوا بامان
وهذا على الايجاز والبسط جاء فى ... جوابى منثورا بحسن بيان
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما ... فليس لكل بالقريض يدان
وقد قيل ان الشعر يزرى بهم فلا ... يكاد يرى من سابق برهان
ولا تنسنى عند الدعاء فاننى ... سابدى من ايا كم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما طغى ... به قلمى اوطال فيه لسانى

والجواب المتوسط بالنثر

هو انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعانى لم يتحتم الاضمار بل قد يكون التصريح اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه ، لما كان للتصريح عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير انتهى كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما للتحقير والنداء واما لتشنيع فى النداء بقبيح الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم قوله تعالى(قل هو الله احد الله الصمد)دون هو وقوله تعالى(وبالحق انزلناه وبالحق نزل) ولم يقل وبه وقوله تعالى (الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) فقد كرر لفظ الحج مرتين دون ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلاما بتعظيمه. هذه العبارة من حيث انها فريضة العمر فيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه فى القلوب

التصريح بالاسم ثلاث مرار ، ومنه قول الخليفة ، امير المومنين يرسم بكذا دون أنا أما لتعظيم ذلك الامر ا ولتقوية داعية المأمور او نحوهما ، وقول الشاعر .

نفس عصام سودت عصاما

وقول ابى تمام

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ ددد والمجد والمكارم مثلا

فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنالك مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر .

اذا برحت يوما اسرة وجهه على الناس قال الناس جل المتور

وأما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى (يا ايها النبى إنا احللنا لك ازواجك) الى قوله تعالى(وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى إن اراد النبى ان يستنكحها) انما عدل عن الاضمار الى التصريح وكرر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيها على ان تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم اعنى النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة ولكنه(١) اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيها على عظم شأنه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهى النبوة ومن التحقير(فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا) دون عليهم (وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم) اضمر هنا ثم لما اراد المبالغة فى ذمهم صرح فى الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل (لعنة الله على الكافرين) (وللكافرين عذاب مهين) وامثاله كثير .

اذا تقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب واللؤم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كانوا اهل قرية لئاما) وقد صدر منهم فى حق هذين العبدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما فى لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين

(١) كذا فى النسختين ولعله فكرر ــ ح .

الفقيرين من خيرهم من استطعا منهما إياهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرسه صاحب السفينة فى قوله (ارى وجوه الانبياء) هذا مايتعلق بالمعنى.

وأما ما يتعلق باللفظ فلما فى جمع الضميرين فى كلمة واحدة من الاستثقال فلهذا كان قليلا فى القرآن المجيد واما قوله تعالى (فسيكفيكهم الله) وقوله (أنلزمكموها) فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال الذى هو اخصر وعند فك الضمير لا يؤدى الى التصريح باسم ظاهر بل يقال ، فسيكفيك إياهم الله ، وانلزمكم اياها ، فكان الاتصال اولى لانه اخصر ومؤداهما واحد بخلاف مسئلتنا .

ثم هنا سؤالات

فالاول ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ، فان قلت انهما بمعنى.
قلت فلم خصصهما بالاستطعام والاهل بالضيافة .
والثانى لم قال فابوا دون فلم مع انه اخصر .

والثالث لم قال (أتيا اهل قرية) دون أتيا قرية والعرف بخلافه تقول اتيت الى الكوفة دون اهل الكوفة كما قال تعالى (ادخلوا مصر)

والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة المسؤل لان العرف يقضى بذلك فيدعو المقيم الى منزله القادم يسأله ويحمله الى منزله .

وعن الثانى أن فى الاباء من قوة المنع ما ليس فى فلم لانها تنقل المضارع الى الماضى وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم فى الاستقبال بخلاف الاباء المقرون بأن فانه يدل على النفى مطلقا وآية (ويأبى الله الا أن يتم نوره) اى حالا واستقبالا .

وعن الثالث انه مبنى على أن مسمى القرية ما ذا أهو الجدار واهلها معا حال كونهم فيها أم هى فقط أم هم فقط والظاهر عندى انه يطلق عليها

مع

مع قطع النظر عن وجود اهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) سماها قرية ولا اهل ولا جدار قائما ولعدم تناول لفظ القرية اياهم فى البيع اذا كانت القرية واهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين فى مسماها لدخلوا فى البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما ذكر الاهل لانه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية ما وقع منهم من اللؤم .

فان قلت فما تصنع بقوله تعالى (وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها ـ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون ـ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة) الخ (واسأل القرية) فان المراد فى هذه الآيات وامثالها الاهل .

قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك انما ينسبه اليهم دونها بدليل (أوهم قائلون ـ فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ـ وبطرت معيشتها) ولاستحالة السؤال من غير الاهل على انا نقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم .

مسئلة

سئل الشيخ تقى الدين السبكى رحمه الله عن رجل قال ما اعظم الله فقال آخر هذا لا يجوز .

فاجاب ، يجوز ذلك قال تعالى (أبصر به وأسمع) والضمير فى به عائد الى الله تعالى اى ما أبصره وما أسمعه فدل على جواز التعجب فى ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه أن الله فى غاية العظمة ومعنى التعجب فى ذلك انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول والاتيان بصيغة التعجب فى ذلك جائزة للآية الكريمة واعظام الله تعالى وتعظيم(١) الثناء عليه بالعظمة او اعتقادها وكلاهما

(١) كذا ـ فى النسختين ولعله ـ وتعظيمه ـ ح .

حاصل والموجب لها امر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب (١) فنظرت فرأيت ابا بكر ابن السراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ، ما انت من رجل ، تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله، وكاليوم رجلا، وسبحان من رجل ، وحسبك بزيد رجلا ومن رجل ، والعظمة لله من رب ، وكفى بزيد رجلا ، تعجب فقوله العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا .

وقال كمال الدين ابو البركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو

مسئلة

ذهب الكوفيون الى ان الفعل (٢) في التعجب نحو ما احسن زيدا اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه (شيء عظيم –٣) احسن زيدا قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر .

ما اقدر الله أن يدني على شحط   من داره الحزن ممن داره صول

ولوكان الامر على مازعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا بجعل جاعل .

واحتج البصريون بأمور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال واما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاثة معان .

---

(١) بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف (٢) كذا في النسختين والظاهر فعل – ح (٣) موضع هذين اللفظين خال في ى وبها مشها – هذا البياض في نسخة المؤلف – ح . احدها

احدها ، ان يعني بالشيء من يعظمه من عباده .

والثاني ، ان يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته في مصنوعاته .

والثالث ، ان يعني به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره .

وحكى ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء احسن زيدا فقيل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لايجوز إنه عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه من الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اورد واعليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ماذهبوا اليه ، وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته .

واما قول الشاعر، ما اقدر الله، فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقدرة كقوله (فليمدد له الرحمن مدا) جاء بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا انتهى كلامه، وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه يختلف (١) هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الاوجه الثلاثة اويجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب . وقال الباجي ابوالوليد في (كتاب السنن) من تصنيفه في باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احلمك عن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سألك ، وذكر شعر المغيرة .

سبحانك اللهم ما اجل عندى مثلك

انتهى

ورأيت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه رواه

---

(١) بها مش ى بياض في نسخة المؤلف .

ابن اسحاق عن عبدالرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بهما فى جوار بن الدغنة قال القاسم إن ابا بكر الصديق رضى الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى الكعبة فحثى على رأسه ترابا فمر بابى بكر الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل فقال ألا ترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اى رب ما احلمك اى رب ما احلمك ، اى رب ما احلمك انتهى ولولم يكن فى هذا الا كلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن ابى بكر وان كانت مرسلة .

قال الزمخشرى

فى قوله تعالى ذو الجلال والاكرام ، معناه الذى يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه او الذى يقال له ما اجلك وما اكرمك ، وقال ايضا (أبصر به وأسمع) اى جاء بما دل على التعجب من ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره فى الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجما واكثفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر .

وذكر ابو محمد بن على بن اسحاق الصيمرى فى (كتاب التبصرة والتذكرة فى النحو) واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشىء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشىء هو ما يستدل به على عظمته من بدايع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا لشىء جعله عظيما ومثل هذا يستعمل فى كلام العرب كما قال الشاعر .

نفس عصام سودت عصاما

انتهى وهو كالبارى

وقال المتنبى

ما اقدر الله ان يخزى خليقته ولا يصدق قوما فى الذى زعموا

وقال الواحدى فى شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك عليهم لئيما ساقطا من غير أن يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر

يشير

يشير الى ان تأمير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدهان فى (شرح الايضاح) فان قيل ، فاذا قدرت ما بتقدير شىء فما تصنع بما اعظم الله .

فالجواب من وجوه .

احدها ان يكون الشىءُ نفسه .

ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته .

الثانى (١) من يعظمه من عباده .

الثالث ان تكون الافعال الجارية عليه يحملها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم فى نفسه .

وقال الزمخشرى

(فى ماهذا بشرا) المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله واما (حاشى لله ما علمنا عليه من سوء) فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى .

الرفده فى معنى وحده تأليف الشيخ تقى الدين السبكى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام تقى الدين ابو الحسن على السبكى الشافعى رحمه الله الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا ، وبعد فهذه عجالة مسماة (بالرفده فى معنى وحده) كان الداعى اليها ان الزمخشرى قال فى قوله تعالى (وعليها وعلى الفلك تحملون) ، معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت قبول هذه العبارة فاحببت ان انبه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة .

واول ما ابتدى بقول الحمدلله وحده ، فاقول معناه الحمد لله لالغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم

---

(١) عده ى ثالثا وما بعده رابعا ــ ح .

الخليل وسيبويه قالا انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال ايحادا اوايحادا موضع موحدا .

داختلف هؤلاء اذاقلت رأيت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون فى حال ايحادى له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره فى حال أنه مفرد بالرؤية ويعبرعن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابوبكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا ، لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى .

كما قال الشاعر

والذئب اخشاه إن مررت به   وحدى واخشى الرياح والمطرا

وهذا الذى قاله ابن طلحة فى البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان يأتى الوجهان المتقدمان فى رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووحده يضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب تقول ضربته وحدى وضربته وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدى ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال وهؤلاء يخالفون الاولين فى كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول إنه مصدر على حذف حروف الزيادة اى ايحاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس وهشام فى احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فيجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف .

وحكى من كلام العرب جلسا على وحدتنا واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكى عن الاصمعى وحد يحد ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال .

واجاز هشام فى زيد وحده وجها آخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت العرب زيد إقبالا وادبارا .

قال هشام ومثل زيد وحده فى هذا المعنى زيد أمره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحد وسمى هذا منصوبا على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبدالله وكذلك قصته الاولى سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله دائر على ما يفيده من الحصر فى المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر الحمد فى الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى (واذا ذكرت ربك فى القرآن وحده) والضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا ، لا اله الا الله وحده ، انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى فى ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحدا اياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والحاء فى موحدا مكسورة وعلى رأى ابن طلحة موحدا هو والحاء مفتوحة وعلى رأى هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوحد الرباعى فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من وحد الثلاثى فمعناه منفردا بذلك فعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثانى هو انفرد بذلك والعامل فى الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذى فى حمدت وذكرت على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل فى الحال المستقر المحذوف الذى هو الخبر فى الحقيقة وهو العامل فى الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال وان جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده لم يختلف المعنى اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما أن تقول معناه على انفراده انه جعله ظرفا

او منفردا بالوحدانية او منفردا بها على الاختلاف في تقدير الحال وصاحب الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال كائن .

واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فقولنا رأيت زيدا افاد اثبات رؤيته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا وحده افاد اثبات رؤيته ونفي رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض الخلاقيين وهي ، الماء وحده رافع للحدث ، وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث، وحله ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغرى بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده بلاخليط يخرجه عن اسم الماء رافع للحدث وهذا صحيح ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة ولا ينتفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد بالمائع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا إنه مرجوح والاول لا تقدير فيه ولاحذف بل العامل رأيت المصرح به هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صعتان اواكثر .

احدها

احدها ، ان تأتى باداة النفى متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه فى قوة السالبة البسيطة وهى سلب لما اقتضته الموجبة فمعناها بعد السلب يحصل باحدى ثلاث طرق .

احدها ، رؤيتهما معا .

الثانية ، عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة ، برؤية غير زيد وعدم رؤية زيد على كل واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان المنفى رؤيته مقيدة بالوحدة ونفى كل مرئى من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيناه هذا اذ قدمت حرف النفى ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل فى قولنا ،

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

وانه سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا فقد يدرك بعض ما يتمناه وكذلك .

وليس كل النوى تلقى المساكين

(١) اما اذا أخرت حرف النفى فان أخرته عن المبتدأ الذى هو الموضوع وقدمته على وحده مع الفعل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعانى الثلاثة كما سبق لان النفى يقدم على الفعل المنفى المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفى بانتفاء احدا جزائه كالحالة السابقة حرفا بحرف والضابط فى ذلك ما ذكرناه ، وان أخرته عن وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رأيته اولا اراه فهذا موضع نظر وتأمل والراجح عندى فيه أنك لم تره وقد رأيت غيره لانها قضية ظاهرها انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفى الرؤية المطلقة التى لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لا شك فيهما وبهما فارقتا لم أره وحده لانه نفى لرؤية مقيدة لا لرؤية مطلقة هذا لا شك فيه ولكن النظر فى ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد فى ذاته اوالى ما حكم به عليه وهو النفى هذا موضع النظر والظاهر انه الثانى وهو انه يفيد تقييد الحكم وهو النفى فيكون نفى الرؤية مقصورا على زيد فمعنى

---

(١) لم يذكر الصنعة الثانية ولعلها هذه ـ ح .

وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفرد بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مرئي فقد سرى التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها .

احدها ، اطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام .

والثاني ، تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الرؤية او نحوهما من الافعال .

الثالث ، سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم ، وهو النفي الوارد على الضرب المطلق ، فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينهما ظهر لك ما قلناه ، ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك انما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين ضعف قول الزمخشري ، وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض .

(فان قلت) ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر .

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع فقد حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما وغيرهما اما احدهما بقيد الوحدة لمغايرته لمجموعهما واما خارج عنهما لا سبيل الى الثاني لقوله تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) فتعين الاول واما كون ما لها صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها اولا فلا حاجة بنا الى ذكره لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فان قلت ، هل يشبه هذا التأخير في قوله (كل ذلك لم يكن) .

قلت ، نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتأخيره ولذلك جعل قوله .

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع

ضرورة لان مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع ولولا ذلك نصب كله والله اعلم ، آخر الكتاب ولله الحمد .

نيل

نيل العلا فى العطف بلا

تأليف الشيخ تقى الدين السبكى جوابا عن سؤال سأله ولده بهاء الدين احمد تغمدهما الله برحمته .

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدى يمدح هذا المؤلف .

يا من غدا فى العلم ذا همة عظيمة بالفضل تملا الملا
لم ترق فى النحو الى رتبة سامية الا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سألت اكرمك الله عن ، قام رجل لا زيد ، هل يصح هذا التركيب وان الشيخ ابا حيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلى فى (نتائج الفكر) وانه قال لان شرطها ان يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها وان عندك فى ذلك نظر الامور .

منها ، أن البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الا مراد وشرطوا فى قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر ، وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلى والشيخ .

ومنها أن قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففى غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وإن اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولامانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لازيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد إن اردت بالرجل فيه زيدا كان تأكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام أنه غيره والتأكيد والالباس منتفيان فى قام رجل لازيد وأى فرق بين زيد كاتب لاشاعر وقام رجل لازيد وبين رجل

وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالابيض واذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك فى العام والخاص مثل قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان قد استدلا له على ذلك بقوله تعالى (من كان عدوا لله) الآية لان جبريل إما معطوف على الجلالة الكريمة اوعلى رسله والمراد بالرسل الانبياء لان الملائكة وان جعلوا ارسلا فقرينة عطفهم على الملائكه تصرف هذا ، ولاى شىء يمتنع العطف بلافى نحو ما قام الازيد لاعمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضى مثل ذلك لاسيما والنفى الاول عام والنفى الثانى خاص فاسوء درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك فى ذلك بارك الله فيك .

والجواب اما الشرط الذى ذكر السهيلى وابوحيان فى العطف بلا فقد ذكره ايضا ابوالحسن الابذى فى (شرح الجزولية) فقال لايعطف بلا الابشرط هوان يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى الفعل عمابعدها فيكون الاول لايتناول الثانى نحو قوله جاءنى رجل لا امرأة وجاء نى عالم لاجاهل ولوقلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس فى مفهوم الكلام الاول ماينفى الفعل عن الثانى وهى لا تدخل الا تأكيد النفى فان اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت بزيد لاعمرو لان الاول لا يتناول الثانى وقد تضمن كلام الابذى هذا زيادة على ما قاله السهيلى وابوحيان وهى قوله إنها لا تدخل الا تأكيد النفى واذا ثبت أن لا لا تدخل الا لتأكيد النفى اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب اقتضى فى قولك قام رجل نفى المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لاعمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفى زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتأكيد نفى بل لتأسيسه

وهى

وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك هو نفي يقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن ، والابذى هذا كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول إنه سأل احد شيوخه عن حد النحو فقال له الابذى يعني انه تجسد نحوا ، وانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه لتأخره قد يكون اخذه عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يعترض على الابذى في قوله إنها لا تذكر الا لتأكيد النفي .

ويجاب بانه لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا ولعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما اشبهه والاول احسن ، وايضا تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال أنها تكون عاطفة فتشرك ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقوله خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثلته ما يكون الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه الثاني، وخطر لي في سبب ذلك امران .

احدهما ان العطف يقتضي المغايرة فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لانها المفهومة منها عند اكثر الناس وان كان التحقيق أن بين الاعم والاخص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى مالا يصدق احدهما على الآخر واذا صح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كأنك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد ، وغير زيد

لا يصدق على زيد ومسئلتنا انما هى فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاعدة التى تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل آخر لما تقرر من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل وجب ان تقدر لا رجل آخر والاصل فى هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضى تغير نسبة الفعل الى الاول كأو فانها تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل فى الفرق بينها وبين إما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضى تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكأنك قلت قام إما زيد وإما غيره لا زيد وهذا لا يصح .

واما الامر الثانى ، ان مبنى كلام العرب على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع فى كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل فى احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة فارادة حقيقة ال .... (١) اويزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول انه متناقض لانه إن اردت الاخبار بنفى قيام زيد وبالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وإن اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول غير زيد ، فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم فى العاطفة ، والفرق بينهما ان التى بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا لغيره فهذا هو الذى خطر لى فى ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيهما ان كان

(١) بياض فى الاصول .

يصح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والا فنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق ولا تعرض له للاول الا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضى تقييد الاول ولا تعرض له للثانى الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هى بالمنطوق اوبالمفهوم وفيه بحث ،

والتفصيل الذى وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورأيته طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذان الوجهان اللذان خطرا لى زائدان على ما قاله السهيلى والا بذى من مفهوم الخطاب لانه انما يأتى على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره على ان الذى قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف فى حكم المبين بمعنى الاول من انفراده بذلك الحكم وحده والتصريح بعدم مشاركة الثانى له فيه والا لكان فى حكم كلام آخر مستقل وليس هو المسئلة وهو مطرد ايضا فى قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لى انما هى فى لفظة لا خاصة لا ختصاصها بسعة النفى ونفى المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكانها بما اولم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع .

واما قول البيانيين فى قصر الموصوف افرادا زيد كاتب لا شاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم تنافى الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفى الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما،واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفى

الوصف بالآخر لامكان اجتماعهما(١) فى شاعر كاتب فانما يجئ نفى الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلى والشيخ لظهور امكان اجتماعهما، وقولك فى آخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه أحاشيك منه وحاشاك ان تتكلم به وقولك كالحيوان والابيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين القرافى فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه اوكلام فيه تسمح اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متباينة ومعانيها متباينة والتباين اعم من التنافى فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين .

وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك فى منهاج البيضاوى فى الفصيح والناطق والنظرفى المعقول انما هو فى المعانى والنسب الاربعة من التباين والتساوى والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان متباينان والحيوانية والبياض متباينان وان صدقا على ذات ثالثة فما نقله البيانيون من عدم التنافى صحيح ولم يشترطا التنافى فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه فى كلام احد لان كاتبا لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس فى شىء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة فى رجل واحد كثوبين بينهما واحد أفترى احد الثوبين يصدق على الآخر فالفقيه والنحوى الصرف يريد ان يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضى المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان

(١) من ى

يكون

يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا فى ابهام الاول وتعيين الثانى ويحصل للثانى به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب اومثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف فى قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما نعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفا .

وقولك ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب ممنوع، لما اشرنا اليه من الفائدة فى الاول دون الثانى والتأكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتفى بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن فى قام رجل يريد زيد وليست حاصلة فى قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه .

وقولك وان كان معناهما متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك وقولك واى فرق قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق .

و ما قولك هل يمتنع ذلك فى العام والخاص مثل قام الناس لا زيد فالذى اقوله فى هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لى انه يجوز لكنى لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاستقر رأيى على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق فى قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جائز فى الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق

بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بهما ذلك اقتر قالان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير جائز، وفى ذهنى من كلام بعض النحاة فى قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت لا استثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فهما سواء فى الامتناع عند العطف وارادة العموم بلاشك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تاتى قرينة تدل على ارادة الخصوص .

واما قام الناس وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادت الواو ارادة الخصوص بالاول وارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتى فى العطف بلا،

وكأنى بك تعترض على فى كلامى هذا مع كلامى المتقدم فى تفسير المغايرة .

فاعلم ان الاصل فى المغايرة انها حاصلة بين الجزئى والكلى وبين العام والخاص وبين المتباينين واهل الكلام فسروا الغيرين باللذين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لها فى تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعى مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالاخبار به مرتين من اعظم الفوائد فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعته .

وقد استعملت فى كلامى هذا وكأنى بك لان الناس يستعملونه ولا ادرى هل جاء فى كلام العرب ام لا الا ان فى الحديث كانى به فان صح فهو دليل الجواز وفى كلام بعض النحاة ما يقتضى منعه وقال فى قولهم (كانك بالدنيا لم تكن) ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولذلك منعه فى كانى بكذا لم يكن هكذا على خاطرى من كتاب (القصريات) عن ابى على الفارسى ، وكان صاحبنا احمد بن الطارانى رحمه الله شابا نشأ وبرع

فى النحو ضربر امات فى حدا ثته او تفنى فى نجا ميع له على كلام بجمعه فى (كانك بالدنيالم تكن وبالآخرة لم تزل) لا يحضر فى الآن وفيه طول، واما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح فى عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم .

واما منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر اوعطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرسل على البشر ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعا فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه عطفا على الاول دون ما بعده هو غير منقول فى كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعا وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لانا لا نعنى بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر فى كونه يقتضى تخصيصه اولا .

واما قولك ولاى شئ يمتنع العطف بلا فى نحو ما قام الا زيد لاعمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه صريحا وتأكيد المفهوم والمنطوق فى الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل انه يلزم نفيه مرتين ، وقولك ان النفى الاول عام والثانى خاص صحيح لكنه ليس فى مثل جاء زيد لا عمرو ولما ذكرنا ان النفى فى غير زيد مفهوم وفى عمرو منطوق وفى الناس المستثنى منه منطوق نخالف ذلك الباب ، وقولك فاسؤدرجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد، ممنوع وليس مثله لان العطف فى ولا زيد ليس بلا بل بالواو، وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس فى قولنا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لى من كتابتى جوابا للولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتحف بجوابه والله اعلم تمت بعون الله .

(الحكم والاناه فى إعراب غير ناظرين اناه)

تأليف قاضى القضاة تقى الدين ابى الحسن السبكى الشافعى رحمه الله

وفيه يقول الصلاح الصفدى مادحا له .

يا طالب النحو فى زمان ... اطول ظلامن القناة
وما تحلى منه بعقد ... عليك بالحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الاسلام والمسلمين تقى الدين السبكى رحمه الله تعالى، قوله تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) الذى نختار فى اعرابها أن قوله أن يؤذن لكم الى طعام حال أو يكون معناه مصحوبين والباء مقدرة مع أن تقديره بان اى مصاحبا وقوله غير ناظرين اناه حال بعد حال والعامل فيهما الفعل المفرغ فى لا تدخلوا ويجوز تعدد الحال .

وجوز الشيخ ابو حيان أن تكون الباء للسببية ولم يقدر الزمخشرى حرفا اصلا بل قال أن يؤذن فى معنى الظرف اى وقت ان يؤذن، واورد عليه ابوحيان بان أن المصدرية لا تكون فى معنى الظرف وانما ذلك فى المصدر الصريح نحو اجيئك صياح الديك اى وقت صياح الديك ولا تقول أن يصيح فحصل خلاف فى أن أن يؤذن ظرف اوحال فان جعلناها ظرفا كما قال الزمخشرى فقد قال إن غير ناظرين حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء مفرغ من الاحوال كأنه قال لا تدخلوا فى حال من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولنا اووقت أن يؤذن لكم غير ناظرين على قول الزمخشرى وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدرة ولانهم لا يعبرون(١) منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدا فى الاذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا أن يدخلوا الا باذن ونهوا إذا

---

(١) كذا فى النسختين وصوابه لايصيرون كما فى روح المعانى - ح .

دخلوا أن يكونوا ناظرين اناه فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكت الزمخشرى على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كأنه قيل لاتدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين وهما الظرف والحال بأداة واحدة وقد منعه النحاة وجمهورهم، والظاهر ان الزمخشرى ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد تقدر اداتين وهو من جهة بيان المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة لان الاستثنا المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده، والمستثنى فى الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال فكأنه قال لاتدخلوا الادخولا موصوفا (٢) بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العمل للفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذى نختاره فى مثل قوله تعالى (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) اى الا اختلافا من بعد ماجاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والمجرور وليسا (٣) بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ماقمت الايوم الجمعة ضاحكا أمام الامير فى داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهى من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها بمجموعها بعض من المصدر الذى تضمنه الفعل المنفى وهذا احسن من ان يقدر اختلفوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده فى قوله من بعدما جاءهم العلم فهو حصر فى شيئين لكن بالطريق الذى قلناه لا انه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشرى على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فتخلص عما ورد عليه من قول النحاة لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .

---

(١) بياض فى الاصول (٢) كذا – فى النسختين وفى روح المعانى مصحوبا –
(٣) كذا فى النسختين وفى روح، فمن بعد ماجاءهم وبغياليسا – الخ .

وقد اورد عليه ابوحيان فى قوله انها حال فى لا تدخلوا أن هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عندهم بعد الا الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى ، واجاز الاخفش والكسائى فى ذلك فى الحال وعلى هذا يجئ ما قاله الزمخشرى وهذا الايراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشرى لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الاخفش والكسائى وانما مراده انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما فى قولك مادخلت الاغير ناظر فلا يرد على الزمخشرى الا استثناء شيئين وجوابه ماقلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما الابعطف ، اما اذا كان عاملا فيهما بغير عطف فيتوحه (١) كالفعل ولان الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء فكذا بعده واختار ابوحيان فى اعراب الآية ان يكون التقدير ما دخلوا غير ناظرين كما فى قوله بالبينات والزبر ، اى ارسلناهم والتقدير فى تلك الآية قوى لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فان قلت ، قولهم لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه .

قلت قال ابن مالك رحمه الله فى التسهيل لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لابد لان خلافا لقوم .

قال ابوحيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وماضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الاخفش والفارسى واختلفا فى اصلاحها وتصحيحها عند الاخفش بان يقدم على الا المرفوع الذى بعدها فتقول ما اخذ احد زيد الا درهما وماضرب القوم بعضهم الابعضا قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسى بان تزيد فيها منصوبا قبل الا فتقول ما اخذ احد شيئا الا زيد درهما وما ضرب القوم احدا

(١) بياض فى الاصول .

الا بعضهم بعضا .

قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج فى ما اعطيت احدا درهما الاعمرا دانقا ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان يجعل احدهما بدلا والثانى معمول عامل مضمر فيكون الا زيدبدلا من احد والابعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بضرب مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعنى ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقوله لابدلان فيكون ذلك خلافا فى التخريج لا خلافا فى صحة هذا التركيب والخلاف كما ذكرته موجود فى صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لايحتاج الى تصحيح الاخفش ولا لتصحيح الفارسى هذا كلام ابى حيان (١) وحاصله ان فى صحة هذا التركيب خلافا فالاخفش والفارسى يمنعانه وغيرهما يجوزه والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل والآخر معمول مضمر وليس فى هولاء من يقول انهما مستثنيان باداة واحدة ولا نقل ذلك ابو حيان عن احد وقوله فى صدر كلامه ان من النحويين من اجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء فليس فى كلام ابى حيان ما يقتضى الخلاف فى المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف .

واحتج ابن مالك بانه كما لايقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وضرب زيد عمرا بسوط وبشر عمرا بجريدة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك جعل ذلك علة للمنع وفى هذا التعجب نظر لان ابن مالك أخذ المسئلة مطلقة فى هذا المثال وفى غيره وقال لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ولا شك أن ذلك صحيح فى قولنا قام القوم الا زيدا وما قام القوم الا زيدا (وما قام الا خالد – ٢) وما اشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل

---

(١) هنا بياض فى الاصول (٢) من ى .

واحدا فى مثل هذا يمنع التعدد ولايكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد ،.

والشيخ فى (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيدا وعمرا وهو صحيح ومثله دون عطف بأعطيت الناس الا عمرا الدنانير وكأنه اراد التمثيل بما هو محل نظر والا فالمثال الذى قدمناه هو من جملة الامثلة ولا ريبة فى امتناع قولك قام القوم الا زيدا عمرا ، ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لايجوز بل تقول أعطيت الناس الدنانير الا عمرا ، قال فان قلت ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا واردت الاستثناء لم يجز وإن اردت البدل جاز فابدلت عمرا من احد ودانقا من درهم كأنك قلت ما اعطيت الا عمرا دانقا .

قلت وقد رأيت كلام ابن السراج فى الاصول كذلك، قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذى قرره فى البدل وهو ما اعطيت الا عمرا دانقا لا يؤدى الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو فى هذه الحالة التقديرية ليس ببدل انما نصبهما على انهما مفعو لا اعطيت المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا درهما جاز عملها فى الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعدالا فهو متوقف على وساطتها .

قلت ، الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعرب بهما بدلين فاسقط البدلين وصار كأن التقدير ما ذكره وابن السراج قائل بان حرف الاستثناء لايستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل ذلك فى ما قام احد الا زيدا الا عمرا إنه لا يجوز رفعها لانه لايجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلابد ان ينتصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لا انه يرد عليه .

ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز

بدل

بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هندا لم يجز قال والسباع على خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر .

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ... ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل فى الاستثناء لابد من اقترانه بالا يعنى وهو تقدر ما أخذ احد زيد بدلا ، وقد يجاب عن ابن السراج بان الذى لابد من اقترانه بالا هو البدل الذى يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفى قدمت الا عليه لفظا وهى فى الحكم متأخرة وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل بين الا وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يرده ولم يتلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضى حصرين ، وقد قال ابن الحاجب فى شرح المنظومة فى المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل فى قوله اذا ثبت المفعول بعد نفى فلازم تقديمه نوعى قال كقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضروبية زيد فى عمرو خاصة اى لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال فان قيل ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل .

قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا فى (١) كقولك ما ضرب الا زيد عمرا اى ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر فى احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى آخر غير مقصود وإن لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول

---

(١) هنا بياض فى الاصول .

بغير فاعل ويكون في الثانية عمرو منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحديثي شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم ببيان أن زيدا في قولنا ماضرب الا عمر زيدا وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض المصنف في هذا لجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنف في (امالي الكافية) لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير تمام فلو استعملوا بعد الا شيئين لوجب أن يكون قبلهما تمامان فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا تمام لهما او لهما تمامان اولا حدهما دون الآخر الاول يخالف الباب والثاني يؤدي الى امر خارج عن القياس من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول كأن سائلا سأل من ضرب فقال عمرا اى ضرب عمرا .

قال الحديثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول العام لايقدر الا الذى يلي الا منهما فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ هو الذى يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لاح ان الا بمثابة ما والا في صورة مندوحة

عنه

عنه وهي اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنفى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاءنى احد الا زيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضمار ان قدر العامل بعد الا فى الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد وما جاء الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا ولا الا عمرا زيد لأنه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلى الا دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثانى فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد

وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل القصر ولك ان تقول فى الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفى الثانى ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم وتؤخر الا ان هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل وروده فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد فى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هى الضرب لعمرو.

وقال الحديثى على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بوروده فى الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد فى الاستعمال يحتمل ان يكون الثانى فيه معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلابد من بيانه لننظر فيه.

فان قال قائل فهل يجوز التقديم فى انما قلت لا يجوز قطعا فى انما وانما جوز فى ما والا لان ما والا اصل فى القصر ولان التقديم فى ما والا غير ملتبس كذا قاله صاحب المفتاح، وقال الحديثى امتناع التقديم فى انما يقتضى امتناعه فى ما والا ليجرى باب الحصر على سنن واحد.

قال مولانا العلامة قاضى القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تأملت ما وقع فى كلام ابن الحاجب من قوله ماضرب احد احدا الا زيد

عمرا وقوله ان الحصر فيهما معا والسابق الى الفهم منه انه لاضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لاحد الا عمرا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمر وضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفى الضاربية مطلقا عن غير زيد ونفى المضروبية مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو فهذان حصران مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفى ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهوضرب زيد لعمرو وبقى ماعداه على النفى كما ذكرناه فى الآية الكريمة وفى الآية الاخرى التى ينبغى فيها الاختلاف (الامن بعد ماجاءهم العلم بغيا بينهم) والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا .

(١) هو مطلق فينتفى مطلقا الا (١) وقد جاء فى كتابك اكرمك الله تذكر فيه أنك (١) .

قوله تعالى (غير ناظرين اناه) وان النحاة اختلفوا فى امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هى التى اعترض بها الشيخ ابوحيان على الزمخشرى وهو اعتراض لان الزمخشرى جعل الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا مستثناة فهى فى الحقيقة (١) فلم تقع بعد الا حينئذ الا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولاصفة للمستثنى به ولا يستثنى منه وقد اصبت فيهما .

قلت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشرى لما قال انه حال من لا تدخلوا ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلوا قتصر على ذلك لامكن ان يقال إن مراده لا تدخلوا غير ناظرين الا أن يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن واما ناظرين(٢) فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واحرا الحال فلو اراد هذا كان ايراد الشيخ متجها من جهة النحو .

(١) بياض فى الاصول (٢) كذا .

ثم قلت، اكرمك الله الثاني وكأنك اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيهما وذكرت استثناء شيئين وقد قدمت اني لم اظفر بصريح نقل في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لهما لفعل (١) واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك لا يكون مستثنيان (٢) ولا من مستثنى منهما باداة واحدة لانها كقولك استثنى المتعدى الى واحد فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى وكذلك اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب أعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعى وهى جديرة بالمنع ولا المانع من قول الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا عمرا دانقا وانما ينبغى منع ذلك في مثل الاعمر ازيدا اذا كان العامل يطلبهما بعمل واحدا ما اذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع ولم يذكر ابن مالك حجة الاشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرا وبكر خالدا قطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دانقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته، وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب ان شاء الله.

وقولك ان الآية نظيره ممنوع بل هى جائزة وهو ممنوع والله سبحانه وتعالى اعلم، تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه (٣).

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ـ رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبدالله بن برى على قول الشاعر في وصف دينار.

واصفر من ضرب دار الملوك تلوح على وجهه جعفرا

ملخصه، في يلوح روايتين احداهما رواية الفراء وهى الرواية الصحيحة انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح

---

(١) كذا في النسختين ولعله لهما فعل ـ ح (٢) هنا بياض في الاصول

(٣) بها مش ى ـ على يد فقير رحمة ربه محمد بن ابي بكر بن احمد الطوخي الكتاني عفى الله عنه وذلك بالمدرسة الجودرية.

وتلوح بمعنى ترى وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا تعسف فى اعرابه .

واما الرواية الاخرى وهى المشهورة يلوح بالياء ففيها اشكال فمن النحاة من قال إنه منصوب باضمار فعل تقديره أقصد واجعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفرا داخل فى الرؤية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيته

(وفى هذا المجموع ايضا)

سأل الامام ابو محمد ابن برى الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكى الحموى عن قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) كيف تكون نحلة والنحلة فى اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المرأة اتفاقا لا على وجه التبرع .

فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها فى النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجانا فسمى نحلة كذا ذكره ائمتنا .

وقال بعضهم لما كان الصداق فى شرع من قبلنا لاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى (قال إنى اريد أن انكحك احدى ابنتى هاتين على ان تأجرنى ثمانى حجج) ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية أقتطعت لهن فسمى نحلة والله اعلم .

مسئلة

فى جمع حاجة من كلام ابن برى

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك ممن يتبع الحق ويأتيه . عن قول الشيخ الرئيس ابى محمد القاسم بن على الحريرى فى كتابه (درة الغواص) ان لفظة حوائج مما توهم فى استعماله الخواص ، وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل ، من غير اسهاب ولا تطويل ، وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع

سلوك طريق الحق والهداية ، ومن اعجب ما يحكى ويذكر ، واغرب ما يكتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا ، ولا لبشر فيها بيتا واحدا ، بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه الى الغلط فيه ، والعجز عن اصلاحه وتلافيه ، وهو قوله .

فسيان بيت العنكبوت وجوسق رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج

حتى كأنه لم يمر بسمعه الخبر المنقول ، عن سيد البشر ابى البتول ، حين قال بلسان الاعلان ، استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان ، وهذا الخبر ذكره القضاعى فى شهابه ، فى الباب الرابع من ابوابه ، وذكر ايضا قوله (ان لله عباد اخلقهم لحوائج الناس ١ ـ) وذكر الهروى فى كتابه الغريبين قوله عليه السلام (اطلبوا الحوائج الى (٢) حسان الوجوه) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (إياكم والاقواد قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرا فيأتيه المسكين والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر فى حوائجكم ويأتيه الغنى فيقول عجلوا فى قضاء حاجته) وذكر ابن خالويه فى شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا الحوائج على الفرس الكميت الارثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى) فهذا ما جاء من الشواهد النبوته وروته الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه اللفظة ، واما ما جاء من ذلك فى اشعار العرب فكثير ، من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول ابى سلمة المحازمى (٣) .

تممت (٤) حوائجى ووذأت (٥) بشرا فبئس (٦) معرس الركب السغاب

---

(١) تمامه يفزع الناس اليهم فى حوائجهم اولئك الآمنون يوم القيامة (٢) فى التاج عند حسان ـ ح (٣) كذا فى النسختين وفى التاج واللسان المحاربى وهو الصواب ـ ح (٤) كذا وفى التاج واللسان فبئس ـ
(٥) اى اصلحت وفى الاصل تممت خطأ ـ ح (٦) كذا ـ وصوابه وذأت اى حقرت ـ ح .

وانشد ايضا للراجز

مارب دب القاص النواعج مستعجلات بذوى الحوائج

وقال الشماخ

تقطع بيننا الحاجات الا حوائج يعتسفن مع الجرى

وقال الاعشى

الناس حول قبابه اهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق

ولى ببلاد السند عند اميرها حوائج جمات وعندى ثوابها

وانشد ابو عمرو ابن العلاء

صريعى مدام ما يفرق بيننا حوائج من القاح مال ولا نخل

وانشد ابن الاعرابى

من عف خف على الوجوه لقاؤه واخو الحوائج وجهه مبذول

وانشد ايضا

فان اصبح تحاسبنى هموم ونفس فى حوائجها انتشار

وانشد الفراء

نهار المرء مثل حين يقضى حوائجه من الليل الطويل

وانشد ابن خالويه

خليلى إن قام الهوى فاقعدا به لعنا نقضى من حوائجه رما

وقال هميان بن قحافة

حتى اذا ما قضت الحوائجا وملأت حلابها الخلانجا

وقال آخر

يدان بنا لا راجيات لحاجة ولا يائسات ( ) من قضاء الحوائج

وقال ابن هرمة

انى رأيت ذوى الحوائج اذ عروا فأتوك قصرا أو أتوك طروقا

---

(١) ى بائسات .

فقد

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول فى ذلك ايضاحا وتبيينا .

قال الخليل فى (كتاب العين) فى فصل راح يقال يوم راح وكبش صاف على التخفيف من رائح وصائف نطرح الهمزة كما قال الهذلى .

(وهى ساء سارها) اى سائرها وكما خففوا الحاجة من الحائجة ألا تراهم جمعوها على حوائج، انقضى كلام الخليل.

وقد اثبت صحة الحوائج وانها من كلام العرب وان حاجة محذوفة من حائجة وكذلك حكى عن ابى عمرو بن العلاء انه يقال فى نفسى حاجة وحائجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى فى كتابه (اللمع) وحكى المهلبى عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم،صريعى مدام البيت .

وذكره ابن السكيت فى كتابه المعروف (بالالفاظ) قريبا من آخره باب الحوائج يقال فى جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه .

وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع حوجاء وقياسها حواج من (١) صحار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج والمقلوب من كلام العرب كثير ،وشاهد حوجاء قول ابى قيس ابن رفاعة .

من كان فى نفسه حوجاء يطلبها عندى فانى له رهن باصحار

والعرب تقول بدأت(٢) حوائجك فى كثير من كلامهم، وكثيرا ما تقول (٣) لان السبب انهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين والبراحات

---

(١) كذا فى النسختين وفى اللسان مثل صحار (٢) كذا فى النسختين وفى اللسان والتاج بدا آت ـ ح (٣) هنا سقط فى النسختين كما يظهر من اللسان والتاج ففيهما وكثيرا ما يقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون الخ ـ ح .

وانما غلط الاصمعى فى هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ماكان على مثال حاجة مثل غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر فقطع بذلك عــلى انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرقاشى والسختيانى (١) عن عبد الرحمن عن الاصمعى انه رجع عن هذا القول وانما هوشىء كان عرض له من غير بحث ولانظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لايجهل ذلك اذكان موجودا فى كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه فى كتابه انه يقال تنجز حوائجه واستنجزها ، وكأن القاسم بن على الحريرى لم يمر به الا القول الاول المحكى عن الاصمعى دون القول الثانى ولوانــه سلك مسلك النظر والتسديد ، واضرب عن مذهب التسليم والتقليد لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد ــ

آخر المسئلة، والحمدلله على كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد والصحب والآل وسلم الى يوم المآل .

وفى فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

مسئلة

سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولاعمرا ولا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل إن الكلام مع التكرار أيمان فى كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين فى مجموعها كفارة .

والجواب ان بينهما فرقا ينبنى عــلى قاعدة وهى ان الاسمين المتفقى الاعراب المتوسط بينهما واوالعطف تارة يتعين كونهما متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقى ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران .

فالاول نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطــلاح

(١) كذا وفى اللسان والتاج السجستانى ــ ح .

والبينية

والبينية والمبتدأ الدال على متعدد لايكتفى بالاسم المفرد .

والثانى نحو قامت هند وزيد وقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم)

وقوله تعالى (اذهب انت وربك ، اذهب انت واخوك ، اسكن انت وزوجك ، لا نخلفه نحن ولا انت) فهذه ونحوها يتعين فيها اضمار العامل اى ولايأخذه نوم وليذهب ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذلك التقدير ولا نخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد الفعل المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى (والذين تبوؤا الدار والأيمان) وقول الشاعر (وزججن الحواجب والعيونا) وقول الآخر (علفتها تبناو ماء باردا) وقوله (متقلد اسيفا ورمحا) اى والفوا الايمان او احبوا الايمان وكحلن العيون وسقيتها ماء وحاملا رمحا ومن ذلك قولهم ما جاءنى زيدولا عمرو اى ولا جاءنى عمرو لان حرف النفى لا يدخل على المفردات لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول فى حرف الاستفهام اذا قيل أجاءك زيد اوعمرو وبتحريك الواو تقديره او جاءك عمرو .

فان قلت ما ذكرته فى الثانى منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى (أ ئنا لمبعوثون) .

قاله الزمخشرى قلت اما هذا الاعراب فمردود والصواب ان اوآباؤنا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى (لمبعوثون) كما انها فى قرآة من سكن الواو كذلك .

واما المثال المذكور فأصله ما جئت بزاد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد وهونفى المجيء البتة فان من لم يجئ يصدق عليه انه لم يجيء بزاد فلذلك ادخلو الا على مصب النفى ومن ثم سماها النحويون مقحمة اى داخلة فى موضع ليس لها بالاصالة .

فان قلت فلم يقولون ما جاءنى زيد ولاعمرو حتى احتيج الى اضمار

العامل .

قلت انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن كل منهما بصفتي الاجتماع والافتراق اذ لولم يكرروا الثانى احتمل ارادة نفى اجتماعهما ونفى كل منهما .

فان قلت فهلا اجازوا فى الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمر واذا ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجيئ كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما فى المجئ فى وقت .

قلت لئلا تقع اداة الصدر حشوا .

فان قلت قدرا لعامل وقد صار ذو الصدر صدرا .

قلت نعم لكن تبقى صورة اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة داخلة فى اللفظ فى حشو الكلام وهم معتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعانى .

والثالث نحو قام زيد وعمرو .

فان قلت فهل نص احد على جواز الوجهين فى ذلك على وجوب تقدير العامل مع تكرار النافى .

قلت اما مسئلة تكرار النافى فقد اوضحت بالدليل السابق وجوب تقدير العامل فيها .

واما ما اجزت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع الامكان فيه على انى قد وقفت فى كلام جماعة على ذلك .

قال بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين فى عامل واحد ونائبة مناب التثنية حتى يكون قولك ، قام زيد وعمرو بمنزلة ، قام هذان ، ومضمر بعدها العامل، وينبنى على ذلك مسائل .

احداها قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول لانا نقول على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثانى لان الاسمين لم يجتمعا

الثانية اشتراك زيد وعمرو .

الثالثة زيد قام عمر وابوه وهاتان جائزتان على التقدير الاول دون الثانى .

الرابعة النفى فتقول على الاول ما قام زيد وعمرو فلا يفيد النفى كما تقول ما قام هذان وتقول على الثانى ما قام زيد ولا عمرو فيفيده كما تقول ما قام زيد ولا قام عمرو ، انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اورده ابو حيان فى (الارتشاف) وهو كالمنكر له للطفه وغرابته .

وقال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم)

فان قلت ، كان من حق الضمير أن يوحد كما تقول ما جاءنى من رجل ولا امرأة الا كان من شانه كذا وكذا ، قلت ، نعم لكنهما وقعا تحت النفى فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى ، وقد اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان الضمير لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد وعمرو أكرمتهما ويمتنع أكرمته ،

واجابوا عن قوله تعالى (والله ورسوله احق ان يرضوه) ان الضمير بعد أو لكونها موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء يكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيدا وعمرا اكرمه ولا تقول اكرمهما .

واجابوا عن قوله تعالى (ان يكن غنيا اوفقيرا فالله اولى بهما) فلما رأى هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشرى كان من حق الضمير ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسؤال الزمخشرى على ما قدمت تقريره ان الكلام مع الثانى جملتان لاجملة والواو انما تكون للجمع اذا عطفت مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذا ان يقوم ويقعد وأجازوا هذان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالكلمة الواحدة المثناة التى يصح الاخبار بها عن الاثنين ،

وقال سيبويه رحمه الله اذا قيل رأيت زيدا وعمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا وعمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تكرير الفعل.

اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الحالف النافي فهي ايمان لما بينا من ان تكرار لا يؤذن بتكرار العامل وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله، والله لا كلمت زيدا، ولا ماشيت عمرا، ولا رأيت بكرا، وهذه ايمان قطعا يجب في كل منها كفارة فكذلك في المثال المذكور لايفترقان الا فيما يرجع الى التصريح والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان بناء على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى (ولا النور) بعد قوله سبحانه وتعالى (وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور) لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم بقوله والله لا كلمت زيدا وعمرا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معنى لا كلمت زيدا وعمرا الذى لم يضمر فيه الفعل او لا قدر لا زائدة فيمين واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزاد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى (وما يستوى) فان الاستواء لا يعقل منسوبا الى واحد وكذا قوله تعالى (ما منعك ألا تسجد) فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع

من نفيه كان مثبتا له فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لا فيه الا نافية والله اعلم .

ومن فوائده ايضا تغمده الله تعالى برحمته ،

اعلم ان الكلام فى انما فى موطنين ، احدهما ، لفظى ، والآخر معنوى ، اما اللفظى فمن جهة بساطتها وتركيبها ، واما المعنوى فمن جهة إفادتها الحصر اوعدم إفادتها له والمدعى فى الوجه الثانى انها مفيدة للحصر استدل لها بامور ، احدها ، فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضى الله عنهم من (انما الماء من الماء) ، ومن فهم ابن عباس رضى الله عنهما من (انما الربا فى النسية) مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضى الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لامر ما لكون ذلك الوجه اجلى وابعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايراد هم الدليل المقتضى فتحريم ربا التفاضل ان يكونوا مسلمين له فى دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه ولم يثبتوه فتجئ مسئلة ما اذا قال البعض وسكت الباقون وهل ذلك حجة اوليس بحجة ، فيه كلام مشهور فى اصول الفقه .

الدليل الثانى ، معاملة العرب للاسم بعدها معاملة مابعد الا المسبوقة بالنفى وقولهم معاملة ما والا تمثيل لا ان ذلك خاص بما وذلك فى قوله ،

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى ،

فهذا كقوله

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتأخرين (فى انما امرت أن اعبد) (وانما اشكو) ونحو ذلك من الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يتشاغل به ولو صح خرج

نحو «وانما يدافع عن احسابهم انا» عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث ، أن إن للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والآخر الى غيره ليصح اجتماعهما لا جائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد ماذا بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا ، هذا حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين لان إن للتأكيد لا للاثبات بدليل انك تقول إن زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فتجدها انما دخلت لتأكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثلها في قولك ليتما زيدا قائم لا نافية .

الدليل الرابع ، أن إن للتاكيد وما حرف زائد للتأكيد فلما اخذوا الحكم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصا بالمسند اليه، قال السكاكي وليس بشئ لانه لازم له في قولك إن زيدا لقائم لان إن واللام معا للتأكيد ثم انك تقول أحلف بالله ان زيدا لقائم فتجمع بين ثلاث مؤكدات القسم وإن واللام ولا يفيد هذا الحصر باتفاق، واستدل من قال إنها ليست للحصر بقوله تعالى (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . فلو كان معناه ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عمن لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك أن من لا يجل قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بأنه يجب المصير اليه جمعا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذى قدمناه على افادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووى اجماع النحويين على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب

غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثانى المعنوى .

واما ما يتعلق بالاول فنقول إن اصل انما إن وما وإن إن من انما هى التى كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هى الحرف التالى لنحو ليت فى قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندى امر ان ، احدهما ، انهم لم يختلفوا فى ليتما ولعلما ولكنما وكأنما فى ذلك يعنى فى تركيبها وإن ما غير نافية فلتكن انما كذلك .

فان قيل ، هذه غير تلك التى تدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين فهذه ، دعوى مالا يثبت ولا يقوم عليه دليل ، وايضا فبأى شى تفرق ايها العاقل بين إنما هذه وانما تلك ، وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذى لا يحيد عنه من فيه ادنى انصاف .

فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة مابعد الا المسبوقة بالنفى يدل على إن ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شيء يشبهه وانما الامر فى ذلك ان العرب استعملوا إنما بعد تركيبها من الحرفين فى موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها لما وإلا فى الحكم لأنهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها لا لان ما من انما نافية كما انه ليس ذلك لاجل ان انما مأخوذة من الايم(١) هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية الا لبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم .

ومن فوائده

مسئلة

لما كان الابتداء آخذا فى التحريك لم يكن المبدؤ به الامتحركا ولما كان الانتهاء آخذا فى السكون لم يكن الموقوف عليه الاساكنا كل ذلك للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم .

---

(١) فى الاصل ـ الاثم .

من ابيات الحماسة

اقول حين أرى كعبا ولحيته　　لا بارك الله فى بضع وستين
من السنين تملأها بلا حسب　　ولا حياء ولا عقل ولا دين

قوله وستين يحتمل وجهين .

احدهما ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة كأنها لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف » .

والثانى ان يكون معربا بالياء وتكون النون زائدة لفظا وحكما عن مقدر بها الثبوت وتكون الضرورة قادته الى ان أتى بالحركة على مايقتضيه اصل انتقاء الساكنين وهذا اكثير كقوله .

وقد جاوزت حد الاربعين
وانكر ناز عانقف آخرين

ورجح ابو الفتح ابن جنى هذا الوجه الاول بقوله من السنين وبيان ذلك انه فى الاصل تمييز منصوب فحقه لا بارك الله فى بضع وستين سنة فلما اتى به على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعريفها فلذا حكم على قوله وستين انه جاء به على مقتضى القياس فى حركته وهى الكسرة .

قلت ويرجحه امر آخر وهو أن الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف فى باب سنة وعضة وقلة اعنى ما حذفت لامه واما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله اعلم .

ومن فوائده

الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بازعاج وعنف .

ومن فوائده

مسئلة

مسئلة

قال ابو الفتح قلت لابى على اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ، فقال لا اعلم لاصحابنا فى ذلك فرقا محصلا والذى عندى فى ذلك لان عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت ، وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا فى عرفت قوله تعالى (يعرف المجرمون بسيماهم) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك فى ذكر الجنة (عرفها لهم) اى طيب رائحتها لهم من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله .

اوكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

قلت له أفيجوز ان يقول عرفت ماكان ضده فى اللفظ انكرت وعلمت ماكان ضده فى اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الانكار تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون فى القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبى كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم .

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآله

قال الفقير الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المسلمين .

هذا فصل فى الشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا فى خمسة شروط شرطين فى العامل وشرطين فى المعمول وشرط بينهما .

فاما الشرطان اللذان فى العامل .

فاحدهما أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع فى نحو إن لم تفعل ولا فى نحو قول الشاعر .

حتى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات فى قرن

خلافا لبعضهم

الثانى أن يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه فلا تنازع فى (وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا) لان طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان ولا فى (وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين) لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا ولك ان تقول لايمتنع التنازع فيهما اما فى الاولى فعلى جعل ظلما وعلوا مصدرين فى موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحدوا بها ظالمين مستعلين واستيقنوها وحالتهم هذه واما فى الثانية فلان عموم البعثة لا ينفى تخصيص عشيرتك الاقربين .

وقد قال كثير من المفسرين فى (قل لعبادى) ان المراد المخلصين وان الاضافة اضافة تشريف وبنوا على هذا صحة الجزم فى قوله سبحانه يقيموا ويقولوا ونحو ذلك مما جزم فى جواب الشرط المقدر بعد الامر فلولا ان المراد المخلصون لم يصح أن يكون التقدير ان تقل لهم يقيموا ويقولوا لما يلزم عليه من

من الحلف فى خبر الصادق اذقد تخلف من القول لهم على هذا التقدير جم غفير لا يحصى، والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشده الفارسى .

عدينا فى غد ما شئت انا　　　نحب ولو مطلت الواعدينا

فلا تنازع بين نحب ومطلت فى الواعدين لان المطول موعود لا واعد فالواعدين مفعول لنحب لا غير .

واما الشرطان اللذان فى المعمول

فاحدهما ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين ممطول ومعنى فى قوله .

وعزة ممطول معنى غريمها

لانهما حينئذ خبران لعزة واذا اعمل احدهما فى الغريم أعطى الآخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين بالمخبر عنه ، الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك وعزة ممطول غريم وعلى اعمال الثانى الى قولك وعزة ممطول غريمها معنى غريم فاذاثبت ان التنازع فى هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان هذا السببى مبتدأ مؤخر وما قبله خبران له يتحملان ضميره والجملة خبر الاول هذا تقرير قول جماعة منهم ابوعبدالله بن مالك رحمهم الله اجمعين .

واقول جوز التنازع فى هذا النحو جماعة منهم ابوبكر ابن طاهر فى (طرز الايضاح) وابوالحسن ابن البادش فى حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسى وهو لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو على الشلوبين رحمهم الله تعالى لانهم اجازوا فى قول الله سبحانه (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الامور) كون من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من فعل الصلة المقدر اضافته الى ضمير من اى ان صبره وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر المقدر وارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدأ فى نحو (ولباس التقوى ذلك خير) فيلزمهم فى مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم لانه مرتبط بضمير المبتدأ

بل تجويز هذا فى مسئلتنا أقيس من تجويزه فى الآية الكريمة لوجهين . احدهما ، ان الضمير هو الاصل فى باب الربط فلا بعد فى ان يكون التوسع فيه اكثر ، والثانى ، ان باب التنازع تجوزوا فيه فى الاضمار فاعادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربونى وضربت قومك واعادوا فيه الضمير مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربنى وضربت قومك على معنى ضربنى من ثم (١) كذا قدره سيبويه ولم يجوزوا ذلك فى باب المبتدأ الا ترى انه لا يجوز صاحبها فى الدار ولا الزيد ان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا يمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول سببيا تعميم فاسد لانهم اسندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا فى كل سببى على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية اوبواو العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جهة الضمير لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانها سبب ومسبب والواو فى المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير واحد فى نحو (الذى يطير فيغضب زيد الذباب) وقال الله جلت كلمته (ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) وقال الشاعر .

وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

واجازوا مررت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذى شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع فى نحو ، .

وعزة ممطول معنى غريمها

حيث لا فاء سببية ولا واو بين المفردين ان يمتنع فى عزة ممطول ومعنى غريمها وعزة ممطول فمعنى غريمها ثم اذا لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببى مثله قيل لك ما معك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه واحد اذا ثبت جوازه فى ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان

(١) الاصل – ضربنى هم .

الشرط ان لايكون الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرابط .

الثانى ، ان لا يكون محصورا فلا تنازع فى ما قام وقعد الا زيد لامرين .

احدهما ، أن الواقع بعد الا إما ان يكون ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير متأت فان كان ظاهرا فانه يقتضى أن يقول فى نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يتأت الاضمار فى احدهما اذا اعملت الآخر لانك إما ان تضمر ضميرا غائبا فيلزم اعادة ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا انا او وقعدت الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثانى فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميرى المتكلم والمخاطب انما يفسرها حضور من هما له لا لفظه والضمير فى باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه فى التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به .

الوجه الثانى ان الاضمار فى احدهما يؤدى الى اخلاء عامله فى الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الا لمعموله لفظا ومعنى فاذا لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفى والمقصود بخلاف ذلك .

واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ، وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفى والاستثناء عليه كما جاء (وإن من اهل الكتاب الا ليؤمنن به ـ وما منا الا له مقام معلوم) اى ما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن به وما منا احد الا له مقام معلوم .

وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط فى صدر باب التنازع فاقتضى ظاهر

كلامه انه منه، ثم قال فى اثناء الباب ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع .

وذكر ابن الحاجب شرطا فى المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا وقال فى توجيه ذلك لان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا فى صحة الاضمار فيه فلا تنازع فى نحو ضربت واكرمت، ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى فى المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العاملان لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال إن هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع فى الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع، ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور فى غيره وهو نظير ما اعترض به على ابى عمرو .

فان قلت ان الحجة التى احتج بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى فى المضمر انما يستمر فى المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا .

قلت، قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه، واما الشرط الذى بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول، قال ابن مالك وانما لم يتأت التنازع بين عاملين متأخرين نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلا من الفعلين متوجه فى المعنى الى زيد وصالح للعمل فى لفظه واعمل احدهما فى ظاهره والآخر فى ضميره - انتهى بنصه

واقول هذا انما يتمشى فى المتقدم المرفوع فاما فى المنصوب والمجرور فلا يتمشى فنحو زيدا ضربت واكرمت ونحو بزيد مررت واتبعت لم يقتض تعليله امتناع التنازع فى المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغى ان

ان يكون الفريقان فى ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى المعمول ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا تؤدب وهذه المسئلة ينبغى ان يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويهما فى القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله ينفى الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندى ولست مبتدعا فى ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع فى المتقدم فى تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه «بالمؤمنين رؤف رحيم» قال والاكثرون على منعه، وذكر ابن هشام الخضراوى فى (شرح الايضاح) عن ابى على انه اجاز فى قوله.

مهما تصب افقا من بارق تشم

ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بتشم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اى مهما تصبه والهاء عائدة على البارق او الافق، قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون انتهى، والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرادها.

شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين

ابى عبدالله محمد الشهير بابن القويع رحمه الله

ابلغ العالمين عنى بان كل علم تصور وقياس
قد كشفت الاشياء بالكشف حتى ظهرت لى فليس فيها التباس
وعرفت الرجال بالعلم لما عرف العلم بالرجال الناس

هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الابيات بخطه رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع فى المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العاملين للعمول مع تأخره عنهما اما اذا تقدم وجاء ابعده كزيدا ضربت واكرمت فان الاول بمجرد

وتوعه بعده يأخذه قبل مجىء الثانى لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثانى لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد أخذ غيره له وكذا البحث فى المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذى لا يعدل عنه وينبغى ان يكون هو حجة للنحويين لاما احتج به ابن مالك .

انتهت المسئلة والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا انتهى بنصه والله سبحانه اعلم .

قال ابن النحاس لا اعلم ان فى التنزيل العظيم ما هو صريح فى اعمال الثانى الا قوله سبحانه(واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله) ولو اعمل الاول لقيل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله ومثله فى الحديث وهو عكس الآية لان الثانى تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى .

واما باقى الآى فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول لاضمر فى الثانى لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثلته واذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى .

واقول ما قاله مسلم الا ان مشائخنا فى هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح .

قوله واعمل المضمر فى ضمير ما تنازعاه يقتضى عدم التنازع فى الحال .

قال ابن معط فى (شرح الجزولية) وتقول فى الحال ان تزرنى ضاحكا آتك فى هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر وتقول فى الظرف على اعمال الثانى سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفى المصدر على الثانى ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا او على الاول اضربكه ضربا شديدا .

وفى كتاب (اصلاح الغلط) لابن قتيبة قال قرأت على ثعلب قول الشاعر

الشاعر .

فرطن فلارد لما فات وانقضى ولكن تعوض ان يقال عديم

قال ما معنى تعوض ثم قال بلغني ان الخلدى يعنى المبرد انه صحف هذا البيت وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيفا من سيبويه فقد صحفوا كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم .

قال ابن قتيبة وهذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه فى ذلك على ابى اسحاق الزجاج فاستحسنه .

التنازع له شروط ،

الاول ان يتقدم عاملان فاكثر ولا يقع بين المتأخرين هكذا اطلق المتأخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعلة قاصرة وشرط هذا العامل امور .

احدها عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب لانه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثانى كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب زيد باعقل لا باحسن لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله ، وكذا احسن به واعقل بزيد باعمال الثانى ولا تعمل الاول فتقول واعقل به بزيد للفصل ويجوز على اصل الفراء احسن واعقل بزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر فى الثانى فى (أسمع بهم وأبصر) الا ان الاستدلال بالاول على الثانى اكثر .

والثانى ان لا يكون حرفا ، قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع فى لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيد اخارج على اعمال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى .

الثالث عند بعض النحاة ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من مفعول واحد .

الرابع ان لا يكون احد العاملين مؤكدا فلا تنازع فى .

اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس

الخامس ان يكونا قد تأخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع .

السادس ان يكون المعمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع فى ضربت واكرمت الجاهل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلا من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما .

الثامن ان لا يكون فى المعمول سببيا فلا تنازع فى .

وعزة ممطول معنى غريمها

اذا لم يجعل غريمها مبتدأ وكذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت فى احدهما ضمير الاب وحده خلا الخبر من الرابط او الاب والضمير فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والآخر مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير فبطل كون غريمها مرفوعا على غير الابتداء .

والتاسع ان لا يكون المعمول مضمرا شرط ذلك ابن الحاجب وشرحه معروف .

والعاشر هو الشرط الاول .

مسئلة

طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به، واحب طاعته، ورغب فيها واراد الخير وهم به، واستطاعه وقدر عليه، ونسي عمله وذهل عنه، وخاف عذاب الله واشفق منه، ورجى ثوابه وطمع فيه، فهذه افعال ستة متحدة المعانى وهى مختلفة بالتعدى واللزوم فدل على ان الفعل المتعدى لا يتميز من غيره بالمعنى .

بشر

بشر الحافى يذكر حاله فى المسلمين

تقطع الليالى مع الايام فى خلق والنوم تحت رواق الليل والقلق
احرى واجدرلى من ان يقال غدا انى التمست الغنى من كف مرتزق
قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى ليس الغنى كثرة الاموال والورق
رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى فلست اسلك الاواضح الطرق

وقال بعضهم فى التنازع ايضا

طلبت فلم ادرك بوجهى فليتنى قعدت ولم ابغ الندا بعد سائب

قد تنازع اربعة عوامل معمولا واحدا وهو الندا فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام احتمع فى هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك فى بوجهى وقد تنازعا ولم ابغ فى الندا وقد تنازع الثلاث وقعدت فى الظرف فهذه اتفاقية غريبة (١) انتهى ، ففى قوله معمولا واحدا وهو الندا نظر بل المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمة الله عليه والمسلمين اجمعين .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فانى لما وقفت على (كتاب الشذا فى احكام كذا) لابى حيان رحمه الله تعالى رأيته لم يزد على ان نسج اقوالا وحدها وجمع عباراته وعددها ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها واقسامها .

ولا بين ما يعتمد عليه مما اورده من احكامها ولا نبه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا اعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا .

فرأيت ان الناظر فى ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على الاضطراب والشغب .

---

(١) ى ـ عرفية

فاستخرت الله فى وضع تأليف مهذب ابين فيه ما اجمل واستينا ف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهمل وسميته (فوح الشذا بمسئلة كذا) وبالله تعالى أستعين وهو حسبى ونعم المعين ولاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وينحصر فى خمسة فصول .

(الفصل الاول فى ضبط موارد استعمالها)

اعلم ان لكذا استعمالين .

احدهما ان يستعمل كل من جزئيها على اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد بمجموعها الكناية عن شئ فهذه بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رأيت زيدا فقيرا وعمروا كذا وقول الشاعر .

واسلمنى الزمان كذا   فلا طرب ولا أنس

ويكون اسم الاشارة فى هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يسبقه حرف التنبيه وان يليه كاف الخطاب ولام البعد الاترى انك لو قلت فى المثال ورايت عمرا هكذا وكذاك وكذلك وقلت فى البيت واسلمنى الزمان هكذا كان مستقيما الا ان حرف التنبيه هنا متقدم على الكاف كما رايتك وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا الا فى هذا الموضع خاصة ، قال ابو الطيب.

ذى المعالى فليعلون من تعالى   هكذا هكذا والا فلالا

والثانى ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية وهذه على ضربين .

احدهما ان تكون كناية عن غير عدد كقولك مررت بذا وكذا واعتقادى فى هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره وأنها تكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه هذا الذى شهد به الاستقراء وتضى به الذوق الصحيح فلايقول احد ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل يقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا او بدار كذا وكذا

وذلك لشأن اعترى المخبر او لغير ذلك ومنه ما جاء فى حديث الحساب اعاذنا الله من سؤ فيه (أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا .

وقول من قال أما بمكان كذا وكذا وحد (١) اما الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره ، الا ترى انهم حكوا انه قيل له فى الجواب بلى وجاذا ولو كان السائل كانيا لم يعلم مراده ولم تقبح اجابته بالتعيين ودعوى ان المسئول علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر ، وغلط جماعة فجعلوا من هذا الاسم قوله (واسلمنى الزمان كذا) والحق ان ذلك ليس من الكناية فى شىء وقد مضى .

الضرب الثانى ، وهو الغالب ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتى قبلها مركبتان من شيئين ، احدهما الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع أن فى كأن نحو قولك كأن زيدا اسد، والثانى ذا التى للاشارة كما ركبوها مع حب فى نحو حبذا ومع ما فى نحو ماذا صنعت فى احد التقادير ولا يحكم على ذا بانها فى موضع جر ولا على الكاف بانها متعلقة بشىء ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب فى كأن الا انه لا معنى له هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لان التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ويحدث بمجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بانه فى موضع رفع او نصب او جر بحسب العوامل الداخلة عليها – ويدل على ان الامر كذلك امور .

احدها ، ان ذا لا تؤنث لتأنيث تمييزها تقول له عندى كذا وكذا أمة ولا تقول كذه وكذه .

والثانى ، انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه رجلا .

---

(١) كذا وصوابه وجذ والوجذ نقرة فى الجبل يجتمع فيها الماء يجمع على وجاذ مثل كلب وكلاب – ح .

الثالث ، انهم قالوا إن كذا وكذا مالك برفع المال ذكره ابو الحسن فى المسائل .

الرابع ، انهم قالوا حسبى بكذا فادخلوا عليه الجار ذكره ابو الحسن ايضا .

الخامس ، انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون ثلاثة اشياء فما ظنك باربعة فلولا ان كذا قد صارت بمنزلة الشئ الواحد لم يسغ ذلك .

وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وذا كلمتان باقيتان على اصلهما من غير تركيب – ثم اختلفوا على اقوال .

احدها ، ان الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصريح قول الصفار .

بيان الاول ، ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين لان المجرور بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعدد درهما فهذا تمثيل وان لم يتكلم به وانما تجئ الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شئ واحد انتهى .

وبيان الثانى ، ان الصفار لما رد على جواز كذا درهم بالخفض بان اسماء الاشارة لاتضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة قد زال واجاب بان المتكلم لابد ان يقدر فى نفسه عددا ما وحينئذ يقول له عدد مثل هذا العدد .

الثانى ، ان الكاف اسم بمنزلة مثل ، قال ابن ابى الربيع يظهر لى ان الكاف اسم بمنزلة مثل فى قولك لى مثله رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار اليه يساويه (١) ماعندك فى العدد فالاصل له عندى مثل ذا من العدد ثم جئ برجل تفسير المثل كما قالوا مثلك عالما .

الثالث ، انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله ابو الطيب العبدى قال الكاف فى نحو ، له عندى كذا درهما اسم فى موضع رفع بذا الابتداء ثم

(١) فى الاصل يشار به .

اعترض على نفسه بان أبا على ذكر ان الكاف انما تكون اسما بشرطين .

احدهما ، ان يكون ذلك فى الشعر .

الثانى ان يتعين الموضع كذلك كما فى قول الاعشى .

اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينهى فعل لا بد له من فاعل فاجاب بان ذلك فى الكاف المفيدة للتشبيه وهى فى كذا انما جاءت كالمركبة مع ذا بدليل ان الواو قد سقط فتركبت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع ان تكون مرفوعة بالابتداء .

والرابع ، انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابوالبقاء فى (شرح الايضاح) قال اذا قيل له عندى كذا درهما فكذا فى موضع الصفة لمبتدأ محذوف اى شئ كالعدد والكاف اسم مبتدأ كمثل قال فاذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج الى ان تتعلق بشىء لان التركيب غير حكمها كما فى كأن فانها قبل ان تتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهى الآن غير متعلقة بشىء .

الخامس ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال ولا معنى للتشبيه فى هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها فى قولهم فلان كذى الهيئة اى ذو الهيئة الا انها زائدة لازمة كلزوم ما فى ائذا ماوذ امجرورة بالجار الزائد كانجرار اى بالكاف الزائدة فى قوله تعالى (وكأين من قرية) الاترى ان معناها كمعنى كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن متعلقة بشىء فليس ما قاله بلازم لانا لانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار للمجموع بالتركيب معنى آخر وقدا قمنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة فى انها خلاف الاصل لكنها اقرب فكان اعتبارها اولى .

الفصل الثانى فى كيفية اللفظ بها وتمييزها

اما اللفظ بها فالمسموع فى الكنى بها من غير عدد الافراد والعطف

نحو مررت بمكان كذا وبمكان كذا كذا وفى الكنى بها عن عدد العطف لا غير وكذا مثل بها سيبويه والاخفش والائمة قول الشاعر

عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا   كذا وكذا لطفا بـه نسىْ الجهد

ومن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما ابن خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتى نقل كلامهما بعد .

واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال .

احدها أنه منصوب ابدا وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين .

احدهما انه المسموع كقوله (كذا وكذا لطفابه نسىْ الجهد) .

والثانى القياس وذلك من وجوه .

احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جرا وعلى انها اسم مضاف اوباضافة ذاولا سبيل الى شىء من ذلك لان ذا معمولة للكاف وحرف الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز فى نحو «ما فى السماء قدر راحة سحابا» واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للعرفة لا العكس .

الثانى ان الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يزيد اذا سمى به وامثاله اذا سمى به لايجوز اضافته لانه محكى والمحكى لا يضاف

والثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا .

القول الثانى انه جائز الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب (١) ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا

(١) كذا ـ وفى المغنى كذا ثوب وكذا اثواب ـ ح .

درهم

درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم فى ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس .

وقال ابن أياز يجوز الجر من وجهين، احدهما إجراء كذا مجرى كم الخبرية ، والثانى ان الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الاشارة فقط والمحذور انما يلزم على القول بان المضاف اسم الاشارة والثالث انه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فان كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب رطل زيتا فافهمه .

الفصل الثالث فى اعرابها

والذى يظهر لى أنه مبنى على الخلاف فى حقيقتها فاذا قيل له عندى كذا وكذا درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف متعلق به والظرف يعمل فى الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل نحو، أكل يوم لك ثوب ، وان قيل لا تركيب فان قيل للكاف اسم فهى المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اى له عندى عدد كذا وكذا درهما .

وقال ركن الدين الاستراباذى فى (شرح كافية ابن الحاجب) الغالب فى تمييز كذا أن يكون منصوبا لانها بمنزلة ملؤه فى قولك لى ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندى كذا درهم فله خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندى ان يكون مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبر وعندى ظرف له انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجر .

الفصل الرابع فى بيان معناها عند النحويين

وفى ذلك اقوال (احدها) لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة

كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه فى شرحه لخلاصته ومقتضى قولهما هذا انها لا يكنى بها عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل .

الثانى . انها للعدد مطلقا قليلا كان اوكثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف وممن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابوبكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال ، هذا باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام ، وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعدد درهما .

الثالث ، انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا دراهم فتكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما فتكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة (١) عشر وكذا درهما فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا (٢) كذا درهما فتكون لاحد و تسعين(٣) و ما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة وللالف وما فوقهما فاذا اقر مقر بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحلفناه فى الباقى وهذا قول الكوفيين و تبعهم جماعة منهم ابن معط فى فصوله .

الرابع ، ان الامر كما قالوا الا فى مسئلتى الاضافة فانهما ممتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقهما قلت كذا من الدراهم ويقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع المعرف تقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافى وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذى

---

(١) كذا ـ ولعله الى التسعة عشر ـ ح (٢) كذا وصوابه وكذا (٣) كذا ولعله لاحد وعشرين ـ وفى المغنى فى بحث كذا ـ ويقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون .

جرأهم

جرأهم على القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كذا درهم وكذا دراهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في (شرح الايضاح) ما هو ابلغ من هذا فانه قال .

وذهب معظم النحويين واصحاب الرأي الى ان من قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه لتمييز فحمل على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حمله النحويون واصحاب الرأي على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين .

الخامس ، ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية وهي منزلة الاحد عشر وأخواتها وليس هذا بشيء لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا ملكت فيصح الواحد فما فوقه ، واما قول سيبويه والمحققين فوجهه أنها كلمة مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما أنك لو قلت كم كم عبدا ملكت او كم وكم عبدا ملكت اوغير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العدد الصريح فكذا كذا .

واما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردود من جهات احدها انه قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة وذكر ابن اياز ان البستي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين

درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والجر خطأ .

الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكروا باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معناه .

وقال ابن مالك في (التسهيل) وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو فثبت ورود هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي ولكن لما قال استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه

والثالث انه سمع اذا مكان كذا وكذا وجه (١) وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه .

والرابع ان موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التميز وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك اوتسقط الواو ويجاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور .

الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه .

واجيب بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال .

واجاب الصفار بان المتكلم بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عدد اما وحينئذ تقول له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف،وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا .

واما قول ابي بكر محتجة انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا

---

(١) كذا ولعل صوابه أما بمكان كذا وكذا وجذ وقد تقدم التنبيه عليه بالهامش قريبا ـ ح

فلما كان ذلك واقعا على العدد ناسب ان يكون جاريا مجرى مايوافقه من الاعدد وليس هذا بشيء وقد جوزكذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع فى غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ .

واما قول المبرد والاخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا ينافى قول سيبويه وان قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهم فى الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم فى القليل والكثير وكذلك يقولون فى الباقى .

الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب فى ذلك فاما مذهب الامام احمد رضى الله عنه ففى (المحرر) ما معناه انه اذا افرد كذا اوكررها بلاعطف وكان التمييز منصوبا فيهما اومرفوعا لزمه درهم فان عطف اونصب اورفع فكذلك عند ابن حامد وقال التميمى درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم قال المصنف وهذا كله عندى اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم فى الجميع .

واما مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع العطف والنصب درهمان فان رفع اوجر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز اونصبه اوجره .

ونقل المزنى عنه فى كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه فى مسئلة العطف والنصب ، واما مذهب الامام مالك رضى الله عنه ففى (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له على كذا فهى كالشيء فلو قيل كذا درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهما لزمه احدعشر وان عطف فاحد وعشرون وقال سحنون ما اعرف هذا فان كان هذا أقل ما يكون فى اللغة بهذا اللفظ فهوكما قال كان يقول القول

قول المقر مع يمينه وكذا يقول فى كذا وكذا دنيارا او درهما وعلى الاول يجعل نصف الاحد والعشرين دينار ادنانير ونصفها دراهم .

واما مذهب الامام ابى حنيفة رضى الله عنه انه يلزمه فى العطف احد عشر كما فى التركيب والله تعالى اعلم .

مسئلة

من التعجب

من القاء أبى بكر ابن الانبارى يقول ما احسن عبدالله مارفع رفعتها بما فى احسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول فى الذم ما احسن عبد الله فما لا موضع لها لانها جحد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول فى الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها والتأويل اى شيء فيه احسن أعيناه اوأنفه وتقول اذا رددته الى نفسك فى التعجب ما احسننى فمارفع بما احسنى والنون والياء موضعها نصب على التعجب وتقول فى الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جحد لا موضع لها والتاء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول فى الاستفهام ما احسنى فما رفع باحسن واحسن بما والياء فى موضع خفض باضافة احسن اليها فان قلت اباك ما احسن اوما اباك احسن كان محالا لانه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه وكان الكسائى يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب اضمرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه

وقال الفراء لا اجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على رفع الاب ولا اضمر الهاء الا مع ستة اشياء مع كل ومن وما واى ونعم وبئس وتقول عبد الله ما احسنه برفع عبد الله بما عا . عليه من الهاء فيرفع ما فى احسن . والهاء موضعها نصب على [illegible] ب عبد الله ما احسن جاريته من قول الكسائى قال لما لم اص[illegible] سب الاول اضمرت لها هاء فرفعته بها والفراء يحيلها

يحيلها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول فى الاستفهام عبدالله ما احسنه برفع عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها فان قلت عبدالله ما احسن كان محالا وانت تضمر الهاء لان المخفوض لايضمر ولان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلايفرق بينهما فلايضمر المخفوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما فى احسن وما جحد لاموضع لها واذا قلت ما احسن عبدالله فاردت ان تسقط ما وتعجب قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن بعبد الله رجلا واذا ثنيت قلت يا زيدان أحسن بعبدى الله رجلين ويازيدون احسن بعبيد الله رجالا وتنصب رجالا على التفسير واحسن لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه قال الله عز وجل (اسمع بهم وأبصر) معناه والله اعلم ما أسمعهم وما أبصرهم وتقول كان عبدالله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكون عبدالله قائما فما مرفوعة بما فى اكون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبدى الله قائمين واكون بعبيدالله قياما واحسن بعبد الله رجلا.

قال الفراء لما لم اصرح برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب وتأويله عبد الله حسن فلما لم يصل الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو واذا قلت ظننت عبدالله قائما فاردت ان تتعجب بما قلت ما اظننى بعبدالله قائما فان اسقطت ما وتعجبت قلت اظننى بعبد الله قائما.

آخر ما كان بخط ابن الجراح .

مخاطبة

جرت بين ابى اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج وابى العباس احمد ابن يحيى فى مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب التنزه والابتهاج للشمشطانى (١) .

---

(١) نسخة بهامش الاصل للشمشاطى ـ ح

اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبدالجبار بن احمد الصيرفى قراءة عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقربه فى شوال من سنة تسعين واربعمائة .

قال اخبرنا ابو الحسن على بن احمد بن الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبدالله البصرى قال اخبرنا بها فيما كتب الينا ابو الحسن على بن محمد الشمشطاى، من الموصل .

وقال قال ابو اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج دخلت على ابى العباس ثعلب فى ايام ابى العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املأشيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسدنى شديدا ويجاهرنى بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم .

فقال لى ابو العباس ثعلب قد حمل الى بعض ما املاه هذا الخلدى رأيته لا يطوع لسانه بعبارته فقلت له انه لا يشك فى حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رأيته الا الكن متغلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعنى سيبويه فاحفظ منى ذلك .

ثم قال بلغنى عن الفراء انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأتيته فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذلك الماء من ذاك الجرفخرجت من عنده ولم اعد اليه ، فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وانت غير مأمون فى هذه الحكاية ولايعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول فى اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

قال ثعلب قد وجدت فى كتابه نحوا من هذا .

قلت ما هو قال يقول فى كتابه فى غير نسخة حاشا حرف يخفض مابعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا فى كتابه وهو صحيح ذهب فى التذكير الى الحرف وفى التأنيث الى الكلمة .

قال

قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد .

قلت كلٌّ جيد قال الله تعالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا » وقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل « ومنهم من يستمعون اليك » ذهب الى المعنى ثم قال (ومنهم من ينظر اليك) ذهب الى اللفظ .

وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد فى الآيتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حدود الفراء لان خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هذا انت عملت (كتاب الفصيح) للمبتدى المتعلم وهو عشرون ورقة اخطأت فى عشرة مواضع منه قال لى اذكرها قلت نعم .

قلت وهو عرق النسا وهذا خطأ انما يقال النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقال عرق الابهر ولا عرق الاكحل قال امرؤ القيس .

فانشب اظفاره فى النسا فقلت هبلت الا تنتصر

وقلت ، حلمت فى النوم احلم حلما وحلما والحلم ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى « والذين لم يبلغوا الحلم منكم » ، واذا كان للشئ مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى أنك تقول حسبت الشئ احسبه حسبا وحسبانا والحسب المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابلغ الحسب اليك ورفعت الحسب اليك لم يجز وانت تريد ابلغ الحساب .

وقلت ، رجل عزب وامرأة عزبة وهذا خطأ انما يقال رجل عزب وامرأة عزب لانه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد اتيت بباب من هذا النوع فى الكتاب وافردت هذا منه .

قال الشاعر

يا من يدل فتى عزبا على عزب

وقلت . كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك انا واياكم لا نختلف فى ان النسب الى كسرى كسروى بفتح الكاف وهذا ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معزى

قلت معزوي والى درهم درهمي ولا تقول معزوي ولادرهمي .

وقلت ، وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم تذكر الشر قلت أوعدته بكذا فقولك بكذا نقض لما أصلت لانك قلت بكذا وقولك بكذا كناية عن الشر والصواب ان تقول فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته ،

وقلت ، وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد الطاء كما قال الله تعالى « الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات » .

فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا قرأته عليك وقرأه غيرى وأنا حاضر أسمع مرارا .

وقلت ، هو لرشدة وزنية كما قلت لغية والباب فيهما واحد لانه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثى اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف تقول ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف فى ذلك بين احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك .

وقلت اسنمة للبلد ورواه الاصمعى بضم الهمزة أسنمة فقال ما روى ابن الاعرابى واصحابنا الا أسنمة فقلت قد علمت انت ان الاصمعى اضبط لما يحكى واوثق فيما يروى .

وقلت « اذا عز اخوك فهن » والكلام فهن وهو من هان يهين اذا لان ومنه قيل « هين لين » لأن فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس من العزة التى هى المنعة والقدرة وانما هو من قولك عز الشئ اذا اشتد ومعنى الكلام اذا اصعب اخوك واشتد فذل له من الذل ولا معنى للذل ههنا كما تقول اذا اصعب اخوك فلن له .

قال فما قرئ عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغنى ثم بلغنى انه سئم ذلك فانكر (كتاب الفصيح) ان يكون له

تمت والحمد لله رب العالمين

انتصار

انتصار ابى عبد الله الحسن بن احمد بن
خالويه الهمذانى لابى العباس ثعلب فيما تتبعه
عليه ابو اسحاق الزجاج رحمهما الله تعالى اجمعين

قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذانى رحمه الله .

اما قول ثعلب عرق النسا فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين رحمهم الله وهلم جرا أن قوله تعالى« كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه » لحوم الابل والبانها فقال على رضى الله عنه وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم وكل من فسر القرآن ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النسا، فلم يجز لثعلب ان يترك لفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأخذ بقول الشاعر، فانشب اظفاره فى النسا » .

واما قوله حلمت فى النوم حلما وحلما فقد غلطت انه اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبا ورغبا وحلم الرجل حلما وحلما وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم تقول علمت علما وفى فلان علم فالعلم مصدر واسم .

واما احتجاجه بقوله تعالى (لم يبلغوا الحلم منكم) فهذه حجة عليه لانه اراد المصدر ههنا اى لم يبلغوا الاحتلام(١) .

واما قوله حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش فان العرب قد تذكر الاسم فى موضع المصدر فيقولون أعطيته عطاء فى موضع اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا استغنوا بالحساب عن الحسب ولاسيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية وحسبك اى كفاك .

واما قوله فى رجل عزب إنه مصدر لا تدخله الهاء فخطاء عظيم لان العزب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن احمر .

---

(١) ن – الاحلام

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها(١)   اضرى ابن قران بات الوحش والعزبا

وسمى العزب عزبا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعى وابن الاعرابى والطوسى اراد بات عازبا والاضرى كلاب الصيد جمع ضرو والدليل على ان العزب اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد ذكره ابو عبيد فى (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد فى المسافة وبين العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصحى .

واما تشبيهه عزبا بخصم فخطأ ثان لان الخصم والعدل والرضى والدرق والقمن والصوم والفطر وماشاكل ذلك فانه يجرى عند العرب كالمصدر لايثنى ولايجمع فى اللغة الفصيحة قال الله تعالى (هؤلاء ضيفى) وقد يقال اضياف وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة .

تجلوا البوارق عن محر رلهق   كأنه متمنى مملق عزب (٢)

والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محق ومحقة وعاشق وعاشقة وغلام وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وسننه(٣) لايحصى كثرة فلا ادرى لم غاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد فى (المصنف) كما حكاه ثعلب

واما قوله ان الاختيار كسرى بالفتح لان النسب اليه كسروى فخطاء عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن فى الاصل كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسر وبضم الخاء وليس فى كلام العرب اسم فى آخره واو وقبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت اوكسرت فقد اصبت والكسر اجود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى فلما كان كسرى رجلا

(١) كذا – وفى التاج صبحه – ح (٢) هذا البيت افسده النساخ فى كلتا النسختين وصوابه كما فى التاج هكذا – تجلوا البوارق عن مجر مزلهق كأنه متقبى يلمق عزب – ح (٣) فى الاصل وشبهه .

واحدا والشعرى نجيا واحدا ردوه الى ألفاظهم ولو قالوا كسرى أشبه الجمع مثل تتلى وجرى فلما نسب اليه انفتح فقالوا كسروى لان الكسر مع ياء النسب مستثقل ، ألا ترى أنهم يقولون فى تغلب تغلبى وليس نسبة كسروى كالنسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى فيختار فى النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمدالله .

وحدثنا ابن دريد عن ابى حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين فى (كتاب ماتلحن فيه العامة) ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح .

واما قوله وعدته الشر فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته بكذا وزعم انه نقض لما أصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان الله تعالى قال (النار وعدها الله الذين كفروا) فهذا فى الشر وقال عز وجل (واذ يعدكم الله احدى الطائفتين) فهذا فى الخير فاذا لم تذكر الشر قلت اوعدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق فى الخير فاذا قرنتهما ووصلتهما جاز استعمالهما جميعا فى الخير والشر كما تقول وعدته خيرا وشرا واجمع الجميع أنك اذا قلت اوعدته بكذا لا يكون الا فى الشر لاخلاف فى ذلك وانشدوا .

اوعدنى بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شثنة المناسم

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعى اوعدته بالشر لاغير مع الباء .

واما قوله لثعلب ان فى (الفصيح) هم المطوعة بالتخفيف وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت الا بالتخفيف فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا ساقطة .

واما قوله رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطأ لانه قد يجاء بالكسر والفتح والضم .

حدثنا ابن مجاهد عن السمرى عن الفراء ان العرب تقول حججت

حجة واحدة بالكسر ورأيته روية واحدة بالضم وسائر كلام العرب بالفتح وما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة ، واما الاسم فيجاء على فعلة ولكل وجهة اسم ولو كان مصدرا لقيل جهة فاما الهيئة والحال فبالكسر ما احسن ركبته وجلسته وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان لزنية ورشدة وخبثة واختيار البصريين الفتح واما غية فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسر مع الياء والتشديد .

واما قوله هي أسنمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع .

واما قوله « اذا عز اخوك فهن » فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من الفرس الابلق وكذلك رواه كل من ألف كتابا ابو عبيدة (في المجلة الثانية) وابو عبيد في (الامالى) والمفضل الضبي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل العلم باللغة فقولهم اذا عز اخوك فهن ليس من الهوان ولا من وهن ولا من هان يهين وانما هو من الهون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المؤمنين (الذين يمشون على الارض هونا) معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عز اخوك واشتط فترفق انت ولن وقال الشاعر .

دنيت لها الضراء اوقلت اتقي اذا عز ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الاهن وهذا الشعر لابن أحمر الباهلي ورواه الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافه ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله الطاهرين وسلم .

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

قال ابن الشجرى فى أماليه ورد علىّ من الموصل ثمان مسائل .

الاولى ، السؤال عن الراجع الى القتال من خبره فى قول الشاعر .

فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب

وعن معنى البيت

الثانية ، السؤال عن قول الله تعالى (قل ارأيتكم ان أتاكم عذاب الله) لم لم يجمع الضمير الذى هو التاء فى ارأيتكم ولم يثن فى أرأيتكما .

الثالثة ، السؤال عن حد الاسم الذى يسلم من الطعن .

الرابعة ، السؤال عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفعه فى قول الشاعر .

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

الخامسة ، السوال عن مزين تصغير اى شيء هو .

السادسة ، السؤال عن العلة الموجبة لفتح التاء فى ارأيتكم وهو لجماعة .

السابعة ، السؤال عن العامل فى اذا من قول الشاعر .

وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست برائح

ما هو ـ

الثامنة السؤل عن تبيين اعراب قول ابى على ، أخطب ما يكون الامير قائما ، واكثر شربى السويق ملتوتا .

الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى .

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم وهى عارية عن ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز ذلك لان اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالالف واللام فقتال المنكور مشتمل على القتال الاول ، الا ترى أنك اذا قلت لا اله الا الله عمت لفظة إله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس

يجرى قولك لارجل فى الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل فى الدار واذا ركبت لانك اذا قلت لا رجل فى الدار جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لالانك اذا رفعت فانما نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع ، واذا عرفت هذا فدخول القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه .

الا ليت شعرى هل الى أم معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفى لشياعه بالتنكير ونظير هذا أن قولهم نعم الرجل زيد فى قول من رفع زيدا بالابتداء فاراد زيد نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لأن المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما أن قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه او معه اونحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه والرجل فى قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان فى قوله تعالى (إن الانسان لفى خسر) الاترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت جمعا من واحد ومثله (وإنا اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها) فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور) واذا كان الاسم المعرف بالالف ولام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المنكور المنفى فى قوله لا قتال لديكم وقول الآخر (فاما الصبر عنها فلاصبرا والتنكير والنفي يتنا ولان من العموم مالايتنا وله التعريف والايجاب ، الاترى ان قولهم ما اتانى من واحد وقوله تعالى (ماسبقكم بها من احد) متناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول اتانى من احد

كان

كان ذلك داخلا فى باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ فى اسم العموم الذى بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمر وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدى بن زيد .

لا ارى الموت يسبق الموت شئ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله فى التنزيل (الحاقة ما الحاقة ، القارعة ما القارعة ، واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين) فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها أى شئ الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيهما أى شئ القارعة وأى شئ اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل أى رجل فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هى والقارعة ما هى واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر فى هذا النحو لأن تكريره هو الاصل ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر أمارة لما ارادوه من ذلك ، واما معنى البيت فانه اراد ذم الذين خاطبهم فيه فاراد ليس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسيروا فى المواكب العراض وفى البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب أما وذلك ان أما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل فى امتناعها من ملاصقة امالان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء ، الا ترى أن الفاء فى قولك إن يقم زيد فعمر يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال إن تقم فعمر ويكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت أما منزلة الفعل الذى

هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء .

فان قال قائل ، هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر .

قيل لا يخلوا ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز أن تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا أن تكون جزاء وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل وانبيت عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت فاما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند النحويين مهما يكن من شئ فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدأية اوفعلية والفعلية إما ان تكون خبرية اوأمرية اونهيية ، ولا بد ان يفصل بين أما وبين الفاء فاصل مبتدأ اومفعول اوجار ومجرور فالمبتدأ كقولك أما زيد فكريم وأما بكر فلئيم والمفعول كقولك أما زيدا فاكرمت وأما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك أما في زيد فرغبت وأما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك أما محمدا فاكرم وأما عمرا فاهن كأنك قلت مهما يكن من شيء فاكرم محمدا ومهما يكن من شيء فاهن عمرا ، ومثال النهي قولك أما زيدا فلا تكرم وأما عمرا فلا تهن ومثله في التنزيل (فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) ومثال فصلك بالجار والمجرور في قولك أما بزيد فامرر قوله تعالى (وأما بنعمة ربك فحدث) وانما لم يجز ان تلاصق أما الفعل لان أما لما تنزلت منزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الافعال .

فان قيل فقد تقول زيد كان يزورك وعمرو ليس يلم بك فتلاصق كان وليس الفعل .

فالجواب ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز اذا قلت الزيدان كانا يزورانك والعمران ليسا يلمان

ليسا يلمان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة أما لان الفاء اذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه فكما لايلاصق الجزاء الشرط كذلك الفاء، الاترى ان الفاء في قولك إن يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت إن تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه فلما نزلت أما منزلة الفعل الذى هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء .

فان قال قائل (١) هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل ، لا يخلو ان تكون عاطفة اوزائدة اوجزاء فلايجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء .

فاذا عرفت هذا فالفاء بعد أما لازمة لما ذكرت لك من نيابة أما عن الشرط وحرفه فان حذفها الشاعر فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت .

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

كان الوجه ان يقول فالله ومثله حذفها من قوله « فاما القتال لاقتال لديكم » وحذفها من قول بشر بن ابى خازم .

وأما بنو عامر بالنسار غداة لقوا القوم كانوا نعاما

ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب أما قد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيع حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى (والملئكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) اى يقولون سلام عليكم ومثله (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا) اى

---

(١) تقدم هذا السؤال وجوابه قريبا .

يقولان ربنا تقبل منا ومثله (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ربنا ابصرنا سمعنا) والآية التى ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوهوم اكفرتم بعد ايمانكم) التقدير فيقال لهم أكفرتم فحذفها ههنا من احسن الحذوف واجراها فى ميدان البلاغة والغالب على أما التكرير كقوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين) ثم قال (وأما الغلام فكان ابواه مؤمنين) ثم قال (وأما الجدار فكان لغلامين) .

وقد جاءت غير مكررة فى قوله (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا) فاما الذين أمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل) .

واعلم ان أما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك أما اليوم فانى منطلق وأما عندك فانى جالس وتعلق بها حرف الظرف فى نحو قولك أما فى الدار فزيد نائم وانما لم يجز ان يعمل ما بعد الظرف فى الظرف لان ما بعد ان لايعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابى على ، أما علـى اثر ذلك فانى جمعت ، ومثله قولك أما فى زيد فانى رغبت ففى متعلقة باما نفسها فى قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم أن الجار متعلق برغبت وهو قول مباين للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من أن إن تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيدا جعفر ضارب ولم يجز وازيدا ان جعفرا ضارب فان قلت أما زيدا فانى ضـارب فهذه المسئلة فاسدة فى قول جميـع النحويين لما ذكرته من أن أما لاتنصب المفعول الصريح وأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو فى مذهب ابى العباس جائز وفساده واضح .

المسئلة الثانية

اما مجئ الفاعل المضمر مفردا فى قوله تعالى(قل ارأيتكم ان أتاكم عذاب

عذاب الله) وكذلك فى التثنية اذا قلت أرأيتكما وفى خطاب جماعة النساء اذا قلت ارأيتكن فانما افرد الضمير فى هذا النحو لانه لو ثنى وجمع فقيل أرأيتماكما وارأيتموكم وارأيتنكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، إلا ترى أنك اذا قلت يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك وأناديك فلذلك قال الشاعر

يا أيها الذكر الذى قد سؤتنى ... وفضحتنى وطردت أم عياليا

وكان القياس أن يقول ساءنى وفضحنى وطرد لان الذى اسم غيبة ولكنه لما اوقع الذى صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له اعادة ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا أنك تقول ياغلامى وياغلامنا ويا غلامهم ولا تقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف فلذلك وحدوا التاء فى التثنية والجمع والزموها الفتح فى الحالين وفى خطاب المرأة اذا قلت ارأيتك لانهم جردوها من الخطاب .

المسئلة الثالثة

اما حد الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن وعول على أنه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا معدودا فما فارقهما فهو اسم ، وحد بعض النحويين المتأخرين الاسم فقال ، الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، وانما قال تدل على معنى فى نفسها تحرزا من الحرف لان الحرف يدل على معنى فى غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل لتدخل فى الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر الا انها تدل على زمان مجهول الا ترى أنك اذا قلت ضربى زيدا شديدا احتمل ان يكون الضرب قد

وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا .

ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيك مضرب الشول، ومقدم الحاج وخفوق النجم، لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذى هو الضراب والقدوم والخفقان فقد دلت على معنيين، واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا، الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع، وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لانا وجدنا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابى عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرز مما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهن وضعن ليدللن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهن اشتققن منه فليس كالفعل فى دلالته على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته، فاذا تأملت الاسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شئ منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها فى الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسماء الاشارة وعلى تباين الاسماء فى الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحو صه، وإيه، ورويد، وبله، وأف، وهيهات، فالمسمى بصه قولك اسكت وبايه حدث وبرويد امهل وببله دع وباف اتضجر وبهيهات بعد، وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متى، واين، وكم، وكيف، فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما وأيان وأنى مما طعن به على الحد الاول لقول قائله كلمة تدل على معنى فى نفسها فقال الطاعن إن كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما، فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث

وليس

وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذى قررناه، لا تناقلنا وعلى مسمى به ولم نقل ما دل على معنى .

المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفى .

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الامالى ولكنا اعدنا تعريبه ههنا لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول إن اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ الا فى الضرورة كقوله .

فليت دفعت الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليته لم تجز ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الآخر .

إن من لام فى بنى بنت حسا ن المه وأعصه فى الخطوب

انجزام المه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين إن لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام فى أن العامل فيها يقع بعدها كقولك أيهم تكرم أكرم كما تقول اذا استفهمت أيهم اكرمت ونظير ذلك قول الآخر .

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

وانشد سيبويه

ولكن من لا يلق امرا ينوبه بشكته ينزل به وهو اعزل

الاعزل الذى لا سلاح معه وعلى هذا قول ابى الطيب احمد بن الحسين .

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق

واذا عرفت هذا فان كفافا خبر كان وخيرك اسمها وكله توكيد له

والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليته اى ليت الشأن كان خيرك كله كفافا عنى اى كافا ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل فى خبر كان فكأنه قال وكان شرك فنير أبى على يقدر خبر كان المضمر محذوفا دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك فى حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر .

نحن بما عندنا وانت بما   عندك راض والرأى مختلف

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله فى دلالة احد الخبرين على الآخر فى التنزيل (والله ورسوله احق ان يرضوه) ولو كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفافا وهذا على ان يكون ارتوى مسندا الى مرتوى .

وذهب ابو على الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن الياء لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة(١) لانه رد حالة الى حالتين اعنى ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر ومثله قول الآخر .

كفى بالنأى من اسماء كاف

وقوله

يا دار هند عفت الا أثافيها

وحسن الاخبار عن الشر بمرتوى لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك تعليق عنى بمرتوى كما يتعلق بكاف اوكفاف فكأنه قال وكان شرك كافا عنى ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت ولا يجوز أن يكون محمولا على ليت المذكورة لان ضمير الشأن لايصح العطف عليه اوكان ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على ليت المذكورة حملته على

(١) بهامش ى ـ كونه من الضرورات ممنوع فان اسكان المنصوب وقفا لغة ربيعة وكان شيخنا الكمال العكبرى يزيد على ربيعة غنم ولم اقف على ما يشهد له ـ

اخرى

اخرى مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده سيبويه من قول الشاعر .

أكل امرئ تحسبين امرأً وتار توقد بالليل نارا

اراد وكل نار فحذف كل واعملها مقدرة كما كان يعملها لوظهرت فكأنه على هذا قال وليت شرك مرتوى عنى فرتوى فى هذا التقدير على ما يستحقه من اسكان يا ئه لكونه خبراً لليت وعلى مذهب أبى على فى كون مرتوى خبر الكان اوليت يجوز فى الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف اى ما ارتوى اهل الماء كما جاء (واسأل القرية) اى اهل القرية و(حتى تضع الحرب اوزارها) اى يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم «صلى المسجد» اى اهل المسجد ، وما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جداً مما يشهد فيه ما ابقى على ما اتى كقول المرقش .

ليس على طول الحياة ندم

اى على فوت طول الحياة ، وكقول الاعشى ،

ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا

اراد اغتماض ليلة ارمد واضاف الاغتماض المقدر الى الليلة كما اضيف المكر الى الليل والنهار فى قوله عز وجل (بل مكر الليل والنهار) فانتصاب الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظرف مع قوله بعد .

وبت كما بات السليم مسهدا

واجاز بعض المتأخرين أن يكون الماء رفع بانه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف قال وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصفه بالعطش كذلك فى قوله .

وجئت هجيراً يترك الماء صاديا

ومن نصب الماء متبعاً مذهب ابى على اراد ما ارتوى الناس الماء

اى من الماء اضمر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل فنصب كما جاء فى التنزيل (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أى من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله (انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه) أى يخوفكم باوليائه ودليل ذلك فلاتخافوهم وخافونى، وجاء حذف على من قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح) ومثل اضمار الفاعل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيبويه من قولهم، اذا كان غدا فأتنى، اى اذا كان ما نحن فيه من الرخاء والبلاء غدا وما فى قوله ما ارتوى مصدرية، وابو طالب العبدى لم يعرف فى هذا البيت الا نصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ ابو على فى قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى فى موضع نصب وان حملته على ليت نصبت قوله وشرك ومرتوى مرفوع فكلام لم يفسره رحمه الله، ثم قال ومر بى بعد هذا فى تعليقى كلام للشيخ ابى على انا حاكيه على الوجه وهو انه اورد البيت ثم قال بعد ايراده ليت محمول على اضمار الحديث وكفا فاخبر كان فاما قوله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من اعمل الثانى ان يكون شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوى فى موضع نصب الا انه اسكن فى الشعر مثل.

كفا بالنأى من اسماء كافى

ومن اعمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت ومرتوى فى موضع رفع لانه الخبر وما ارتوى الماء فى موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوى، هذا ما ذكره، ثم قال العبدى وقد تقدمت مطالبتى بها على ارتوى واذا ثبت ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى، وقد مر بى كلام لابى على فى (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار ابى على ما اختاره فى هذا البيت من كون مرتوى خبر الكان اوالليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعرابا من مراميه البعيدة.

المسئلة الخامسة

واما مزين فلفظة تحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر .

احدهما ان تكون عبارة عن مصغر ووزنه مفيعل (١) وهو مصغر مزدان ومزدان اصله مزتين مفتعل من الزينة فقلبت ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الى مزتان وكره اجتماع الزاء والتاء لان الزاى مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال توافق الزاى فى الجهر وتقارب التاء فى المخرج ولما اريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائدان الميم والدال وجب ان يرد الى اربعة بحذف احد الزائدين لم يخل من أن تحذف الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين ، احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه، والثانى ان الدال اقرب من الطرف والطرف وما قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقى مزان فقيل فى تصغيره مزين كقولك فى تصغير غراب غريب فالضمة التى هى فى المصغر غير الضمة التى فى المكبر كما ان الضمة التى فى اول بلبل تزول اذا قلت بليبل .

المسئلة السادسة

واما فتح التاء فى أرأيتكم وارأيتكما وارأيتك ياهذه وارأيتكن فقد علمت انك اذا قلت رأيت يا رجل فتحت التاء واذا قلت رأيت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين او ثنتين او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتم ورأيتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتأنيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب

(١) هنا سقط فى النسختين ونصه كما فى الامالى — وهو مفعل اسم الفاعل من قولك زين يزين فهو مزين كقولك بين يبين فهو مبين ،ولآخران تكون عبارة عن مصغر ووزنه مفيعل الخ — ح .

فانفردت به الكاف فى ارأيتك وارأيتك يازينب والكاف ومازيد عليها فى ارأيتكما وارأيتكم وارأيتكن الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين وللجماعة وكون المذكر اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به .

المسئلة السابعة

واما قول الشاعر

وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست برائح

فالعامل فى الظرف المصدر الذى هو اللهف وان جعلت من زائدة على ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها فى الموجب وعليه حمل قوله تعالى(فكلوا مما امسكن عليكم)وقوله(قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم) فالتقدير فى هذا القول يا لهف نفسى غدا فاذا قدرت هذا جعلت إذا بدلا من غد فهذان وجهان واضحان ، ولك وجه ثالث وهوان تعمل فى اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يالهف نفسى لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير اتأسف وأتوجع وقت رواح اصحابى وتخلفى عنهم .

المسئلة الثامنة

قول ابى على، أخطب ما يكون الامير قائماء اخطب من باب افعل الذى هوبعض مايضاف اليه كقولك زيد أكرم الرجال وحمارك افره الحمير والياقوت افضل الحجارة(فزيد بعض الرجال والحمار بعض الحمير والياقوت بعض الحجارة ـ ١)ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول (حمارك ـ ١) احسن الرجال .

واذا ثبت هذا فان ما التى اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية كالتى فى قوله تعالى (خالدين فيها مادامت السموات) اى مدة دوام

---

(١) من الامالى وقد سقط من النسختين ـ ح .

السموات فقوله اخطب ما يكون الامير تقديره اخطب اوقات كون الأمير كما قدرت فى الآية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات فى التقدير وقتا لما مثلته لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم فى قولهم ، نام ليلك ، وذلك لكون النوم فيه قال الشاعر .

لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى ونمت وما ليل المطى بنائم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار فى قوله عزوجل (بل مكر الليل والنهار) وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيهما والتقدير بل مكركم فى الليل والنهار.

واذا عرفت هذا فاخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التى هى قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الاميراذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرا وقد بينت لك ان افعل هذا بعض لما يضاف اليه وقد صار فى هذه المسئلة وقتا وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذى هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة فى هذا النحو هى التامة المكتفية بمرفوعها التى بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الانكرة فثبت بلزوم التنكير له انه حال واذا ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن فى فعل موضعه مع مرفوعه جر باضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف.

وتفسير هذا أن قائما حال من الضمير المستتر فى كان وكان مع الضمير جملة فى موضع جر باضافة اذا اليها لان اذا واذ تلزمهما الاضافة الى جملة توضح معنييهما كما توضح الصلة معنى الموصول ولذلك بنيتا فاذا تضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذ تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا فى المسئلة ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ

الذى هو الخطب والظرف متى وقع خبر اعمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج يوم السبت ، فتأمل جملة الكلام فى هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها .

واما قوله ، شربى السويق ملتوتاً ، فداخل فى هذا الشرح .

وأقول إن شربى مضاف ومضاف اليه فشرب مصدرا ضيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف سدت الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك فى المسئلة الاولى قائما غير أن الظرف المقدر فى الاولى هو اذاو المقدر فى هذه محمول على المعنى فان كان الاخبار قبل الشرب اردت شربى السويق اذا كان ملتوتا وان كان الشرب سابقا للاخبار اردت شربى السويق اذ كان ملتوتا وبالله سبحانه وتعالى التوفيق وبلوغ الصدق والتحقيق .

قال ابوالفضل مؤيد بن موفق الصاحبى

فى كتاب الحكم البوالغ ، فى شرح الكلم النوابغ ، رسالة الملائكة ألفها ابوالعلاء المعرى على جواب مسائل تصريفية القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق الظريف المشتمل على الفوائد الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاى الشيخ ادام الله عزه باول رائد ظعن فى الارض العارية فوجدها من النبات قفراء ولا آخر شائم ظن الخير بالسحابة فكانت من قطر صفراء ، جاءتنى منه فوائد كأنها فى الحسن بنات مخر متمثلا ببيت صخر .

لعمرى لقد نبهت من كان نائما واسمعت من كانت له اذنان

(ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور) اولئك ينادون من مكان بعيد ، وكنت فى عنفوان الشبيبة أودأننى من اهل العلم فسجنتنى عنه سواجن غادرتنى مثل الكرة وهن المحاجن فالان مشيت رويدا وتركت

عمرا

عمرا الضارب وزيدا وما أوثر ان يزاد فى صحيفتى خطأ فى النحو فيخلد آمنا من المحو واذا صدق فجرا للسنة فلا عذر لصاحبها فى الكذب ومن لعذب العطش بالعذب ، وصدق الشعر فى المفرق ، يوجب صدق الانسان فى الفرق ، وكون الحالية بلا نحرص ، اجمل بها من التخرص ، وقيام النادبة بالنادب ، احسن بالرجل من اقوال الكاذب ، وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامض الاشياء لانه يعتمد بسؤال رائح وغاد ، وحاضر يرجو الفائدة وباد ، فلا غروان كشف عن حقائق التصريف ، واحتج للتنكير والتعريف ، وتكلم فى همز وادغام ، وازال الشبه عن صدور الطغام فاما انا فلس البيت ، ان لم اكن الميت ، فشبيه بالميت ، لو اعرضت الاغربة عن النعيب اعراضى عن الادب والاديب لاصبحت لا تحسن نعيبا ولا يطيق هرمها رعيبا ، ولما وافى شيخنا ابو فلان بتلك المسائل الفيتها فى اللذة كأنها الراح يستفز من سمعها المراح — وكانت الصهباء الجرجانية طرق بها عهيد كفر ، بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر ، وكان على يجباها ، جلب الينا الشمس وإياها ، فلما جليت الهدى ، ذكرت ما قال الاسدى .

فقلت اصطبحها اولغيرى فاهدها ... فما انا بعد الشيب ويبك والخمر
تعاللت (١) عنها فى السنين التى مضت ... فكيف التصابى بعد ما كلأ العمر

وما رغبتى فى كونى كبعض السكر وان تكلم فى خطب جرى ، والظليم يسمع ويرى .

فقال الاخفش اوالفراء ، اطرق كرا اطرق كرا إن النعام فى القرى ، وحق مثلى لا يسأل فان سئل تعين عليه أن لا يجيب فان اجاب ففرض على السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لا يكاتب ما يقول فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء ، وقد بلغت سن الاشياخ وما حاريدى تقع من هذا الهذيان والظعن الى الآخرة قريب اقرانى اداعع ملك الموت .

---

(١) كذا فى النسختين وفى التاج تعففت — ح

فاقول اصل ملك ملأك وانما أخذ من الالوكة وهي الرسالة ثم قلب ، ويدلنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر .

فلست لانسي ولكن لملأك   تنزل من جو السماء يصوب

فيعجبه ما سمع فينظرني ساعة لاشتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن ملك على هذا مفل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوب من الك الى لأك والقلب في الهمز وهز العلة معروف عند اهل المقاييس فاما جبذ وجذب ولقم الطريق ولقمه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لايرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا في بابه فوزن الملائكة على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن مألكة يقال الكني الى فلان قال الشاعر .

الكني الى قومي السلام رسالة   بآية ما كانوا ضعافا ولاعزلا

وقال الاعشى في الملائكة (١) .

أبلغ يزيد بني شيبان مألكة   أبا ثبيت أما تنفك تأتكل

فكأنهم فروا من المألكة من ابتدائهم ثم بحثوا (٢) بعدها بالالف فرأوا ان مجيء الالف اولا اخف كما فروا من شاى الى شاء ومن ناى الى ناء ، قال عمر بن أبي ربيعة (٢) .

بان الحمول فما شأونك نقرة   ولقد أراك تشاء بالاظعان

وانشد ابو عبيدة

أقول وقد بانت بهم غربة النوى   برى حيموا (٣) ولا تشط ديارك

فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الاباطيل ان كان لك عمل صالح فانت السعيد والا فاخسأ وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن عزرائيل واقيم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك هيهات ليس الامر الى (اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

أم تراني اداري منكرا ونكيرا فاقول كيف جاء اسماء كما عربين

---

(١) كذا في النسختين والظاهر في المألكة — ح (٢) كذا — وفي التاج واللسان للحرث بن خالد المخزومي — ح (٣) كذا .

منصرفين

منصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبرائيل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل الزخرف عنك فاقول متقربا اليهما قد كان ينبغي لكما أن تعرفا ماوزن جبرائيل وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عزوجل فلا يزيدهما ذلك الا غيظا ولو علمت أنهما يرغبان في مثل هذه العلل لأعددت لها شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالا موسى اعجمي الا أنه يوافق من العربية على وزن مفعل وفعلى اما مفعل اذا كان من بنات الواو مثل اوسيت واوريت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمز فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعل تقول آنيت العشاء فهو مونى وإن خففت قلت مونى قال الحطيئة .

وآنيت العشاء الى سهيل	او الشعرى فطال بى الأناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون أن ذلك لمجاورة الواو الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير اعراب اوغير مايشاكل الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا أقيت ووقيت (١) وحمام ورق وأرق ووشحت وأشحت ، قال الهذلى .

ابا معقل إن كنت أشحت حلة	ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى

وقال حميد بن ثور الهلالى

وما هاج هذا الشوق الا حمامة	دعت ساق حر نوحة (٢) وترنما
من الارق حماء العلاطين باكرت	عسيب اشاء مطلع الشمس اسحما

وقد ذكر الفارسى هذا البيت مهموزا

احب المؤقدين الى موسى	وجعدة(٣) لواضاء لى الوقود

(١) كذا فى النسختين وفى المغنى مثل له وبأقتت ووقتت - ح (٢) كذا فيهما - وفى التاج ساق حر فى حمام ترنما، وفيه وما هاج منى الشوق وقضيب أشاء - ح(٣) كذا - والمعروف وجعدة اذا اضاء هما - ح .

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز فى سوق جمع ساق فى قراءة من قرأ كذلك ويجوز أن يكون جمع على فعل مثل أسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الهمز واذا قيل إن موسى فعلى فان جعل ان اصله الهمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد بينهم قال الافوه

أما ترى رأسى ازرى به ماس زمان ذى انتكاس موس

ويجوز ان يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا للضمة كما قالوا الكوسى من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا أعيش من هذا واغيظ منه لقالوا العوشى والغوظى فاذا سمعت ذلك منهما قلت لله دركما لم اكن احسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان غشى على من الخيفة ثم افقت وقد اشارا الى بالارزبة قلت تثبتا رحمكما الله كيف تصغران الارزبة وتجمعانها جمع تكسير فان قالا أريزبة وارازب بالتشديد قلت هذا وهم انما ينبغى ان يقال أريزبة وارازب بالتخفيف فان قالا كيف قالوا علابى نشددوا كما قال العريقى .

وذى نجوات طامح الطرف جادبت حو الى فلوى من علابيه مرى(١)

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين .

فان قالا أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه أن الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز فى القوافى ظبيا مع ظبى .

قلت وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا قليلا فاذا عجبت مما قالاه اظهر الى تهاونا بما يعلمه بنو آدم وقالا لو جمع ماعلمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبح الله واحمده واقول قد صارت لى بكما وسيلة فوسعا لى فى الجدث ان شئتما بالتاء وان شئتما بالفاء فان احداهما تبدل من الاخرى كما قولوا مغاثير ومغافير وأثافى وافافى

(١) كذا

وفوم وثوم وكيف تقرآن رحمكما الله هذه الآية وثومها وعدسها بالثاء كما في مصحف عبدالله بن مسعود ام بالفا كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير الفوم أهو الحنطة كما قال ابو محجن .

قد كنت احسبني كاغني واجد قدم المدينة من زراعة فوم

ام الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح .

قال الفرزدق

من كل اغبر كالراقود حجرته إذا العشي عتيق التمر والفوم

فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك في ريمك عملك فاقول لهما ما افصحكما لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا أن الريم القبر وسمعت قول الشاعر .

اذا مت فاعتادى القبور فسلمي على الريم أسقيت السحاب الغواديا

وكيف تبنيان رحمكما الله من الريم مثل ابراهيم اتريان فيه رأى الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسماء العربية أم تذهبان الى ما قاله سعيد ابن مسعدة فتجيزان أن تبنيا من العربي مثل الاعجمي فيقولان تربالك ولمن سميت أى علم في ولد آدم إنهم للقوم الجاهلون .

وهل اتردد الى مالك خازن النار فاقول رحمك الله ما واحد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لاواحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية اى القوم المستوين في الشر قال .

سواسية سود الوجوه كأنما بطونهم من كثرة الزاد اوطب

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنية وقال آخرون واحدهم زبني اوزبني فيعبس لما سمع ويكفهر فاقول يا مال رحمك الله ماترى في نون غسلين وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد ام جمع اعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الاضافة وكما قال

سحيم بن وثيل .

وماذا يدرى الشعراء منى   وقد جاوزت حد الاربعين

فاعرب النون، وهل النون فى جهنم زائدة اماسيبويه فلم يذكر فى الابنية فعنلا الا قليلا وجهنم اسم اعجمى ولو حملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من الجهامة فى الوجه ومن قولهم تجهمت الامر اذا جعلنا النون زائدة واعتقدنا زيادتها فى هجنف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظليم قال الهذلى .

كأن ملاقى(١) على هجنف   تفر مع العشية للرئال

وقال جران العود

يشبهها الرأى المشبه بيضة   غدا فى الندى عنها الظليم الهجنف

وقال قوم ركية جهنام اذا كانت بعيدة القعر، فان كانت جهنم عربية فيجوز ان تكون من هذا، وزعم قوم أنه يقال احمر جهنام اذا كان شديد الحمرة ولا يمنع ان يكون اشتقاق جهنم منه .

فاما سقر فان كان عربيا فهو مناسب لقولهم سقرته اذا آلمت دماغه قال ذوالرمة .

اذا دانت الشمس اتقى سقراتها   بافنان مربوع الصريمة مقبل

والسين والصاد يتعاقبان فى الحرف اذا كان بعدها قاف او خاء او عين او طاء تقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبصط وسلع الكبش وصلع فيقول مالك ما اجهلك واقل تمييزك ماجلست هناللتصريف وتماجلست لعقاب الكفرة والقاسطين .

وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا فى كتاب الله عز وجل (وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) ياصاح انظر انى فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلما أن ذلك جائز من الكلام وفى الكتاب العزيز (وقال قرينه هذا مالدى عتيد القيا فى جهنم كل كفار عنيد) فوحد القرين وثنى فى الامر كما قال الشاعر .

---

(١) كذا ولعله ملاقى – ح .

فان تزجرانى يا ابن عفان انزجر وانْ تدعانى احم عرضا ممنّعا

وكما قال امرؤ القيس

خليلى مرابى على أم جندب لا تقضى حاجات الفؤاد المعذب
الم ترأنى كلما جئت طارقا وجدت لها طيبا وإن لم تطيب

هكذا انشده الفراء وبعضهم ينشد الم تريانى وانشد ايضا .

فقلت لصاحبى لا تحبسانا بنزع اصوله واجتث شيحا

فهذا كلّه يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين اومن مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء .

وهل اجىء فى جماعة من جهابذة الادباء قصرت اعمالهم عن دخول الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يارضوء لنا اليك حاجة ويقول بعضنا يارضوء فيضم الواو فيقول رضوان ما هذه المخاطبة التى ما خاطبنى بها قبلكم احد فنقول إنا كنا فى الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وإنهم يرخمون الذى فى آخره الف ونون فيحذفونهما للترخيم وللعرب فى ذلك لغتان يختلف حكماهما .

قال ابو زيد

يا غنم ادركنى فان ركيتى صلدت فاعيت ان تفيض بمائها

فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا إنا لم نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله فنجونا من النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغنون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المؤمن أن ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن بساكن الجنان ان يصيب من ثمارها فى الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل فى الفردوس قوما لا يدرون أحروف الكمثرى كلها اصلية أم بعضها زوائد ولو قيل لهم ما وزن كمثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا واذا صح قولهم للواحد كمثراة فالف كمثرى

ليست للتأنيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تداخل الشيء بعضه فى بعض فان صح هذا فمنه اشتقاق الكثرى وما يجمل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه فعل أم لا والافعال لا تشتق من الخماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا وهذا السندس الذى يطأه المؤمنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لايدرى أوزنه فعلل أم فيعل والذى نعتقد فيه ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر قال العبدى .

وذا وبتها حين شبت حسبته كأن عليها سندسا وسدوسا

ولا يمتنع ان يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويجتنونها آخر الابد وفيهم كثير لايعرفون أمن ذوات الواو هى أم من ذوات الياء والذى نذهب اليه اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها ياء فقلنا عيد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول .

فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم فى قولهم تاه يتيه وهو من توهت قيل له يمنع من ذلك انهم يقولون طيبت الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيبون احياء من قريش احتلفوا اغمسوا أيديهم فى طيب فهذا يدلك على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون ، اوبة وطوبة ، فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس فى قولهم ، حياك الله وبياك ، انه اتباع وان اصل بياك بواك اى بواك منزلا ترضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الاعلى رأى ابى الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من ذوات الياء يقلبه الى الواو فيقول الطوب والعوش فان كان

الطوب

الطوب الآجر اشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله اعلم ان الموضع الذى بنى به طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى فى كل حين لم حذف منها الالف واللام لم يحر فى ذلك جوابا .

وقد زعم سيبويه ان الفعلى التى تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا رددته الى المؤنث قلت هذه الصغرى اوصغرى بناتك ويقبح عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولام قال سحيم .

ذهبن بمسواكى وغادرن مذهبا ... من الصوغ فى صغرى بنان شماليا

وقرأ بعض القراء (وقولوا للناس حسنى) على فعلى بغير تنوين وكذا قرأ فى الكهف (اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى) على فعلى بغير تنوين

فذهب سعيد بن مسعدة الى ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأى ابى اسحاق الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام كما جاء فى موضع (وكذب بالحسنى) وكذلك اليسرى والعسرى لانها انثى أفعل منك ، وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفى الكتاب العزيز (ومناة الثالثة الاخرى) وفيه (لنريك من آياتنا الكبرى) قال عمر بن ابى ربيعة .

واخرى اتت من دون نعم ومثلها ... نهى ذا النهى لا يرعوى او يفكر

فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفت منه من بقى على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان فى النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التى بعد الياء وهل هى منقلبة كما قال الخليل ام هى على الاصل كما قال غيره من اهل العلم .

ومن هو مع الحور العين خالدا مخلدا هل يدرى ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنها اشتقاق الحوارى من الحورة والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد بهن نساء الامصار .

وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش .

وقال آخرون الحور شدة سواد العين وشدة بياضها .

وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز أيها المتمتع بالحور العين ان يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون هذا البيت بالياء .

الى السلف الماضي وآخر واقف   الى ربرب حير حسان جآذره

فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء تدحض ذلك في قول من يقول انما قالوا الحير اتباعا للعين كما قال الراجز .

هل تعرف الدار على ذى القور   قد درست غير رماد مكفور
مكتئب اللون مريح ممطور   ازمان عيناء سرور المسرور
حوراء عيناء من العين الحور

وكيف يستجيز من فرشه من الاستبرق أن يمضي عليه ابدا بعد ابد وهو لا يدرى كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه ابارق وفي تصغيره أبيرق ، وكان ابو اسحاق الزجاج يزعم انه في الاصل سمي بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق اومن البرق وهذه دعوى من ابي اسحاق وانما هو اسم اعجمي عرب .

وهذا العبقرى الذى عليه اتكاء المؤمنين الى أى شيء نسب فانا كنا نقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذا رأوا شيئا جيدا قالوا عبقرى اى كأنه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة .

حتى كأن حزون القف البسها   من وشى عبقر تجليل وتنجيد

وقال

وقال زهير

تحيل عليها جبة (١) عبقرية جديرون يوماأن ينالوا فيستعلوا

وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون اليه فلن يستغني عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وأنا لنرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولدان فيتبسم اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في ظلال على الارائك متكئون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه وانما كانت هذه الاشياء أباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل فاذ ارأ واجده في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخاطبه في امر فيقول رضوان من تؤثرون أن اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفرلهم فيشتورون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودي فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثروا القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول أنا الذي سألتم عنه فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان فيقول الخليل إن الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان اومعد بن عدنان لا يدركهم الزيغ ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار الغرارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابها تغيير فاما الآن فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين إن شاء الله فيذهبون وهم مخفقون مما طلبوه .

ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر الملائكة، من اهدى البرية الى نعمان ، واراق النطفة على الفرات وشرح القضية لاميرالمؤمنين فقد اساء فيما فعل ودلني كلامه على انه بحر يستجيش مني ثمدا وجبل يستضيف الى

(١) كذا وصوابه بخيل عليها جنة – ح .

حضوره حصى، وغاضية من النيران تجتلب الى جمارها سقطا ، وحسب تهامة مافيها من السمر وسؤال الشيخ مولاى كما قال الاول .

فهذى سيوف يا عدى بن مالك كثير ولكن اين بالسيف ضارب

لا هيثم الليلة للمطى، قضية ولاابا حسن لها، وشكاة ماين الحارث بن كلدة وخيل لو كان لها فوارس ، والله المستعان على ماتصفون والواجب أن اقول لنفسى وراءك اوسع لك، فالصيف ضيعت اللبن، ولايكذب الرائد اهله، ولو كان معى ملأ السقاء لسلكت فى الارض المقا ، وسوف اذكر طرفا مما انا عليه غريب فى العامة من شب الى دب تزعمون انى من اهل العلم وانا منه خلو الا ما شاء الله ومنزلتى الى الجهال ادنى منها الى الرهط العلماء وان اكون مثل الربداء ازعم فى الابل أنى طائر ، وفى الطير أنى بعير سائر . والتمويه خلق ذميم ولكنى ضب لااحمل ولا اطير ، ولا تمنى فى البيع خطير ، اقتنع بالحيلة والسحاء والعود من بنى آدم فى مساء وضحاء واذا خلوت فى بيتى تعللت وان فارقت مأواى ضللت .

ذكر ابن حبيب انه يقال فى المثل، احير من ضب ، وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتدأن يرجع اليه وقد علم الله بغالب قدرته انى لا اسيح بان اكون فى الباطن استحق تثريبا وادعى فى الظاهر اديبا ومثلى مثل البيعة الدامرة تجمع طوائف من المسيحية انها تبرى من الحمى اومن كذا وانما هى مدر قائمة لا تفرق بين مطلس الهادم والمبيعة بيدالها يجرى وسيان عندها سن الوبر وما يعتصر من ذكى الورد ولست بدعا ممن كذب عليه وادعى اه ما ليس عنده وقد تاديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم واعترف بالجهالة عند من نقص وأم واعتذرت بالتقصير الى من هزل وجد وقد حرم على الكلام فى هذه الاشياء لانى طلقتها طلاقا بائنا لا املك فيه الرجعة وذلك لانى وجدتها فوارك فقابلت فركها بالصلف والقيت المرامى الى النازع وخليت الخطب لرقاة المنابر وكنت فى عداد المهلة اجد اذا زاوات الادب كانى عالقيم .

اواقطع

اواقطع الكفين يتختم وينبغى له ادام الله تمكينه إن ذكرنى عنده ذاكر أن يقول « دهدرين سعد القين» انما ذلك اجهل من صعل الدوخال نخلوا البو ولو كنت فى حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حديثى لايجهل فى لزوم عطنى الضيق وانقطاعى عن المعاشر ذهاب الشيق ولوانني كما تظن افعلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهو يروى البيت السائر لزهير .

والستر دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من سترى ·

وانما ينال الرتب من الآداب من يباشرها بنفسه، ويفنى الزمن بدرسه ويستعين الزهلق ، والشعاع المتالق ، لا هو العاجز ، ولاهو المحاجز ، ولا خيامه فى الرجل مثلى ولايرم اذا امسى بورم ومثله لايسأل مثلى للفائدة ، بل للامتحان والحيرة فان سكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت ستر يسبل على المجهول وما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن فى ذكرها انى من اهل العلم واحلف بجروة الكذوب لان ارم صابه ، او مقرا اثرلدى من ان تكلم فى هذه الصناعة كلمة وقد تكلمت الاجابة ، فان اخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه ، غاوتعرض لما لايحسنه ، وان اصبت فما احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه ، لمن ليس بناس ، وكلمة حكم تسمع من حليف وسواس .

(تمت الرسالة بحمدالله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمدلله على افضاله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين – ١)

---

(١) هذه العبارة ليست فى –

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال ابن الشجرى فى (اماليه) كتب الى رجل من اماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت أصحيح اعرابه أم فاسد وذكر انه لشاعر اصفها فى من اهل هذا العصر وهو هذا .

يولى عصلا لا بنا هن هينة ضعافا ولا اطرافهن نوابيا

رفع نباهن بلاونصب هينة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية لانه لما اعمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى ، ولحنه فى هذا نحوى من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبه لا بليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة .

فاجبت عن هذا بانى وجدت قوما من النحويين معتمدين على ان لا المشبهة بليس انما ترفع النكرات خاصة كقولك لا رجل حاضرا ولم يجيزوا لا الرجل حاضرا كما يقال ليس الرجل حاضرا وعللوا هذا بان لا ضعيفة فى باب العمل لانها انما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الاصل فى العمل والنكرة ضعيفة جدا فلذلك لا يعمل العامل الضعيف الا فى النكرات كقولك عشرون رجلا ولى مثله فرسا وزيد احسنهم ادبا فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف المعمولين خصوا الاضعف بالاضعف وجاء فى شعر ابى الطيب احمد بن الحسين اعمال لا فى المعرفة فى قوله .

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ووجدت ابا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك فى تفسيره لشعر المتنبى ولكنه قال بعد ايراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر .

واقول ان مجىء مرفوع لا منكورا فى الشعر القديم هو الاعرف الا ان خبرها كانهم الزموه الحذف وذلك فى قول سعد بن مالك بن ضبيعة .

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اراد لا براح لى اوعندى وفى قول رؤبة بن العجاج .

والله لولا ان تحش الطبخ بى الجحيم حين لا مستصرخ

اراد لا مستصرخ لى ومر بى بيت للنابغة الجعدى فيه مرفوع لامعرفة وهو .

وحلت سواد القلب لا انا مبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا

وقبله

دنت فعل ذى حب فلما تبعتها تولت وردت حاجتى فى فؤاديا

وبعده

وقد طال عهدى بالشباب وظله ولاقيت ايا ما تشيب النواصيا

وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا يتوهم متوهم أن البيت فرد مصنوع لان اسكان الياء فى قوله متراخيا ممكن مع تصحيح الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله .

اقيموا بنى النعمان عنا صدوركم والا تقيموا صاغرين الرؤوسا

واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلولا الاولى ان تكون معملة او ملغاة فان كانت معملة فمبتغ خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الياء فى موضع النصب كما اسكنها الآخر فى قوله .

كفى بالنأى من اسماء كاف

وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب فى قوله(تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا) ومثله فى اسكان الياء فى موضع النصب قول الفرزدق .

يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعينا له حولاء باد عيوبها

قال باد وكان حقه باديا اتباعا لقوله عينا ولا يجوز أن يكون عيوبها مبتدأ وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه أن يقول بادية الاترى انك لو قدمت العيوب لم يصح ان تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان كذلك فالنصب فى قوله متراخيا بالعطف على مبتغ لانه منصوب الموضع فكأنه قال لا انا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها فان جعلت لا الاولى ملغاة

كان قوله أنا مبتغ مبتدأ وخبرا ولزمك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا تقديره ولا انا عن حبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره .

فان قيل فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذى هو عن كما يعمل الظرف فى الحال اذا قلنا زيد فى الدار جالسا .

قيل لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل فى الحال الظرف التام ، الا ترى ان قولك زيد فى الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا وعهد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راحلا وراغبا فقلت زيد عنك وعهد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان ترفع راحلا وراغبا وتعلق الجارين بهما .

ووجدت بعد انقضاء هذه الامالى فى كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدى ، لا انا باغيا سواها ، فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ .

فاما قوله يوالى عصلا فعنى يوالى يجدد انيابا عصلا والعصل شدة الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب اعصل، والبنى جمع بنية يريد اصول الانياب وقوله ، هينة مخفف هينه كقولهم فى ميت ميت وكما جاء فى الحديث المؤمن هين لين والنوابى من قولهم نبا السيف ينبو اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل فى الضريبة وقول روبة تحش الطبيخ يقال حششت النار احشها اذا اذكيتها والطبيخ واحده طابخ كساجد وسجد وراكع وركع شبه ملا نكة النار بالطباخين وقوله حين لا مستصرخ اى حين لا احد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك فى الدنيا وقول سعد بن مالك وضعت اراهط ذكر اراهط ابو على فى باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده كقولهم فى جمع باطل اباطيل كانه جمع ابطال أو إبطيل واراهط كانه جمع ارهط قال وافعل لم تستعمل عنده فى هذ (قوله عنده يعنى سيبويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده فى هذا – [1]) يعنى انه لـ

---

(١) ما بين القوسين لا وجود له فى الأمالى – ح .

يثبت

يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذى هو العصابة دون العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط فى الرهط الذى هو اديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة .

وغير سيبويه قد حكى فى الرهط الذى هو العصابة أنهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب، ومما جمعوه على غير القياس حديث قالوا فى جمعه احاديث احاديث كانه جمع احداث كاعصار واعاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع واحدوثة كاغلوطة واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبى واحاديث النبى ولم يقولوا احدوثة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومما جمعوه على غير قياس قولهم فى الربى وهى الشاة التى تحبس اللبن وقيل الحديثة العهد بالولاد رباب مضموم الاول ومثله قولهم فى جمع التوأم وهو الذى يولد مع آخر تؤام وفى جمع الظئر وهى الداية ظؤار وفى جمع الثنى ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل فى السنة الثانية والبعير اذا القى ثنيته وذلك اذا دخل فى السنة السادسة وفى جمع الرخل رخال وهى الانثى من اولاد الضان وفى جمع النفساء وهى المرأة التى وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسر اوله والنفاس ايضا بالكسر ولادها

نقلت من خط بعض الفضلاء

قال نقلت من خط العمارى قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور ابن ميمون البلطى النحوى هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحرباء وحرف رويها يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين احداهما ، انى اتى بمالم اسبق اليه ، والآخر كيما اتحدى بها النحاة لانى اتيت فيها بمذاهب من النحو لم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذا اولها .

(ص) انى امرؤ لا يطبينى الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز فى ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه

بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه.

(ص) فارقت شرة عيشتي   اذ فارقتني والغرام

(ش) ارتفع الغرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة وانخفض عطفا على عيشتي.

(ص) لا استلذ بقينة   تشدو ولدى ولا غلام

(ش) ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشدو وانتصب عطفا على موضع قينة فكأنه قال لا استلذ قينة وانخفض عطفا على لفظه.

(ص) ذو الحزن ليس يسره   طيب الاغانى والمدام

(ش) ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا على الاغانى.

(ص) امسى بدمع سافح   في الخد منسكب سجام

(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اى هو وانتصب باضمار أعنى وانجر صفة لما قبله.

(ص) الفى صروف الدهر مصطبرا وما حدى كهام

(ش) يجوز رفع خبر ما على لغة بنى تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر فان بعض العرب يبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على شغار ونزال.

(ص) لا اشتكى محن الدواهى   اذ تحل بى العظام

(ش) ارتفع العظام فاعل تحل وانتصب صفة لمحن وانجر صفة للدواهى.

(ص) مارستهن وما رستنى   فى تمر فيها الجسام

(ش) ارتفع الجسام بقوله مارستنى، وانتصب بدلا من هن فى مارستهن وانجر

وانجر بدلا من هاء فى تصرفها على حد قول الفرزدق .

(ص) على حالة لو أن فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم

(ش) والقوافى مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الهاء فى جوده

(ص) وبلوت حد السيف فى عمل فاخلفنى الحسام

(ش) ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر بدلا من السيف .

(ص) ان كنت فى ليل الخطوب ارقب اينكشف الظلام

(ش) ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ايل .

(ص) واترك ملام الدهر عنك فاحديثك والملام

(ش) ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع وانجر عطفا على الكاف فى حديثك .

(ص) ارمى زمانى مارمى للعرض حتى لا يرام

(ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى (حتى يقول الرسول) واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء فى يرام فيصير يرامى من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مراماتى .

(ص) انى ارى العيش الخمول وصحبة الاشرار ذام

(ش) صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معابارى والذام الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضفه اليك

(ص) كم حاسدين معاندين عدوا علىّ وكم لئام

(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور ، قال الفرزدق ،

كم عمة لك ياجرير وخالة

روى برفع عمة ونصبها وجرها .

(ص) رب امرئ عاينته لهجا بسبى مستهام

(ش) الاخفش يقول رب وما عملت فيه فى موضع رفع فيكون رفع مستهام على الصفة لامرئ على الموضع ونصبه بعاينته وجره نعت امرئ على اللفظ

(ص) بين العدو غدوت مضطرا بصحبته أسام

(ش) اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للفعول وبالكسر اى اسامى يقول اضطر فى الزمان حتى افاخر من يفاخرنى

(ص) لاغرو فى تفضيله هذا الزمان علا اللئام

(ش) ارتفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على ان فاعله ضمير اى علا هو اللئام اى زاد عليهم فى اللؤم وانجر على أن على اسم بمعنى فوق بجرها وبلفظ النحاة ويسمونها حرفا كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبويه

فهى تنوش الحوض نوشا من علا

(ص) مالى وللحمق الاشيم الجاهل الفدم العبام

(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب .

(ص) إن المموه عند فدم الناس يعلو والطغام

(ش) يجوز فى الطغام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم إن والجر عطفا على عدم

(ص) لاترج خيرا من ضعيف الود يبخل بالسلام .

(ش) الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اى بان يسلم السلام انشد الفارسى

تناد وابالرحيل غدا وفى ترحالهم نفسى

وقال يجوز فى الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جنى فى (سر الصناعة) .

(ص) وعليك بالصبر الجميل وما يلوذ به الكرام

الرفع

(ش) الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر .

(ص) لا يستفيق القلب من كمد يلاق اوغرام

(ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب بيلاق ، والجر عطفا على كمد .

(ص) حتى متى شكوى انى ابث الكئيب المستضام

(ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ .

(ص) ما من جوى إلا تضمنه فؤادى او سقام

(ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب عطفا على هاء تضمنه .

(ص) هم أرى فى بثه ذل وملأ فمى لجام

(ش) ملأ فمى لجام مبتدأ وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامى .

(ص) قدر على محتم من فوق يأتى اوأمام

(ش) فوق وأمام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرفية اومجروران اعرابا على أنهما نكرتان .

(ص) ما قيل خلقك خل عنه فيه ما نفع الملام

(ش) الرفع بنفع ، والنصب بخل ، والجر بدلا من هاء عنه

(ص) ما ان تضر بذاك الاحين تسمعه الكلام

(ش) الرفع بتضر ، والنصب بدلا من هاء تسمعه ، والجر بدلا من ذاك .

(ص) ما فى الورى من مكرم لذوى العلوم ولا كرام

(ش) الرفع عطفا على موضع مكرم ، والجر على لفظه ، والنصب بلا .

(ص) أ اعيش فيهم اذ بلوتهم وقد جهلوا الانام

(ش) الرفع بدلا من الواو فى جهلوا ، والنصب بدلا من هم فى بلوتهم

والجر بدلا من هم في فيهم .

(ص) في غفلة ايقاظهم عن سود دبله النيام

(ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجربها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جني في قول المتنبي .

اقل فعالى بله اكثر مجده

رفع اكثر ونصبه وجره .

(ص) ليس الحياة شهية لي في الشقاء ولا مرام

(ش) يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله .

فانا ابن قيس لا براح

وينصب عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها في تقدير البا على حد قوله .

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

(ص) فكرهت في الدنيا البقاء وقد تنكد والمقام

(ش) الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر بواو القسم على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

(ص) اني وددت وقد سئمت العيش لو يدنو حمام .

(ش) الرفع بيدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمامى والله سبحانه اعلم.

(بسم الله الرحيم)

وبه نستعين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين ـ وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ ما نصه

الكلام على قول الشاعر

هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل

هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور أنها تستعمل مصدرا بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لا يأتى الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات خطر لى انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا الممدوح عنا لا يأتى الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر .

فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله

وتكون المسئلة من باب اعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى (هاؤم اقرأوا كتابيه) قيل لا بد فى باب الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضراوى وابن عصفور فى شرحها على الايضاح وابو حيان فى الارتشاف والابذى فى اثناء كلام على الجزولية والجواب عن قوله (هاؤم اقرأوا كتابه) بان هذه ليست من باب الاعمال اوانها منه وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه آيات منها قوله تعالى (ثلاثة رابعهم كلبهم–وخمسة سادسهم كلبهم) وقوله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) على قول ابى على فى الحجة وقوله كيف « اصبحت كيف امسيت » واكلت سمكالبنا تمرا ، اوانها جملة حالية فى تقديم الخبر اى هاؤم قارين على حد فلميدد حال منتظرة اوانه بدل اشتمال اوبدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف فى قوله تعالى (النار ذات الوقود) اوان الفعلين قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا معا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور فى شرح الايضاح .

قلت لا نسلم اشتراط الربط قال الامام محمد بن ابى البركات محمد بن عمرون فى شرح المفصل ما نصه ضابط هذا يعنى باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح أن يعمل فيها كل واحد مما تقدم على انفراده سواء فى ذلك ما يعمل بنفسه اوبحرف جر وسواء المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه انت مخير فى ايها شئت .

وقال الابذى فى شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله .

ولو ان ما اسعى لأدنى معيشة

البيت ، ودخول هذا البيت فى باب الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثانى عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول لكل واحد منهما تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما ارادوا مشابهة لباب الاعمال فى ان فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة وقال بعضهم يمكن ان نجعله من باب الاعمال وننصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير وانا لم اطلب معطوفا على الجمل كلها لا على الجواب الذى هو كفانى ويكون التقدير ولو ان ما اسعى لأدنى معيشة كفانى هو اى القليل من المال وانا لم اطلب القليل بل طلبت الكثير ـ ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثانى مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاءنى يضحك زيد حتى يكون الفصل كلافصل اذ العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الابالواو ونحوها وفى تقديره لا يشرك الثانى الاول فى شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا فى تعاطف بين العاملين اوعمل منهما فقد يكون فى عمل غيرهما فيهما كما قدمنا عن ابى الحسن بن عصفور فى توجيه الاعمال فى (هاؤم اقرأوا كتابيه ـ وآتونى افرغ) ان قلنا ان العامل شرط مقدر فيه اى إن تأتونى افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) فانه جواب سوال مقدر كانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا يخرج هاؤم اقرأوا والبيت ايضا هيهات هو أنه سأله كانه قيل فان قيل لما ذا ابعد قيل لايأتى الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اى لا يأتى الزمان بمثله .

فان قيل فهيهات بمعنى بعد والبعد تفسير بعدا تيان الزمان بمثله .

قلت البعد يستعمل فى المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار (ذلك رجع بعيد) .

فان قيل ذلك فى لفظ بعيد .

قلت

قلت جاء فى لفظ هيهات قال (هيهات هيهات لما توعدون) .

وقد نص ابن عصفور فى قوله هيهات العقيق على أنه من باب الاعمال ونقله عن ابى على وغيره ونفى ان يكون من باب التأكيد فانظر الى تعلق الاول بالثانى .

قال ابن عصفور فى شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انها اسم فعل فالاختيار فى العقيق أنه مرفوع بهيهات المتأخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وأن تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذلك الثانى مؤكد للاول ولا يمكن هنا التأكيد لان اسم الفعل أتى به بدل الفعل واختصارا بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث فتكراره للتأكيد مناقض لما اريد به من الاختصار فان اكدت الجملة باسرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسى وغيره ذا البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار فى غير العامل فى الظاهر .

كتاب الوضح الباهر فى رفع أفعل الظاهر

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفى عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم – اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال ويشبه من الافعال الافعال الغير المتصرفة وهى وفعل التعجب من باب واحد حتى أن حذاق النحويين قالوا إن الذى شذ من احد البابين شذ فى الآخر قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندى وانشد .

فلهو أخوف عندى اذا أكلمه

ولا من الالوان وشذ قوله .

فانت أبيضهم سربال طباخ

وقد كنت قد ما نظرت هذه المسئلة النحوية فى ان الباب بين من واد واحد والوارد فى احدهما وارد فى الآخر بمسئلة فقهية وهى ان التمتع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد فى التمتع وارد حكمه فى القران ضمنته كتابا سميته (باختراع الفهوم لاجتماع العلوم) .

اذا تقرر ذلك فقتضى هذه الصفة أن لا تعمل اذ هى اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان أشبهت الفعل او أشبهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والثانى الصفة المشبهة به وأفعل هذه لو تشبه الفعل شبه اسم الفاعل فى جريانها مطلقا واعنى حالة تذكيرها وافرادها وفروعها وهو تفعل حتى انه فى بعض الاماكن اختلف فى الكلمة هل هى فعل او اسم تفضيل كقوله .

لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول

بل ان يجرى افعل على المضارع فلم يجر بغير الفروع

فان قلت ، ولم لم تكن افعل جارية على المضارع فى الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصالة والزيادة ، الا ترى ان ضاربا جار على يضرب .

قلت ، علامة التأنيث خارجة عن ذلك ألا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن ذلك .

ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف والذى يدفع هذا كله ان كلا ما فى افعل من وهى لازمة الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع فى الحركات والسكنات والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل لشبه الصفة له فى لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب فى المعنى ولذلك لزمت الافراد والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر والمستحقين لذلك بدلا لتها على الجنس كما ذكره موفق الدين ابن

ابن يعيش فى شرح المفصل وابن بابشاذ وقد اخذه ابن السراج كذا فى الايضاح ، وقد علل ذلك بمثال فى الايضاح بانهم لو جمعوا بينهما فى علامة الفروع وبين ال فاذن البيت من ادخلوا الدرع (١) بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره بعض المتأخرين من أنها مع كبعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان إعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال قاصرا فى عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغى ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت فى الضمير المتصل والتميز والحال والظرف وعديله لا فى الظاهر ولا فى المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لايعمل واما قوله تعالى (الله اعلم حيث يجعل رسالاته) فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم حيث لا جر بالاضافة لان افعل بعض مايضاف له ولا نصب باعلم نصب الظرف لان علمه غير مقيدوفى الآخر بحث وكذلك قوله .

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

نصبه بيضرب مقدرا وقيل باسقاط الخافض اى اضرب للقوانس ورجح الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال إنها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدل لانه كقوله .

كأن حزائى بالعصا ان اجلدا

وزيدا مررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها فى الظاهر مطلقا حكاه سيبويه فى موضع ومنعه فى آخر وحكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل العرب فى مسئلة الكحل استحسانا والقياس قد قدمناه ووجهه الا ان بعض المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لافعل يقوى مشبهه بالفعل من حيث أن الفعل لايثنى ولا يجمع فينبغى ان يعمل بطريق الأولى

(١) من ى – وفى الاصل الفرع .

وهو مسبوق بهذا الكلام فى كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا.

قال ابو على فيما نقله التدمرى عنه فى مسئلة زيد شر ما يكون خير منك خير ما تكون وتوجيه قول المازنى ان خير ما تكون نصب بخير منك وقد تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل بالحرف تارة زيد اعلم منك.

وجواب ذلك انا لا نسلم ان ذلك لقوة شبهه بالفعل بل لضعفه حيث لم يجر مجراه فى لحاق العلامات فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل وقد ذكره جماعة من النحويين فى عمله عمل اسم الفاعل عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوى شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذى هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسماء بدليل مسئلة إن زيدا لنعم الرجل ومسئله (وان ليس للانسان الا ما سعى) فانها المخففة من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير هذا من المسائل وما حال ضعيف تعلق بضعيف، ووجه الشيخ ابو عمرو القياس بان اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يَفعل ويُفعل وفعل وأفعل لم يوجد فعل بمعناه اى يدل على الزيادة، واعترض عليه اولا بان الصفة دالة على الثبوت ولا فعل الا وهو دال على الحدوث وفى افعال الضرائر ودلالتها على الحدوث او الثبوت بحث.

وأما امثلته الغالبة فنائبة عن فاعل اوفعلها فعّل او فعُل او فعِل فعلها المجرد من اداة الكثرة فانه وإن لم يوضع لها لا ينافيها وثانيا بان لا فعل بمعناه وهو فعل التعجب واوزاد قيد التصرف لخرج على أن لقائل ان يقول ليس افعل فى التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل لقبت بذلك لان سيبويه مثلها (بما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى غيره) ولكثرة الامثلة فى مثال الكحل ما لم يبسطه فى غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام فى مثال الكحل ما لم يبسطه فى غيره، وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو بما اذا

كان

كان افعل لشيء وهو فى المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اى صفة لشيء وهو فى المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل وهو لسبب اى لمجعول سببا وقيل الا فضل بالحقيقة للعين هى سبب للكحل فى التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه فى الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف والتفضيل انعكس لاجل النفى .

والامام جمال الدين ابن مالك قال فى تسهيله لا يرفع افعل التفضيل فى الاعراب ظاهرا الاقبل مفضول هو هو مذكورا ومقدر مفسر بعد نفى اوشبهه بصاحب افعل ولا اعرف محرجا للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغى ان يزيد اوضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الا قبل مفضول المفضول ابدا هو المجرور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو هو اى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع افعل اه وهو الكحل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث «ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة » قيل وحذف اليه ايضا قال الخفاف من قال احب حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى فى الوجود والمروى فى الصحيح « ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى الله العمل من هذه الايام العشر » ولا شاهد فيه اما تجويزه مع ادخال من على المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد اوعلى ذى المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من زيد واما بحذفه مع من كقوله

ما ان رأيت كعبد الله من احد اولى به الحمد فى وجد واعدام

ومنه بيتا الكتاب المعزوان لسحيم .

مررت على وادى السباع ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا

اقل به ركب أتوه تئية واخوف إلا ما وقى الله ساريا

قال الاعلم فى كتابه (تحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادى السباع فجرى فى الحذف مجرى الله اكبر يعنى على احد القولين وقدره فى النكت اقل به ركب اتوه تئية منهم به على أن به يعود على وادى السباع لا على ما عادت عليه به فى الاول وهو قريب من الاول .

وقدره بدر الدين ابن مالك لا أرى واديا اقل به ركب تئية كوادى السباع ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وبقى المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور فى البيت فيه أل وأل من جملة الموصوف باسم التفضيل وتلخيص البيت ولا ارى كوادى السباع واديا اقل به الركب الا اتوه تئية وهى المكث منهم بوادى السباع .

وقال ابوجعفر ابن النحاس فى شرح ابيات سيبويه تأييت بالمكان مثل تفعلت تمكثت وقال السخاوى فى (شرح المفصل) ويحتمل أن يكون اقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع ركب على انه فاعل وتئية مفعول به والكل فى موضع الصفة لواديا واخوف على ولم أر اخوف.

قال الخفاف وواديا مفعول أرى وكوادى صفة تقدمت فانتصب حالا ويجوز أن يكون كوادى مفعول أرى وواديا تمييز بمنزلة مارأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف أى واخوف به منهم وبعد ضمير اى يكون افعل بعده ضمير مذكور وهو فى المثال فى عينه ومقدر نحو ما حكاه ابوجعفر عن محمد بن يزيد من قولهم ما رأيت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وقال رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم قال بعض شراح التسهيل تقديره ما رأيت قوما ابين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه موضع ابين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير ما رأيت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض فى قومك ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قومك ببعض ثم

حذف

حذف شبه وبعض واد خلت من علي قومك وحذف متعلق شبه وهو يبعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقى من قومك وهو علي حذف اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس .

وجوابه انه قد استقر أن النهي والاستفهام لـلانكار يجريان مجرى النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجئ الحال من النكرة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب أفعل هو رجل في المثال .

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبيا فقال في (شرح الخلاصة) لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب اذا ولى نفيا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين .

وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي الذى نفي السببي اتصل بضمير الموصوف كامثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فلاشك أن افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لـكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله كان مفضلا على نفسه باعتبارين ، وان أراد به نفي السببي الذى للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لابد من أن يكون سببا بهذا المعنى وهذا الذى يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لـكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر وبقي النظر فيما اذا قيل ما رأيت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير في منه يعود علي كله لفظا على حد عندى درهم ونصف خلافا لابن الصائغ شرح كذا (١) وقوله تعالى (وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره) وقول الشاعر .

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ونحن حللنا قيده فهو سارب

كله منه في عين زيد هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها افعل

---

(١) كذا .

وعبارته والذى يظهر أنها تدخل الا على رأى بدر الدين (عليه ـ ١).

فان قيل الشيخ جمال الدين ابوعمرو يشترط ان يكون لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل ولذا اشرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول هو هو.

قلت، المسوغ لعود الضمير عليه يصيره كأنه هو وهذا المعنى لا بد من اعتباره فى نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفى فضله فى عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذى سوغ تعدى افعل الرافع للكحل هنا الى ضميره المجرور بمن فى قولك منه ولا يجوز مر زيد به .

قال الصفار فى شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقى فيها اشكال أثاره صاحبنا ابو الحسن ابن عصفور وفقه الله تعالى وهو أنهم قد منعوا مر زيد به وانفصل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذى فى عين زيد ليس مستقلا لمعنى آخر فهو من باب ، أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم ، البيت قال وهذا احسن ، انتهى .

و قد يقال ان ال فى الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذى يعود عليه الضمير مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر ، انتهى.

ويمكن الانفصال عن أشكال ابن عصفور بان ذلك اغتفر فى أفعل لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان أحسن فى المعنى انما هى لرجل لا للكحل على ما سيأتى من كلام سيبويه وشرحه .

واعلم ان قول ابن الحاجب منفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفى او شبهه لان الواقع بعد شبه النفى منفى وبقى النظر فى شيئين فى وجه رفع أفعل

---

(١) من ى . هنا

هنا الظاهر وفى وجه اشتراط هذه الشروط لذلك اما رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين .

احدهما ان أفعل هنا يعاقبه الفعل فاذا اقمت الفعل مقامه افاد ما افاد أفعل من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة كونه لا لايوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره .

قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صح ان يرفع الظاهر هنا كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى فى صلة أل يعنى من اجل ان كان القياس ان لا يعمل فى الماضى وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة وهو ان أل تقتضى الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهى انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان بالجملة والمفرد فهو بعد ها له جاذب للفعلية اما فى مسئلتنا فيبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدى معنى الوصف لاجاذب له الا أن يقال الاصل فى مكان المشتقات اذا أدى الفعل معناها وصح حلوله محلها أن يكون للفعل .

وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا لم يتساو التركيبان من حيث ان نفى الاحسنية يصدق بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجبية) الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفى ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكحل فى عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفى ان يكون حسنه كحسنه وهذا فيما أراه مكابرة .

وحاول بعض اجناسه(١) الانفصال بان ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد محتمل لان يكون كل عين زيد احسن ولان لايكون بان يكونا متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كل عين زيد احسن وأزيد كما تقدم ولان لايكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان فى الجملة وهو على مافيه اقرب من الاول للقبول .

وقد يقال ان قولك ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل وان كان منصبا على نفى الزيادة فى عين الرجل وهى تصدق بالمساواة ونقصانها من عين زيد فالمراد فى الاستعمال الاخير يوضح لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل

---

(١) كذا .

من زيد بقصد اثبات الافضلية له ، قال من نعلم من محققي التفسير في قوله(ومن اظلم ممن منع مساجد الله ، ومن اظلم ممن كذب) المعنى لا احد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه وقولك ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد وان كان منصبا على نفي المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الامرين حسب ما اخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال اوزاد عليه).

ولو قيل إن او بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق اولى فتأمله لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني تقضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك البحث البياني في قوله تعالى(وليس الذكر كالانثى) ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب من قصرها في الاستعمال على احد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا نحو الدابة الاجناس وان عمروا البيت في الاعلام بالغلبة هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يجمد على القواعد الجدلية .

الثاني من تعليل الجمهور لرفع افعل الظاهر انه لولم يرفع الظاهر ورفع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه والا فالفصل بالخبر اوبالمبتدأ اوالخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع احدهما بالآخر والفصل بين العائد ومعموله بالاجنبي لايجوز لانهما كالكلمة الواحدة قيل ولان افعل مع من كالمتضائفين ولا يفصل بينهما باجنبي على قول الجمهور ولابغيره الالضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير أن يتقدم احسن ويتأخر منه إما على تقدير أن يتقدم الكحل اويتأخر منه بان يقال ما رأيت رجلا الكحل احسن في عينه منه اوما رأيت رجلا احسن في عينه

منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

واجاب بدر الدين بن مالك ووافقه الحديثي بان فى تقديم الكحل تقديم غير الأهم لالضرورة اذ الامتناع من رفع افعل (التفضيل–١) الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو لامر استحسانى ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز ان تتخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو أهم وايراده فى الذكر أتم وذلك صفة مايستلزم صدق الكلام تخصيصه (نفى صفة رجل فى المسئلة باحسن ٢–) قال ألا ترى أنك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال لانه ما من راء الاوقد رأى رجلا ما فلما كان الصدق موقوفا(٣) على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص فى الاثبات دون مطلوبيته فى النفي لانه فى الاثبات يزيد الفائدة وفى النفى يصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضي ذلك جواز مثله فى الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصارى له قد يقال إن فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة، واجاب عن تأخير الكحل عن منه بانه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له أنك قد اوجبت على تقدير أن يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهو اذا تأخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو فى داره زيد وهل ذلك الامثل (فاوجس فى نفسه خيفة موسى) فى الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه فى نحو من ابوك لانه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ويصير مثل صاحبها فى الدار وينبغى ان يحمل قول الشيخ ابى عمرو فى تقدير تقديم منه على الكحل أنه يلزم منه عود الضمير على

---

(١) من شرح بدر الدين (٢) ليس فى الشرح (٣) كذا وفى الشرح المذكور فلما كان موقوف الصدق .

غير مذكور على انه بناه على قاعدة سيبويه التى ذكرناها .

فان قيل هذا التعليل لا يتأتى فى العبارة الثالثة وهى ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فان الرفع لايحصل به ذلك المحذور .

قلت هذه فرع الاولى فكما لا يجوز الرفع فى الاصل كذا فى الفرع ولان المحذور واقع فى التقدير .

وقال الرشيد سعيد قد جوزوا فى التقدير ما لا يجوز فى غيره .

قلت وان كان كذلك فجوابه فقها كأنت طالق غدا ولا تخرجى الا ان آذن لك لكن الاصل أن يكون المقدر كالملفوظ واعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد كاف فى المنع على ان ذلك مشكل اعنى تعلق منه باحسن فى اصل المسئلة اذا رفعت الكحل باحسن لما يلزم من تعدى فعل الظاهر الى مضمره وقد تقدم الكلام فيه ولعل الصفار أخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذى دخل عليه من هو كحل آخر غير الذى رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا ايضا يتأتى فيما اذا قدم الكحل ولم يذكره وجنح الى امر طويل خطابى ولا يتكلف له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم يجئ ولا غيره من التكلفات .

واعلم ان هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله واورد بعضهم على التعليل الثانى ما قلناه وانفصل بان سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين مسئلة الكحل بتزيينها (١) ومسئلة مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس لجواز الرفع محمل آخر .

وقد صرح الصفار بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكحل لماذكرناه وعلى تقدير تأخيره عنه مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا بان يكون الكحل مبتدأ أما اذا كان خبرا فيمتنع تأخير الكحل لماذكرناه ونظير هذه المسئلة على هذا التعليل من الحمل على احسن القبيحين مسئلة ما قام الازيدا اصحابك واصلها ما قام اصحابك الازيدا فدار الأمر بين التقديم

بين

(١) من ى و فى الاصل بترتيبها .

بين الرفع الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل لا يتقدم ومسئلة مررت بزيد ورجل آخر قائمين آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة ومسئلة هذا مقبلارجل آثروا مجئ الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح لرفع أقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابى عمرو فى قوله لولم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر لقصوره عن غيره اى لان الرفع بالابتدا قاصر عن الرفع على الفاعلية لاستلزام ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفع أفعل الظاهر فامره اخف ، ولرفع افعل الظاهر فى هذا المسئلة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وهى أن افعل اذا كان لتفضيل الشئ على نفسه فى موضعين فهى جارية على الاول فى المعنى مع رفعها الظاهر فترفعه اذ ذاك كما ترفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على غيره اذلاتقدر ان تفضل بها نفس الشي على نفسه، قال سيبويه ولكنك زعمت ان للكحل هنا عملا وهيئة ، يعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ، ليست له فى غيره فالمعنى مارأيت احدا (١) عاملا فى عينه الكحل من الحسن كعمله فى عين زيد وهذا فى التقدير كقوله ما رأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رأيت احدا يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا حسنا بالكحل كزيد ولايتأتى ذلك فى مررت برجل خير منك ابوه لان فيه أفعل صفة للأب لان تفضيل الاب على احد ممكن تخلصت الصفة لما بعد .

وذكر ابن فلاح فى (الكافى) تعليلين آخرين.

اولهما انها عملت فى الظاهر فى تفضيل الشيء على نفسه لان ذاك بالنسبة الى المعانى غالبا يجرى مجرى الضمائر فرفعته كما ترفع الضمير .

ثانيهما انه لما اتحد الفاضل والمفضول كأنه عمل فى شي واحد فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعة .

النظر الثانى فى وجه اشتراط تلك الشروط أما اشتراط الموصوف وهو فى عبارة ابن الحاجب فى قوله لشيء وفى عبارة (التسهيل) فى قوله

---

(١) فى الكتاب رجلا.

فصاحب أفعل ثقيل ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لأن الأسماء العاملة لابد لها من الاعتماد، واعترض بأن ذلك يكفى فيه النفى فتقول مـا احسن فى عين رجـل الكحل منه فى عين زيد كما تقول مـا قائم الزيد ان فرفع الوصف مكتفى به، واجيب بأن افعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لاينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب عند من اشترطه لأنها صفة جرت فى اللفظ عـلى غير من هى له ولا بد منه لانه الذى رفعته افعـل واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشىء على نفسه انما طريقه ذلك والنفى لامكان وقوع الفعل موقعه واغتنا ئـه عنه كما قررناه فى التعليل بمعاقبة الفعل وهو ينتظم بالشروط السابقة لك وقد تقدم ان بدر الدين ابن مالك اشترط الاجنبية فى مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية .

فان قلت فانت اذا قلت مارأيت رجلا احسن منه ابوه اورأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد يصـح وقوع الفعل موقعه .

فقد اجاب عنه بدر الدين بان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيدا فائدته ولو قلت فى الاول يحسن ابوه كحسنه لفاتت الدلالة على التفضيل اويحسنه ابوه اى يفوته لكنت قدجئت بغير الفعل الذى يبنى منه احسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل (١) عينه الكحل كحسنه او يحسن الكحل كحلا فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال فى المثال المستجمـع

---

(١) سقط التمثيل للمثال الثانى ونصه كما فى شرح بدر الدين وكذا القول فى نحو رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن مكان احسن فقلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيداويحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد فاتت الدلالة الخ ــ ح .

الشرائط وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذ الأفعل من او لأفعل فى جميع استعمالها لم اجد من شفى العليل فى هذه المسئلة والذى ينبغى ان يقال ان هذا ينبنى على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهى الصفة المشبهة فى لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغى اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تثنى وتجمع اذ ذاك وكذا اذا اصلت (١) لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ وان قلنا بالثانى فلاينبغى ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فائدة

قوله تعالى (حور مقصورات فى الخيام) قال الشيخ جلال الدين البلقينى فى رسالة لوالده هذه الآية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوه لان مقصورات معناه مجعولات فى القصور فلو جاء على الافراد لكان حور مقصورة فى الخيام كما قال (وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية) وكما قال (وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة) واما قوله تعالى (ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات) فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ولايجوز ان يكون بدلا لاالبدل انما يجيئ عند التعذر وقد نص النحاة على ان قوله تعالى (هدى للمتقين الذين يؤمنون) يجوز أن يكون الموصول تابعا وان يكون

(١) كذا ولعله اضيفت .

مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لابدل الا اذا تعذر كقوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع) لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون نعتا للصفة السابقة وهو افعل التفضيل فى قوله (خيرا منكن) لان نصوص النحاة على ان الصفة التى تنعت وينعت بها المشتقات فى اسماء الفاعلين واسماء المفعولين معنى ذلك لان خير اليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين ديقع نعتا ولا ينعت ولا يحسن أن يكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصص بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير وامتناعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير وهو المتبدل بهن والحال انما هو للتبدلات فبطل هذا وقوله تعالى (فيهن خيرات حسان) ان شئنا جعلناه من هذا .

والذى أقوله إن الوصف بكليهما وارد فى القرآن والسنة فمن الجمع فى السنة قوله عليه الصلوة والسلام « نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات » لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقوم فى جمع المرء وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ولكن الاكثر الافراد والله تعالى يمنحنا واياكم مزيد الامداد .

فكتب له والده رحمهما الله تعالى

ما نصه ، قد ذكرنا فى الدرس يوم الخميس (حور مقصورات فى الخيام) وذكرنا ايضا (فيهن خيرات حسان) وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بأنهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات ويكون قوله تعالى فى الخيام نظير قولك زيد محبوس فى المكان الفلانى فالخبر هو قولك محبوس .

واما قوله تعالى (فيهن خيرات حسان) فلأنه لما قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التى فى السورة من اولها الى آخرها والذى قبله من غير فاصل قوله (فيهما فاكهة ونخل ورمان فباى آلاء ربكما تكذبان

تكذبان) وأعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان .

واما ما فى (هل اتاك حديث الغاشية) فهو كالذى فى سورة القيامة ، واما مسلمات ففى بدليته كلام آخر ذكرناه وهو البدل المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير المستكن فى خيرا منكن .

واما حديث نساء كاسيات عاريات ، فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على مافى القرآن الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة واناض علينا جميعا النعمة ودفع عنا النقمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

كتب الشيخ جلال الدين البلقينى الى والده شيخ الاسلام سراج الدين رحمهما الله تعالى

الحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات اسعدالله مساءكم ، واذهب عنكم ما ساءكم ، يقول الفقير اصلح الله شأنه وازال عنه ماشانه ان الزمخشرى فى الكشاف وقع عليه تعقب من نيض الالطاف فى قوله تعالى (ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم فى الكتاب فى يتامى النساء) وذلك انه قال مافى محل الرفع اى يفتيكم الله والمتلوفى الكتاب فى يتامى (١) النساء قوله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى) وهو مثل قولك اعجبنى وقد ذكرته(٢) ويجوز ان يكون ما يتلى عليكم مبتدأ وفى الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كأنه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بمايتلى عليكم فى الكتاب ثم قال .

فان قلت بم تعلق قوله فى يتامى النساء .

قلت فى الوجه الاول هو صلة يتلى اى يتلى عليكم فى معناهن ، ويجوز أن يكون فى يتامى النساء بدلا من فيهن وأما فى الوجهين الاخيرين فبدل لا غير انتهى

---

(١) كذا وفى ى ، فى معنى النساء قوله الخ وفى الكشاف ، فى معنى اليتامى يعنى قوله — ح (٢) كذا خطأ — وفى الكشاف ، اعجبنى زيد وكرمه — ح .

كلامه .

وأقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما فاعلة البدليه من قوله فيهن والذى ذكره المعربون فى ذلك ومنهم العسكرى انما هو البدلية من قوله فى الكتاب وانما لا يصح بوجهين .

احدهما ان قوله فيهن فيه ضمير عائد على النساء فهو مقصود فى الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اى فى النساء واما قوله ومايتلى عليكم فى الكتاب ففيه تصريح بيتامى النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم فى النساء ويفتيكم المتلو فى الكتاب فى يتامى النساء فلاتصح البدلية حينئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال لان المسؤل عنه حكم النساء ونحوه الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم فى يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهى ان الله يفتى عباده فى امر النساء عموما ويفتيكم المتلو فى الكتاب فى يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال .

والوجه الثانى ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله فى يتامى النساء متعلق بجملة يفتيكم المتلو بناء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا تستقيم البدلية لامن الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فلما قدمناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من فى الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذى يتلى عليكم محفوظ فى الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل (وإنه فى ام الكتاب لدينا لعلى حكيم) .

فلايصح ان يبدل فى يتامى النساء من قوله فى الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه فى نية الطرح فيؤدى الى فوات الامر الذى سيق له والذى يتلى عليكم فى الكتاب على معنى انه تقرر فى الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى فى الكتاب على

سبيل

سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذى يتلى فى يتامى النساء فلم يقسم به فلا تصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا يصح له حينئذ أن تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق فى يتامى النساء بقوله يتلى عليكم فى الكتاب مع انهما إعرابان مخترعان لم يسبقه اليهما احد .

فالمسؤل عما مثل هذه الاعتراضات وهل هى صحيحة ام لا والله يديم انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم البأس .

فكتب اليه والده

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات اللهمَّ صل وسلم على سيدنا محمد سيد السادات من اهل الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه من سهل والطف ويسر اسعد الله صباحكم وادام سعدكم ونجاحكم لقد ابديتم افنانا وقلدتم امتنانا .

واقول فى الجواب والله الموفق للصواب .

إن قول الزمخشرى والمتلو فى الكتاب فى معنى اليتامى يعنى قوله وإن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى الآية التى فيها ذكر اليتامى فى الخوف أن لايقسط لهن وهى المذكور فيها (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) فيجوز أن يكون فى يتامى النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو فى الكتاب فى الآية التى فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) .

واذا اختصرت قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلو فى الكتاب فيهن وذلك المتلو هو فى الآية التى فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألك سائل عن المحجور عليهم العالم يفتيك فيهم والمقرر فى الجامع فى حجر الصبى وكان قد ذكر فى حجر الصبى ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر أن الجواب ليس اخص من السؤال بل هو مساوله، واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله فى اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على إعراب البدل وانما يتعلق بقوله

يتلى على غير البدل وما ذكرتموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من فى الكتاب لم يتعرض لها الزمخشرى والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية بما قررناه وهى متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن تم الكلام ثم اعترض بقوله والذى يتلى عليكم ثابت فى اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول وقال فى يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن فى المذكور فى قوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذكر فى اليتامى للاعلام بموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن وأقسم بما يتلى عليكم فى الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة، وجوز الزجاج أن يكون ما فى محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذى قدمته هو الذى ظهر لى بعد التأمل وهكذا يكون التوسل والفقير يرغب الى الله فى أن تكون خليقتى واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالى واصلح حال خليفتى وحالى آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين .

الاستغناء بالفتح المبين، فى الاستثناء فى «ولا اكبر الا فى كتاب مبين» للشيخ سراج الدين البلقينى رحمه الله تعالى

اما بعد حمد الله الذى جعل علما الشريعة هم اهل العلم المبين، واقامهم لحفظ الشرع المحمدى وفيهم الكتاب المستبين ومنحهم الثبات فى الدين، فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقين، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطق المتفلسفين ، وحفظ عقولهم السليمة من ردئ المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين والصلاة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين، وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق ، الفقير الى عفو الخلاق مجلس مولانا المعز الاشرف محب العلم والعلماء حبيب الاخيار الحلماء السيفى ملكتمر الماردانى بلغه الله فى الدنيا والآخرة حسن الامانى ، تغير بعض من حضر بما تفضل

من

من الاحسان وعمر فى حق محبه الفقير الى عفو الله عمر فلما وقع الكلام فى المتعه قال بعض الحاضرين قولا فمنعه ثم انتشر الكلام فى الاستدلال وظهر من المتحملين فى الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات يعلم السبل الى فهمها العلماء الاثبات منها (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الارض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين) ولم يكن فى عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع فى ذلك من اللغط وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم فى الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال وكان كاتبه ضيق عليه فى ذلك المجال الى ان ارحته بالانتقال الى الجواب فقلت والله الموفق للصواب .

الجواب عن ذلك من أوجه اربعة ومن تغيظ فقد قرر امره على المنازعه .

بغير علم وازمعه ، وهو أنه يجوز ان يكون الا بمعنى الواو والاستثناء من محذوف اومن قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر اومنقطع وفى اثناء ذلك كلام المتعصبين لاقامة الشر لا ينقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه فى ذلك ، وايضاح القول فيه والمسالك .

فاقول ، وجه الاشكال أن يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب اذ يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا فى كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت اوفتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو فى موضع الجر لامتناع الصرف فى اصغر ولا اكبر للصفة والوزن وحينئذ فيشكل مستثناء وهذا الاخير لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثانى وتمام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم الحذف وبتقديره فما هو ، وبلغنى من بعض العلماء الاعلام ان بعض

من حضر المجلس له مدة يسأله عن هذا السؤال بعينه وتردد له فى ذلك مرات فى اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندى علم من ذلك الا بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون ، ولما حصل الكلام فى ذلك فتح الله على على الفور باجوبة اربعة فاردت ان ارتبها بان اخرج الا عن الاستثناء الى العطف اواجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف فى ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعا ونصبا ولا لنفى الجنس وآخر ما ذكرت ان يكون الاستثناء منقطعا فلما اخذت فى الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل اولم يقل مثله فى القرآن العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح ، اما الاول ، فقد صرح جميع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى واما الثانى ، فقد ذكره جمع من المفسرين والمعربين فى قول الله تعالى فى سورة هود (الا ما شاء ربك) وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا فى كتاب مبين فقلت له فى الجواب الكلام فى تقدير الا بالواو ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير ولا لان التقدير حينئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الارض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين والمعنى كل كائن فى الارض وفى السماء وفى اصغر من ذلك وفى اكبر منه وفى كتاب مبين لا يعزب منه شئ عن ربك وعلى تقدير الواو ويصير التقدير وذلك أى وهو فى كتاب مبين وكان وقع من استشهادى فى المجلس ما قال الشاعر .

وكل اخ مفارقه اخوه   لعمر ابيك الا الفرقدان

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال فى القرآن وقال بعضهم الا بمعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر فى القرآن وهذا من العجب فقد حمل الاخفش على ذلك قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة

الا

الا الذين ظلموا منهم) واستشهد على ذلك بقول الشاعر .

وأرى لها دارا بأغدرة السيدان لم يدرس لها رسم
الا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم

اى وارى لها دارا ورمادا ، وقال الفراء فى قوله تعالى وحكى عنه ذلك مكى واستحسنه فقال قوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الارض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين) حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا فى كتاب متصلا بما قبله اوجب ان اشياء تعزب عن الله وهى فى كتاب مبين تعالى الله عن ذلك ، ومثله فى الانعام (ولا رطب ولا يابس) ولكن إلا وما بعدها منقطعة عما قبلها على اضمار بعد لا تقديره وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام فلا شئ يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتدأ فقال وهو فى كتاب مبين والا فى موضع الواو وهى مضمرة ، قال ، ابو محمد المكى عقب حكايته ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لايعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال مكى وكذلك قال قوم فى قوله تعالى (يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللمم) إن معناه واللمم .

قال مكى وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ، ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب واجود وكأنه قال لكن هو فى كتاب مبين وهذا احسن فى التأويل والاستعمال من قول صاحب الكشاف ان إلا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو ولا يعرف لحمل الكلام على المعروف المستعمل أولى والاضمار لا بد منه فى القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكر مكى ، وقد علمت منه امورا .

احدها ، ان الجرجانى جوز ما جوزناه .

الثانى ، ان مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو ، وعلى مكى فى ذلك اعتراض فقد سبق لك فى ذلك النقل عن

الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين أن إلا تأتي بمعنى الواو ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفها فقال ولا إلا خلافا للاخفش والفراء .

الثالث ، ان قوما خرجوا على ذلك الا اللم وظهر لك بذلك (لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم) عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو، واجاز الفراء أن تكون الا بمعنى الواو في قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك) .

فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصريين والفراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدران ذلك في كتاب الله تعالى بل وفيه الحذف ايضا كذلك من حكى عنه الفراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابو على الحسن ابن يحيى الجرجاني ، هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكى لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة ولله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي يأباها الكرام البررة مشيرا الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا أنا عن مقال الحق زائغ وهذه الآيات التي سيقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على ما نحن بصدده .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدر فنقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء اوالفتح على ان لا لنفي الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر وما يبعد وما يغيب ومنه الروض العازب (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) القراءة بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة اوعلى لفظ مثقال ذرة فتحا في موضع الجر لامتناع الصرف إشكال لان

قولك

قولك لا يعزب عنه شيء الا فى كتاب مشكل ، انتهى ما قرره الزمخشرى وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابى على الفارسى وان الرفع فى ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ ، وقد قال السخاوى شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبى رحمه الله تعالى .

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونبأ واصغر فارفعه واكبر فانصلا

عزب يعزب ويعزب اذا غاب ونأى وهما لغتان ومنه الارض العازبة والروض العازب البعيد . والوجه فى رفع اصغر الابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على نفى الجنس .

وقال ابو على فى الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور فى من مثقال وهو رفع كما فى كفى بالله .

وقال فى النصب انه معطوف على لفظ مثقال اوذرة الا انه لاينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك لايعزب عنه شيء الا فى كتاب وهذا فاسد انتهى .

وليس ما ذكره ابو على بفاسد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف او منقطعا كما هو الجوابان الباقيان وكأن الحامل لابى على الفارسى على ذلك بالنصب ايضا لنفى الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا على متقال واختلفوا فى آية يونس نظرا الى اختلاف حالتى العطف وهذا الحال ضعيف .

وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان القراءة سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق فى موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاتصال . ان فى آية سبا تخريجا قاله الزمخشرى يأتى ان شاء الله تعالى .

ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين وجزم به العكبرى فى اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء فى موضع جرلذرة اولمثقال على اللفظ ويقرء ان بالرفع

حملا على موضع من مثقال الا فى كتاب اى الا هو فى كتاب والاستثناء منقطع وقدمه صاحب (تبصرة المتذكر) فقال الا فى كتاب مبين منقطع .

وقال على الثانى جزم به الزمخشرى وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفى الجنس ورفعهما على الابتداء فعلى هذا ينبغى ان يقف على فى السماء والقول بان الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع فى القرآن العظيم ام لا وهى مسئلة معروفة لا نطول بذكرها .

واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف تقديره ولا شىء الا فى كتاب مبين ونظيره (ما فرطنا فى الكتاب من شىء – وكل شىء احصيناه كتابا – .

وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا او فتحا لان الكلام على ان الرفع للعطف على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعدلنا عن الاستثناء من المذكور الى مقدر مبتدأ دل عليه ماسبق ولا بدع فى حذف ما قد ولدلالة الكلام عليه ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى فى كل معلوم وان كل شىء مكتوب فى الكتاب وقد يجمع بينهما فى قوله تعالى (قال علمها عند ربى فى كتاب لا يضل ربى ولا ينسى) وفى قوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) .

وهذه الاوجه الاربعة التى فتح الله بها لا توجد مجموعة فى كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن قدره فى هذه الآية والثانى قد علمت من قاله والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب (تبصرة المتذكر) انه يجوز ان يكون الاستثناء (متصلا – [1] بما قبل قوله وما يعزب ويكون فى الآية تقديم وتأخير وترتيبها (وما تكون فى شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا فى كتاب الا كنا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه) الى ولا اكبر ، تلخيصه وما من شىء الا وهو فى اللوح المحفوظ

---

(١) من روح المعانى – ح

ونحن

ونحن نشاهده فى كل آن، ويجوز الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبن شئ عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب فى اللوح المحفوظ تلخيصه كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر، اما الوجه الاول، فليس هذا نظير، امر بهم الا الفتى الا العلاء بل عند قصد التأكيد فى نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا تقول قام القوم الازيدا الاجعفرا اذا قصدت التأكيد الا بالعطف فتقول والا جعفرا.

فان قيل. انما يكون ذلك فى الا التى للتأكيد وههنا قد لا يكون مقصودا فيكون كقول القائل ما قام الا زيدا الا عمرا.

قلت، لايصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا غير ان المستثنيين داخلان فى القوم ولو سكت عن احدهما لا نتفى بخلاف ما نحن فيه وايضا فلأنه يلزم مجازان، احدهما، بالتقديم والتأخير، والثانى تكرير.

واما الوجه، الثانى، فتفسير يعزب بيبين ويذهب لا يعرف انما المعروف فى عزب ماتقدم نعم قال الصغانى فى (العباب) قال ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تعزبه اى تذهب عزبته بالنكاح مثل قولك تمرضه اى تقوم عليه فى مرضه ثم قال الصغانى والتركيب يدل على تباعد وتنح فتفسيره بالظهور بعيد ولئن سلمناه فلاى شئ جمع بين الظهور والذهاب وكأنه قصد بذلك أن الغيب مكتوم مما يظهر منه ويذهب الافى كتاب مبين، وهذا المعنى قريب من علم كلام وقع للزمخشرى فى سورة سبأ لما وجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتدأ اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفى الجنس كقولك لاحول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما قبله، قال الزمخشرى.

فان قلت، هل يصح عطف المرفوع على مثقال ذرة كأنه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتأكيد النفى وعطف المفتوح

على ذرة بانه فتح فى موضع الجر لامتناع الصرف كأنه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر .

قلت ، يأبى ذلك حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير فى عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان تكتب فى اللوح المحفوظ لان اثباتها فى اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شئ ولا يزل عنه الا مسطورا فى اللوح انتهى ، ويمكن ان يجئ مثله هنا على تقدير حذف مضاف ،ولقائل ان يقول ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ والمحل ، فان قيل المانع ما سبق قلنا فقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء فى قوله تعالى (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين) فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويابس . قال الزمخشرى ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل فى حكمها كأنه قيل وما يسقط من شئ من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله الا فى كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى الا فى كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ، ويقال مثله هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال اوذرة وداخل فى حكمها كأنه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شئ وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا فى كتاب مبين التأكيد لما فهم من اثبات العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا فى كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الارض ولا فى السماء الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى علمه وهذا وجه آخر فى الآية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه ماتقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التى ذكرتها فى المجلس واوضحت القول فيها هنا تكمل فى الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اولا حبة ولا رطب ولا يابس برفعها

قال الزمخشري وفيه وجهان أن يكون عطفا على محل من ورقة اورفعا على (١) لارجل منهم ولا امرأة الا فى الدار، ومما وقع فى الكلام من غيرى أنه يجوز ان يكون الاستثناء فى ذلك روعى فيه ما راعى العربى بقوله .

فتى كملت خيراته غير انه   جواد فما يبقى من المال باقيا

فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الا الجود فما فيه عيب فانه قال كملت خيراته لكن ينقصه جوده ونظيره فى هذه الآيه إن كان يعزب عنه شيء فهو الذى فى كتاب مبين لكن الذى فى الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس فى اللفظ مايدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدى الى تكثير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس بنقص واما الذى فى الكتاب المبين فليس فى اللفظ مايدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان البارى جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير فى البيت انما هو على المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم فى الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلا بتقدير أن يكون من عطف الجمل الرفع على الاستيناف والفتح على أن لا التى لنفى الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب بيظهر او يكون من باب (٢) او يجعل منقطعا كما تقدم ويليها كون الا للعطف كما تقدم او للاستيناف من محذوف وقد وضح ان الذى تبادر الذهن اليه فى المجلس فتح من الرب الكريم فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين .

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن على بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب فى أماليه

حدثنا محمد بن القاسم الانبارى حدثنى ابى حدثنا محمد بن الجهم قال

(١) سقط هنا من النسختين، ما نصه من الكشاف – الابتداء وخبره الا فى كتاب مبين كقولك – ح (٢) بياض فى النسختين ح .

جمع الفراء سنة ست ومائتين وحججنا معه فلقينى خلاد بن عيسى المقرى فسألنى عن قوله تعالى(فيهن قاصرات الطرف) فقال لم جمع بعد قوله(فيهما عينان تجريان) فاجبته بما املى الفراء علينا فى كتابه أن فيهن للجنتين والجنتين لما قال(ولمن خاف مقام ربه جنتان) قال ومن دونهما جنتان فقال لى خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة خلاد وبجوابى وبانكاره على فردد الفراء فى نفسه شيئا ثم قال لى ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى(فان كان له اخوة' يريد فان كان له اخوان وقال(فقد صغت قلوبكما) يعنى فقد صغت قلباكما ، انتهى .

فى كتاب لب الالباب فى المسئلة والجواب
لابى الحسن ابن جنى من ابيات المعانى
قول الشاعر

انما زيدا الينا سائرا من مكان ضل فيه السائر
فهو يأتينا عشى فى سحر ماله فى يده اوعامر

باى شيء نصب زيدا وحقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكيف يلتئم ماله فى يده اوعامر وهذا العجز مباين للصدر وهى مسئلة عظمى وان احاط اللبيب بها علما .

والجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله إن شرط ونمى فعل ماض من قولهم نمى ينمى اى ارتفع قدرا وزيدا مفعول به وسائرا نصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهوضد الهدى والسائر فاعل وهوالذى نصب زيدا وتقديرة إن نمى السائر زيدا المعنى انه ارتفع به وهداه الينا فى حال كونه سائرا من مكان حارفيه وضل .

واما البيت الثانى فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ يأتى فعل مضارع ناعشا حال من الضمير فى الاتيان من نعشته انعشه اى رفعته ومنه قول الشاعر

وهو ابو حية النميرى .

اذا ما تعشناه على الرحل ينثنى مساليه عنه من وراء ومقدم

و مسالاه عطفاه و قد نصبها على الظرف لا نها فى معنى ناحيتيه الاتراه يقول من وراء و مقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل لا يستمسك فينثنى فى نا حيتيه من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المعانى وهو مما يسأل عنه وقوله فى البيت المتقدم ما له منصوب بقوله تاعشا اى رافعا ما له فى يده وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله اوعامر عطف على المضمر فى يأتى و طول الكلام سد مسد التأكيد و تقريب معنى هذين البيتين أن زيدا ضل فى مو ماة فهداه الينا السائر فيها فهو يأتى تاعشا اى رافعا مكتزا(١) ماله هو اوعامر ، والحمد لله انتهى .

ورد فى سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه ابى بكر بن محمد بن عقبة أسئلة فى النحو الى الشيخ جلال الدين البلقينى فكتب عليها

اما الاسئلة فسبعة

الاول زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع فقوله تعالى (فطفق مسحا بالسوق والاعناق) هل هو مقبول ام لا .

الثانى زعم الزمخشرى ان قوله تعالى فلما رأوه عارضا منصوب على التميز و تعقب ابى حيان له من المصيب منهما وذكر اقريبا من ذلك فى قوله تعالى (فسواهن سبع سموات) .

الثالث اين المخصوص بالمدح فيما انشده الزمخشرى فى سورة الصافات

لعمرى لئن انزفتمو أوصحوتموا لبئس الندامى كنتمو آل ابجرا

ومنه قول عائشة « كان لنا جيران من الانصار لنعم الجير ان كانوا » .

الرابع علام انتصب بصيرا فى قوله فجعلناه سميعا بصيرا .

الخامس من أى الضابر قول ابى الطيب .

---

(١) ى– مكبرا –

هو الجد حتى تفضل العين اختها وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

وقول المعرى .

هو الهجر حتى ما يلم خيال

السادس ما معنى من فى حديث « الا اخبركم بخيركم من شركم » وفى حديث « ما بال الكلب الاسود من الاحمر » وفى قول المعرى .

وان يك واديا من الشعر واحدا فغير خفى أثله من ثمامه

السابع ما اعراب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناضح وناثل

وقول المعرى .

وهم الناس فالحياة بهم سو ق فمن غابن ومن مغبون

واما الاجوبة

فقال اللهم ألهم الصواب .

اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط شىء وهو رد زعم ابن مالك لان هذه الآية ترد على ابن مالك .

والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطفق يمسح مسحا فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك فى (الكافيه الشافية والالفية) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين فى (شرح الالفية) بما يوقف عليه ان كلامه(١) وقد قال الشيخ ابو حيان هنا فى تفسيره طفق من افعال المقاربة للشروع فى الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر عليه اى فطفق يمسح مسحا انتهى .

وقد اعرب الزمخشرى قوله تعالى (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) كتاب الله عليكم مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدر مؤكد اى كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائى من انه

---

(١) كذا – ولعل فى كلامه –

يجوز

يجوز تقديم المفعول فى باب الإغراء بالظرف والمجرور مستدلا بهذه الآية إذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله اى الزموا كتاب الله فلايتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا مؤكدا كما ذكرناه .

واما السؤال الثانى فقال الشيخ ابوحيان فى سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من المفعول وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئى الطالع عليهم الذى فسره قوله عارضا .

وقال الزمخشرى فلما رأوه فى الضمير وجهان احدهما ان يرجع الى ما تعدنا وان يكون مبهما وقد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا واما حالا وهذا الوجه اعرب وافصح انتهى .

قال الشيخ ابوحيان وهذا الذى ذكر أنه اعرب وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذى يفسره ويوضحه التميز لايكون الا فى باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفى باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلا ما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمر الذى يفسره ما بعده فلم يذكروا فيه مفعول رأى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر المضمر ويوضحه أنتهى .

وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشرى فانه قال والضمير فى رأوه يحتمل ان يعود على العذاب ويحتمل ان يعود على الشيء المرئى فى الطالع عليهم وهو الذى فسره قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشرى لكن الزمخشرى افصح بالابهام والتميز والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذى قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقررة فى النحو .

واما آية البقرة فقال الشيخ ابوحيان فيها قال الزمخشرى والضمير فى فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير

متقدم الذكر وهذا الذى يفسره مابعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن او القصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئيها ومنه مايفسر بمفرد اى غير ٩٠ جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجرور برب والضمير المرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره مفسراله والضمير الذى ابدل منه مفسره وفى اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذلك نحو ضربتهم قومك وهذا الذى ذكره الزمخشرى ليس واحدا من هذه الضمائر التى سردناها الاان نحيل(١) فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسراله وهو الذى يقتضيه تشبيه الزمخشرى له بربه رجلا وانه ضمير مبهم ليس عائدا على شئ قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السماء والآخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذى استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وقد اعرب بعضهم سبع سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق اعاريب يتلخص فى نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبارين يعنى باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاشتقاق انتهى والتعقب المذكور فى سورة البقره نظير التعقب المذكور فى سورة الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله فى ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم وقد تعقب القطب فى حاشيته على الزمخشرى ذلك فقال قوله والضمير فى فسواهن ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير فى ربه رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد فى فسواهن

(١) كذا ولعله نجعل ـ

واما

واما السؤال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك فى (التسهيل) فى الكلام على المخصوص بقوله او يذكر قبلها معمولا للابتداء اولبعض نواسخه او بعد فاعلها مبتدأ اوخبر مبتدأ لا يظهر او أول معمولى فعل ناسخ، مثال المخصوص الذى ذكر قبلها معمولا للابتداء زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو بئس غلاما، ومثال المخصوص المعمول بعد نواسخ الابتداء فى باب كان قول الشاعر .

اذا أرسلونى عند بعدى حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

وفى باب إن قول الشاعر .

إن ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيره

وفى باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ، ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلها مبتدأ نعم الرجل زيد وبئس الغلام عمرو، وقوله اوخبر مبتدأ لايظهر قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الاعراب نسب الى سيبويه وممن نسبه الى سيبويه هذا المصنف فى الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدء واجب الاضمار واطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه فى (شرح التسهيل) ، ومثال كون المخصوص مذكورا بعد فاعلها اوأول معمولى فعل ناسخ هذا البيت المذكور فى السؤال لان كان من نواسخ الابتداء وقول زهير

يمينا لنعم السيد ان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم

وقد انشده الزمخشرى فى سورة الصافات فى تفسير قوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) حيث قال وينزفون على البناء للفعول من نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكر ان نزيف ومنزوف وقرئ ينزفون يعنى بكسر الزاى من أنزف الشارب اذا ذهب عقله اوشرابه قال الشاعر .

لعمرى لئن أنزفتمو اوصحوتمو لبئس الندامى كنتمو آل ابجرا

ومعناه صار ذا نزف ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح وأكب

الرجل وكبيته وحقيقتها داخل فى القشع والكب ، انتهى .

وأما حديث عائشة فان كان الذى فيه ذكر الهدية فهو فى الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخارى فى الهبة والرقاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ « الا انه قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البانهم » وفى الرقاق زيادة فيسقينا . ويقع فى بعض النسخ اسقاطه من الرقاق ولذلك لم يذكره المزى فى (الاطراف) ورواية مسلم فى آخر الكتاب كما فى الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة فى السؤال فقد يكون فى غير الصحيحين وفى (مسند) احمد (الا ان حولنا اهل ردم من الانصار جزاهم الله خيرا) وفى (ابن ماجة) عن ابى سلمة عن عائشة (غير انه كان لنا جيران من الانصار جيران صدق) .

وأما السؤال الرابع فجوابه ان جعل ان كانت بمعنى خلق فهما حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وان كانت بمعنى صير فقوله (سميعا) مفعول ثان وكذلك (بصيرا) لانها خبر ان فى الاصل فجاز جعل كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منهما مفعولا ثانيا .

وقد قال ابن مالك فى (التسهيل) باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبهما مفعولين ولايحذفان معا او احدهما الابدليل ولهما من التقديم والتأخير مالهما مجردين ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان ، انتهى وقد جاء فى خبر كان (وكان الله سميعا بصيرا ـ وكان الله عليما حكيما) فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول الثانى والثانى صفة كما فى قوله تعالى (فجعلناه هباء منثورا) ويجوز ان يجعلا فى معنى واحد على معنى مميز بين الاشياء اذلايحصل التمييز بين الاشياء غالبا الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا

« الرمان

« الرمان حلو حامض » بمعنى مز، فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك .

واما السؤال الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز أن يقال هو من القسم الخامس الذى ذكرناه من كلام الشيخ ابى حيان فى جواب السؤال الثانى وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك ذلك فى (التسهيل) فقال ويتقدم ايضا غير منوى التأخير ان جر برب اورفع بنعم اوشبهها اوباول المتنازعين اوابدل منه المفسر اوجعل خبره اوكان المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين .

قال الشيخ ابوحيان ومثال جعله خبرا قوله تعالى (ان هى الاحياتنا الدنيا) قال الزمخشرى هذا ضمير لايعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله إن الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه، هى النفس تحمل ماحملت(١) ، وهى العرب تقول ماشاءت

قال المصنف فى الشرح وقد حكى كلام الزمخشرى وهذا من جيد كلامه وفى تنظيره ، بهى النفس اوهى العرب ضعف ، لا مكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه .

قال الشيخ ابوحيان ولم يذكر اصحابنا فى الضمير الذى يفسره ما بعده ولا ينوى بالضمير التأخير أن يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام .

واما ما ذهب اليه المصنف من ان هى يفسرها هوحياتنا الدنيا الذى هوالخبر فهوفاسد لانه اذا فسره الخبر والخبر مضاف لشئ وموصوف لشئ كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ماحياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا علامنا العالم لانه يؤدى الى انه لايستفاد من الخبر الا مايستفاد من

---

(١) مثل له بعضهم بقوله ، هى النفس ما حملتها تتحمل – .

المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار ومالكها وسيد الجارية مالكها وليس فى كلام الزمخشرى مايدل على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هى موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذى هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعنى ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى .

وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشرى ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته فى تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المجعول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبى هو الجد الى آخره معناه الجد اى الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعرى ، هو الهجر ، معناه الهجر اى الكامل الهجر بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال فتى ألم خيال لم يكمل الهجر فهذا ما ظهر لى،وفوق كل ذى علم عليم .

واما السؤال السادس فالحديث باللفظ الاول (١) واما الثانى فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوى عن ابى ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا قام احدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قلت يا اباذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخى سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتنى فقال الكلب الاسود شيطان) رواه مسلم وهى فى المثال الاول للفصل قال ابن هشام فى (المغنى) فى اقسام من الثانى عشر الفصل وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو(والله يعلم المفسد من المصلح ، حتى يميز الخبيث من الطيب) قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان مازوميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التميز والظاهر ان من فى الآيتين للابتداء اوبمعنى عن وقد اقر الشيخ ابوحيان فى (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف فى الشرح واردت بذلك الفصل الى دخولها على ثانى المتضادين نحو(والله يعلم المفسد من المصلح ، وحتى يميز الخبيث من الطيب)

---

(١) بياض فى النسختين .

ومنه قول الشاعر .

فان الهوى دواء الذى الجهل من جهله

انتهى قال الشيخ ومنه (لا يعرف قتيلا من قتير ـ ١) وليس من شرطها الدخول على المتضادين بل تدخل على المتباينين يقول لايعرف زيدا من عمرو انتهى كلام الشيخ فى (شرح التسهيل) وعلى هذا فتكون فى قول عبدالله بن الصامت للفصل ايضا ، اى ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر ،ويحتمل ان تكون بمعنى عن وكذلك هى فى بيت المعرى فى قوله

فغير خفى أثله من ثمامه

واما السؤال السابع فى إعراب قول ابى جحيفة « فمن ناضح ونائل » فقد سألنى عنه من مدة بعض المغاربة يقال له العفيصى المقيمين عندنا بالقاهرة وقد توجه الآن للمغرب وظهر لى فى إعرابه انه بدل تفصيل على تقدير فانقسموا قسمين من ناضح ونائل لان فى رواية فرأيت الناس يبتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه واللفظان فى (مسلم) فى كتاب الصلاة فى ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر .

قوم اذاسمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره او سافع

قال النحاة يريد وسافع لان البدل التفصيلى لا يعطف الا بالواو انتهى

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

---

(١) كذا فى النسختين وفى التاج فى دبر، وقيل ـ ما يعرف قبيلا من دبير ح .

(كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستانى ما نصه)

الى كعبة الآداب تأتى الرسائل ومن علمه الوافى تحل المسائل
إمام حوى علما وفخرا وسوددا فاصبح مقصودا وكل وسائل
فكاتب سر الملك عالم عصره بمذهب نعمان وما ثم مماثل
فان أشكلت يوما امور فلذ به فمن علمه التهذيب والفضل شامل
نهاية كل الناس عند اجتماعهم بحضرته الا صغا لما هو قائل
فيبدى سؤالا ثم يذكر حله ألا فاعجبوا هذا مجيب وسائل
هو البدر ان لاقيته بمحاسن هو الليث فى كر وفر يعامل

ما قول إمام اهل الادب ومالك زمام معالى الرتب . وخليفة النعمان فى هذا العصر، ومن باقلامه وإقدامه يحصل الفتح والنصر، فى بيتين وقعا لابى تمام، مدح بهما المعتصم الامام، لما صلب بعض الخوارج، العائجين عن الشرائع والمناهج .

وهما

ولقد شفيت النفس من برحائها أن صار بابك جار مازيار
ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كاثنين(١) ثان اذهما فى الغار

قال الصفدى قد غلط ابو تمام فى هذا التركيب لانه انما يقال ثانى اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولاثلاثة ثالث ولا اربعة رابع، ولما وقف المملوك على هذا التغليط استبعد وقوع مثله من ابى تمام، وخاض فكره فى الجواب وعام، وخطر للملوك أن المراد غير ما فهم الصفدى وقصد عرض ذلك على من من علومه تقتبس وبكلامه تقتدى، وهو أن فى الكلام تقديما وتأخيرا وتقليبا للتركيب وتغييرا ،وهو أن التقدير ولم يكن كاثنين اذهما فى الغار ثان، وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان، والمراد أنه لم تكن كهذه القضية قضية اخرى، وكلام ابى تمام بهذا المعنى احرى، وحصل بهذا القلب مراعاة للقافية، ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبكم الذى منه

(١) كذا ـ وفى ديوانه لاثنين ـ ح .

الشفاء والعافية ، ولم يعرج ابو تمام على مراعاة الآية ، حتى نسب كلامه الى الغلط الواضح لاولى البداية ، وايضاحه انه لم يوجد كثاني اثنين اذ هما في الغار حال ثانى ، والمسؤل ايضاح ما فى هذا التغليط والتصويب من المعانى ادام الله لكم المعالى ، واجزل عليكم الفضل المتوالى .

(فكتب اليه البدر الكلستانى مجيبا بما نصه)

أتتنى ابيات تموج بلاغة   وفيها على بحر العلوم ذلائل
ونظمها صدر الزمان وعينه   حلال المعانى والمعالى جلائل
هو الحبر نجل الحبر حاوو جيزه   بسيط المعانى للفضائل شامل
اذا هز اقلام الفصاحة تنجلى   مسائل فيها من فنون مسايل
وما لك فقه الشافعى باسره   اصولا فروعا واحد الايشاكل
ونادى له فى كل نادخصاله   ألا فى سبيل المجد ما انا فاعل
له القول الوضاح فى كل مشكل   وفضاح نفس يوم تأتى تجادل

أتانى ما اتحف به ملك البلاغة ومالك المعانى ، فاطربنى بنسيج وحده واغنانى، عن المثالث والمثانى ، أوفى الله كأسه ، وطيب أنفاسه ، اما الصفدى المغلط فغالط فى واضح ، واعتراضه فاضح ، وقد صفد ناقص (١) ذهنه عند الكلام فى حل تركيب استاذ الادباء ابى تمام ، حيث لم يفرق بين كثانى اثنين ثان وبين كثانى اثنين والفرق ظاهر عند سمع عارعن الآفة ، اذالاول تركيب جملة والثانى تركيب اضافة ، وظهور النون جعلها كالضب والنون، فزال هذا الوهم اللفظى العارى من المعنى ، بمجرد المبنى والمبنى ، والذى يقضى منه العجب ان المخطىء فى الظاهر كيف يعد من محققى الادب .

واما حل مبناه وبيان معناه فالظاهر من المقصود، ما يقول العبد وهو محمود ، ان ثانيه خبر ثان لصار ولكن جعل من قبيل « اعط القوس باريها » فى

---

(١) بها مش ى ـ لعله ناهض لانه يطلق على الخادم وعلى فرج الطائر المنتهى للطيران والاول اولى بالاعتبار .

ترك النصب اذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولم يكن بمعنى لم يصر لقربه سباق أن صار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصر ثانيه كثانى اثنين اذ هما فى الغار لانهما تجاورا فى العلو لا فى الغور والغرض ان نصب مصلوبه بالارتفاع لكن فى الصلب وهو من التهكم المليح .

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن ميلق نقلت
من خط الشيخ كمال الدين الشمنى والد شيخنا

سئل الشيخ بدرالدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا) الآية والبحث عن تركيبها .

فاجاب أن الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين وبينهما حد اوسط هو تال فى الصغرى مقدم فى الكبرى وذلك يستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى وهو «ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون» وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق ملزوما لتوليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال، قال وعندى فيه ثلاثة اجوبة .

احدها لا نسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط ولا نسلم أن الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى (ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون) فان قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق لاسمعهم وذلك الاسماع(١) لتولوا ولم يومنوا مبالغة فى بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو فى الجملة الاولى بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفى

(١) لعله سقط ولو اسمعهم ذلك الاسماع ـ ح .

الجملة

الجملة الثانية بمعنى ولوا سمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا فى الايمان لتولوا وارتدوا ولاشك أن اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما .

الجواب الثانى سلمنا اتحاد الاوسط لكن لا نسلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى جماعة من المتأخرين فان قالوا لايلزم من صدق كلما كان، ب ا ب ج د ، وكل ما كان ج د، فهو صدق كل ما كان ، ا ب فهو(١) لان الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط فى نفس الامر والصغرى تدل على صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر الاصغر وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير ولم قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا فى الآية الكريمة فتنزل قوله تعالى « ولو اسمعهم لتولوا » على ان التولى لازم للاسماع فى نفس الامر (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فيلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه ورفع التلازم فى قوله تعالى (ولو اسمعهم لتولوا) ومعاندة اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال .

الجواب الثالث سلمنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى الامام ومن تبعه لكن لا نسلم أن فى اللازم عنه فى الآية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خير التولوا .

فان قلت ، فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولى فيكون ملزوما له .

قلت ، لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا ونقيضه لان المحال لايستبعدان يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى اعلم .

---

(١) كذا وحروف هذا القياس لاتخلو عن شيء

الادكار بالمسائل الفقهية لابى القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى النحوى رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجى النحوى رحمه الله تعالى اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا وإياك ووفقنا فيما نحاول لدينا ودنيا للرشاد ورزقنا علما نقرن به عملا يقرب منه ونزلف لديه إنه سميع بصير وعلى ما يشاء قدير .

فانك اذكرتنى بالمسئلة التى سألت عنها فى البيت الذى سئل الكسائى عنه وهو قوله .

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق واظلم

وتفسيرى وجه الطلاق النصب فى ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاقى بها النحويون ويسأل عنها متادبوا الفقهاء وكنت جمعتها قديما .

منها مسائل ذكر لى ابوبكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوى أنه اجتمع هو وابو الحسن بن كيسان مع ابى العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها .

ومنها مسائل ذكر لى ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها .

ومنها مسائل منثورة جمعت بعضها عن شيوخى شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحببت أن اجمعها فى هذا الكتاب واسميه (كتاب الادكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت ذلك حين نشطتنى له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها ومسئلة الكسائى التى جرى ذكرها وجعلته نهاية فى الاختصار وموجزا غاية الايجاز لئلا يطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مسئلة الجزاء

قال اذا قال الرجل لامراته إن اعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فانت طالق

طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدا بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة لانه ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة السؤال فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب فى الحقيقة وليس ههنا اضمار الفاء لان جواب كل سؤال قد تقدم قبله فصار مثل قولك أقوم إن قمت ألا ترى انه لايلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبدوبه ، وكذلك إن قال لرجل إن اعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدى حر فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم تكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية من غير سؤال ولاعدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك إن وعده من غير سؤال ثم اعطاه .

مسئلة

فان قال لها إن سألتنى إن اعطيتك إن وعدتك فانت طالق فهو مضمر للفاء فى الجزاء الثانى لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كأنه قال ان سألتنى فان اعطيتك إن وعدتك فانت طالق ولا يضمر الفاء فى الجزاء الثالث لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها كأنه قال إن سألتنى فان اعطيتك بعد أن اعدك فانت طالق فهى من جهة الطلاق ووقوعه فى الترتيب مثل الاولى إلا انها فى تقدير الفاء واضمارها تخالفها فان اعطاها من غير سؤال لم تطلق وإن وعدها ولم يعطها لم تطلق وإن وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سؤال لم تطلق .

وكذلك اذا قال لعبده إن سألتنى فان اعطيتك إن وعدتك فانت حر وكذلك تضمر الفاء فى الجزاء الثانى كأنه قال ان سألتنى فان اعطيتك إن وعدتك فانت حر .

مسئلة

فان قال إن سألتنى إن وعدتك إن اعطيتك فانت طالق فهو مضمر للفاء فى ذلك كله لانه قد اوقع كل شيء فى موضعه لان السؤال يكون ثم

العدة ثم العطية كأنه قال إن سألتنى فان وعدتك فان اعطيتك فانت طالق وهذه المسائل الثلاث فى ترتيب وقوع الطلاق سواء وفى تقدير العربية مختلفة .

مسئلة

فان قال لها ان اجنبت منك إجنابة فان اغتسلت فى الحمام فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة فى الحمام فانها تطلق واحدة لان الاغتسال فى الحمام مشترط مع الاجناب فلايقع الطلاق حتى يقعا معا .

مسئلة

فان قال كلما اجنبت منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتردد مع كل اجنابة والمعنى انت طالق إن مات فلان بعدد كل اجنابة اجنبت منك ، وكذلك إن سقط الحائط وإن قام زيد يجرى هذا المجرى لانه ليس مما يتكرر ، وقد قال بعض الفقهاء فى قوله كلما اجنبت منك إجنابة فان اغتسلت فى الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل فى الحمام مرة واحدة فانها تطلق ثلاثا وجعله بمنزلة الفعل الذى لا يتردد ، هذا غلط لان الفعل اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه فلايقع الطلاق حتى يقعا معا .

مسئلة

اذا قال لها إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طالق فانها تطلق باحد الفعلين لان المعنى إن كلمتك فانت طالق وإن دخلت دارك فانت طالق لانه تكرر إن مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانهما شرطان وكذلك إن قال لها ان كلمتك وإن دخلت دارك فعبدى حر فانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا اذا وقعا معا ازم .

مسئلة

اذا قال لها إن دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر إن دخل ولم يكلمها لم تطلق وإن كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بايهما بدأ بالكلام أم بالدخول اى ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل اوله، الا ترى انك تقول رأيت زيدا وعمرا فيجوز أن يكون عمر وفى الرؤية قبل زيد قال الله تعالى (واسجدى واركعى) وكذلك إن قال لعبده إن دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لايعتق الابوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لافرق بينهما فى وقوع الاول قبل الثانى اوالثانى قبل الأول .

مسئلة

إن قال لها إن دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لاتطلق الابوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما فى الشرط فلاتطلق حتى يدخل الدار اولا ثم يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لايعتق لان المعطوف بالفاء لايكون الا بعد الاول وكذلك ثم .

مسئلة

فان قال لها إن كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من الفعلين وإن لم يكرر إن فايهما وقع طلقت لان او لاحد الشيئين وهو بمنزلة قولك إن كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما فى وقوع الطلاق وكذلك فى العتاق اذا قال إن كلمت زيدا او دخلت الدار فعبدى حر عتق بواحد منهما وإن وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثنان اجدر أن يقع بهما .

مسئلة

اذا قال لها أنت طالق وإن دخلت الدار طلقت فى وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق إن لم ادخل الدار وإن دخلتها لان الواو عاطفة على كلام محذوف ، وكذلك اذا قال عبدى حر وإن دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدى حر وإن لم ادخل دارك وإن دخلتها ، وكذلك اذا قال عبدى حر وإن لم ادخل دارك عتق لوقته على ما ذكرت لك .

مسئلة

فان قال لها أنت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار أما إن فشرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها وأما اذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فهى تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن واذا فى هذا الموضع فى وقوع الطلاق ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها فى هذا المعنى ستمر بك إن شاء الله تعالى .

مسئلة

فان قال لها أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل أن دخلت الدار ولأن دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذى من اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان فى باب إن وهى تطلق اذا فتح أن كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها فى وقته ، وكذلك اذا شدد أن وفتحها فقال انت طالق أنك دخلت الدار طلقت اوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت ، وشرح ذلك انه لو بلغه أنها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها فى الحقيقة فقال لها انت طالق ثلاثا فقالت له لم طلقتنى فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت إنى لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بما نع من وقوعه ، وكذلك اذا قال لها انت طالق أن دخلت دار زيد فكأنه طلقها ثم خبر بالعلة التى من اجلها طلقها

والسبب

والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق ، وكذلك لو قال لها انت طالق إنك دخلت الدار فكسر إن وشددها طلقت وهذا لم يخبرها بالعلة التى من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منقطع عن الاول وكأنه خبرها بما ليس مما هما فيه بشئ فالاخبار به والامساك عنه سواء اذ ليس بشرط للطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر إن وتشديدها وبين فتحها وتشديدها وفتحها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك .

مسئلة

فان قال لها أنت طالق ان(١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهى فى تقدير انت طالق امس فالطلاق يقع بها وذكره المضى لغو وهذا فى اللغة كلام متناقض تدنقض آخره اوله اللهم الا أن يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ثم خبرها الآن بما كان منه فى ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها انت طالق ان(١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله دخلت دار زيد فسواء هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق اذ دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق اذ دخلت دار زيد وانت طالق امس كلاما مستحيلا لانه متناقض كأنه قال طلقتك امس واما قوله أطلقك امس فمحال لا تتقاض أوله بآخره واما قوله طلقتك امس فان كان تدفعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما كذب فى اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء فى ذلك .

مسئلة

اذا قال كلما دعوتك فان اجبتنى فعبدى حر فدعاه ثلاث مرات واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشترطة مع الدعاء وهى تتردد

---

(١) كذا ولعله إذ كما يدل عليه ما يأتى ـ ح .

فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة . وكذلك اذا قال لامرأته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فناداها ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة .

مسئلة

انشد الكسائى

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم ... وإن تخرقي ياهند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم
فبيني بها إن كنت غير رفيقة ... ومـا لامرىء بعد الثلاث تقدم

اما قوله انت طلاق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اى عادل ورجل صوم اى صائم وفطر وزور اى مفطر وزائر كما قال الله عز وجل (أن اصبح ماؤكم غورا) اى غائرا وقد يقع المصدر فى موضع اسم المفعول أيضا كما قيل رجل رضى اى مرضى فكأنه قال انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتهـا عـلى لفظ واحد مفرد فى الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع .

انشدنا ابوعبدالله نفطويه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي .

طمعت بليلى أن تريـع وانمـا ... تقطع اعناق الرجال المطامع
وبايعت ليـلى فى خلاء ولم يكن ... شهود عـلى ليـلى عدول مقانـع

فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانـع كما ترى .

الوجه الثانى فى قوله فانت طلاق أن يكون حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى اقبلنا فيها) يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكذلك اراد انت ذات طلاق فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه .

قالت

قالت الخنساء

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت   فانما هـي إقبال وإدبار

اى ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك منها مجازا واتساعا وانشد سيبويه .

وكيف اواصل من اصبحت   خلالته كابي مرحب

يريد كخلالة ابي مرحب والخلالة الصداقة ، واما قوله والطلاق عزيمة ثلاثا فانه اذا نصب الثلاث فكأنه قال فانت طالق يوقع بها الثلاث ويكون قوله والطلاق عزيمة مني جداغير لغو اذا قال فانت طالق والطلاق عزيمة برفع ثلاث فكأنه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث اى الطلاق ثلاث اى الذى بمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خبرا ثانيا عن الطلاق اوموضحا للعزيمة وإن شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذى ذكرته اونويته عزيمة ثلاث ففسره بهذا ودليل هذا اذا نوى الثلاث ودليل قصد الثلاث قوله فى البيت الذى بعده فبينى بها فهذا يدل على انه اراد الثلاث والبينونة ويجوز نصب عزيمة اذا رفع الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فينتصب على اضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث اعزم ذلك عزيمة ويجوز ان يكون تقدير قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبا احسن منه ماشيا وكما تقول هذا بسرا اطيب منه رطبا واما قوله ومن يخرق اعق واظلم فمن كلام الشعر لايجوز فى منثور الكلام والله اعلم ، هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين .

مسئلة

فيها الكلام على نصب ضبة فى قول صاحب (المنهاج) (وما ضبب بذهب اوفضة ضبة كبيرة لزينة حرم) تحرير الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له .

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط والدى رحمه الله ما صورته ، الحمد لله ، مسئلة ، عرض الاجتماع ببعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لى ان بعض اصحابنا الشافعية سأله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما ضبب بذهب اوفضة ضبة كبيرة لزينة حرم ، وقال اعزه الله واخبرنى يعنى السائل ان الاصحاب اختلفوا فى وجه نصب ضبة وأن بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان ضبة اووان كان ضبة وقال بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيبا ضبة وقال بعضهم هوآلة وقال بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك ، وقد ظهر لى على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربى ان هذه الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة اووان كان ضبة فغنى عن الجواب لانه يلزم منه عود الضمير فى كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء المضبب فيكون المعنى وماضبب وكان المضبب ضبة اووان كان المضبب ضبة ولا يخفى فساده سواء جعلت كان تامة اوناقصة والواوعاطفة اوللحال ، هذا كلام الشيخ سلمه الله تعالى وقد اقتضى امرين .

احدهما ، بان اسم كان المقدرة ضمير .

والثانى ، انه عائد على ما الواقع على المضبب وكل منهما ليس بلازم اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره .

واما الثانى فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان عائدا على الضبة المفهومة من قوله وما ضبب لان نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى (فمن عفى له من اخيه شئ فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان) فعفى يستلزم عافيا والضمير فى اليه عائد عليه ، وكقوله .

لكالرجل الحادى وقد منع الضحى وطير المنايا فوقهن اواقع

فالحادى يستلزم إبلا محدوة وضمير فوقهن عائد عليهن . اذا تقرر ذلك فقد حذف

كان

كان واسمها ظاهرا قدرناه اوضميرا وبقى خبرها .

فان اعترض معترض بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو .

اجبنا بانه يكفينا فى التخريج وقوعه فى كلام العرب وإن كان قليلا فقد خرج سيبويه رحمه الله تعالى قول الراجز .

من لد شولا فالى اتلائها

على ان التقدير من لدان كانت شولا وامكننا ان نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ان نقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت واسمها بعد ان وبقى خبرها ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذى هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع إن وانما الخلاف فى غيرها من ادوات الشرط .

واشترط ابن عصفور والابذى تعويض لا من الفعل المحذوف قال فى (الارتشاف) وليس بشىء ومن امثلة حذف الشرط مع إن بدون لا قوله تعالى(فلم تقتلوهم) تقديره والله اعلم إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى(فالله هو الولى) تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى بحق وقوله تعالى (يا عبادى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون) اى ان لم يتأت ان تخلصوا العبادة لى فى ارض فاياى فى غيرها فاعبدون وهذا هو الانسب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضبب بالذهب اوالفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله لما اختصر مافى (المحرر) وحذف اولا كان واسمها ذكر الشرط ثم قوله فى رد هذا الوجه سواء جعلت كان تامة اوناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوب بها فتأمل، هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع فى ذكر كلام المعترض على بقية الاوجه،ثم قال واما قول

من قال تضبيبا ضبة فليس بشيء لانه لم يعرب ضبة وانما اكد الفعل بمصدره القياسي وابقى الضبة على حالها .

واما قول من قال انضبة مفعول مطلق لأنه آلة التضبيب او توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر و نصبها مفعولا مطلقا فشبهته قوية جدا لان لفظ ضبة موافق فى المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست بآلة للتضبيب لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولاتقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرقع بها الاناء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صيره المضبب بفعله فيه ضبة ففعله فيه يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لاتسمى ضبة ولوسلمنا انها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادِر كالالات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده لان المعانى لا توصف بكبر ولا صغر وانما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعانى .

واذ اصح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية لان معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وأدب على المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لان المولد اذا اضيف الى الفروع اوغيرها يعذرفى ارتكابه لغته المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان العربى دائما صعب عليه لانه لايقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربى عذرناه ولاجناح عليه ، انتهى

واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو فى تعليل كونه مطلقا بجعله آلة واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاق له فى الاشتقاق وان كان اسم عين حاملا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى (والله انبتكم من الارض نباتا) فقد انتصب نباتا على انه

مفعول مطلق وليس بآلة بل الذبابات ذات حاصلة بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب فيه ونظر (المحكم» والصحاح »وتهذيب اللغة) وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان الباء فى بذهب بمعنى من البانية ارتكبه على مذهب كوفى وضبة منصوب على اسقاط الخافض اما من باب.

امرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وهو ظاهر ولا يرد على با دخاله فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا فى ضبط افعال باب أمرته كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر واصل الثانى منهما حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو اولى من ان يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر.

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علىّ اذا حرام

على اسقاط الخافض لان هذا يحفظ ولا يقاس عليه وارتكابه يخلص من مشكلات كثيرة ودعوا اما قل ضررا من دعوى اللحن لعالم ويكون بذهب فى موضع نصب على الحال من النكرة المتقدمة عليها لانه لو تأخر كان صفة لها والباء بمعنى من البيانية والتقدير،وماضبب بضبة من ذهب او فضة كبيرة لزينة حرم ويمكن ان يدعى أنه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدأ وهى موصولة صلتها جملة ضبب وفى ضبب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من باب أمر او اعطى وجملة حرم خبره.

فان قلت، لا يصح ان يكون حرم خبرا عن ما لان ما واقعة على المضبب والمضبب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال.

قلت، هو على حذف مضاف اى واستعمال ماضبب حرام على المكلف وكذلك يقدر فى كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام

ولا بحلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا للعلم به ، هذا آخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى .

مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله به

قال في قول النحاة كان زيد قائما ابحاث ،

الاول ، انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك ،

والجواب ، ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل لا لام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له .

الثاني ، ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فاين سبب التقرير فكيف يفيد التقرير .

والجواب ، انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها وضعوا له صيغا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام واستقر فيه الى غير ذلك اويأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى (اولئك على هدى من ربهم) فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير .

الثالث ، لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور ضرورة ،

الجواب

الجواب، ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها فى نفس الامر كما مرت الاشارة اليه .

الرابع انه اذا قيل زيد قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيىء كان .

الجواب لا نسلم انه يفيد الغرض الذى هو بيان تمكن الفاعل فى صفة لابيان تمكن الصفة فبينهما بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعين الطريق وهو خارج من قانون التوجيه .

تنبيه

انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفته يقولون كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصدوا إفادة النسبة بينهما .

الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فما المراد من الفاعل فى قولهم لتقرير الفاعل على صفة .

الجواب ان كان لما تعلق به ورفعه يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمى اسم كان ايضا .

السادس انه يدل على الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب فى قولك ضرب زيد قائما على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة .

الجواب ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه كما عرفته هو الدلالة على تمكن الموصوف فى صفته فيكون هو العمدة ونصب الذهن ومطرح نظر العقل لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص فهى وسيلة الى ذلك المقصود وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئى فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية(١) الحدث عدم اعتبار الحدث

---

(١) كذا ولعله مسلوبية ـ ح .

قصدا فاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى لانهم لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق ينصرف الى الكمال من قبيل المثل السائر يشعر بما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث .

السابع ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السر فى تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه .

الجواب ان الكون لما ذكر اولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه .

تنبيه

ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون أصالة وكذا الحال فى متعلقات افعال القلوب وانت خبير بانه لا استبعاد فى كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار .

الثامن انه يدل على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السر فى سلب الحدث فيه دون غيره .

الجواب ان سائر الافعال المعنى متحصل فى نفسه دون الافعال الناقصة

فان قلت ما السر فى عدم تحصل معنى كان مع انه دال عليه

قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضى ان يكون حاصلا منه بنفسه كالحروف .

فان قلت تحصل معنى سائر الافعال مسلم فى المعانى الافرادية لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة فى المعانى التركيبية وكلامنا فيها .

قلت الحق ماذكرته لكن لما كان معانى سائر الافعال معتدا بها فى حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتدا بها فى حالة التركيب بخلاف

معانى

معانى الافعال الناقصة كما اومأنا اليه قالوا سلب الحدث فيها دون غيرها .

التاسع ان المراد أن الكون المخصوص فى كان زيد قائما ما هو وجود زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه .

الجواب ان الحصر حينئذ عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق لا ينحصر فى المسند كما بيناه .

فان قلت أليس يوجب وجود النسبة فى الخارج فانه يدل على الزمان الماضى .

قلت إن الزمان الماضى ظرف لمتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف لنفسها لا لوجودها .

العاشر إن كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغى ان يتأخر عن القيام فلاى شيء صدروا بكان .

قلت لان الغرض الاصلى من استعمال كان ليس الابيان تمكن الفاعل فى صفته وان كان له دلالة على الظرفية ضمنا فقدم الاعتبار(١) الباعث القوى .

فان قلت لا شك ان القيام قيد داخل فى الكون المخصوص فما معنى قولهم كان قيد للقيام باعتبار دلالته على الزمان الماضى فما التوفيق بين المعقول والمنقول .

قلت اولا الاصل فى مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل، وثانيا أن كون كان قيدا للقيام باعتبار التحقق والمآل وكون القيام قيد الكان باعتبار الظاهر المتبادر فلامنافاة بينهما .

فان قلت اذا كان القيام قيد الكان فينبغى ان يقيد به. ون ذلك القيد لترتيب الفائدة لا لتحصيلها .

قلت انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلابد منه لفظا اوتقديرا كما فى افعال القلوب .

الحادى عشر أن كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام واذا

(١) كذا

كان دالا على كون زيد تاما يكون من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل فيهما فما السرفى جعل احدهما تاما دون الآخر .

والجواب أن التأمل الصادق فى معناهما يطلع على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به، والثانى يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثانى عشر أن القوم اختلفوا فى انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظى اويمكن الترجيح بالحمل على الصواب .

الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو يرجع الى التفسير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصلى فى دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا شبهة .

قال شيخنا نفع الله به هذا بعض ماسنح لى فى هذا المقام والله اعلم.

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي ايده الله تعالى

قال رضي الله عنه، اما بعد فان فى مثل زيد قائم ابحاثا

الاول، ان سبب اجزاء القضية النحوية جزء ان (٢) ان سببها الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزء ان آخران ولهما اسباب ايضا (٤) أن الحس لايتصرف فى النسبة واحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك (٥) ان العقل يتصرف فى ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارجى بسيطا وجاز ان يكون الذهنى مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجى (٧) ان سبب الكليات يمكن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعقل في التعقل وفى الوجود ايضا فيكون التسبب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقيا او اعتباريا (٩) انوقوع النسبة الذهنية غير معقولة وإن كانت كناية عن الكون الخارجى واما كونها الذهنى فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (وانها - ١) (١١) ان ايقاعها سواءكان معلا او ادراكاهما (٢)عند الاشعرى بناءعلى مسئلةخلق الاعمال (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (٢) (١٣) ان مذهبهم حق وان مذهبه باطل (٤) انه نزاع لفظى (١٥) ان تصديقالفظيا على المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضى تسعة ادراكات عليها (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط فى صدق كل قضية (١٨) ان الجزء الواقع صار محل الحكم فا السر فيه ولم ينعقد ذلك فيما عداه (١٩) ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود الاصلى، واجيب ان المطابقة انما هى باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠) ان درك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اهل الحق خلافا للحكماء فانهم قالوا يدرك الكلى بالذات والجزئى بالآلة (٢١) ان مناط الحمل لا يتحد مع الموضوع وأما المحمول فهو يتحد معه والسر فى ذلك يحتاج الى تأمل (٢٢) ان القضية ليس لها تحقق فى الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤) ان الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه (٢) وغيرها أبحاث كثيرة محتملة بحسب

(١) من ى - وما بعده مخروم (٢) كذا -

العقل ولولا ذلك كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره فى التحقق (٢٧) ان بينهما تغايرا بالاعتبار وأنهما يتحدان فى نفس الامر عن ذلك الاعتبار (٢٨) انها تخييلية صرفة لا كون ولا اجتماع ولا افتراق بحسب نفس الامر (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا تتحقق امور متعددة ذواتا فى نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها (٣١) انها تفيد امورا صادقة وان كانت مما شهده (١) على ما ترى (٣٢) ان العقل يتعقل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية (٣٣) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد (٣٤) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكليات ولهذا لا تنتهى الى موجود والكلى ينتهى اليه (٣٥) ان سبب التسلسل فيها تجدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور فى تحقق الوجود (٣٦) انها ليست مأخوذة من امر محقق بخلاف الكلى (٣٧) ان سبب مطابقته الذهنية كون الخارج عادة دون الذهنى وسبب العادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهنى فانه خيال كالصورة المنطبعة فى المرآة (٣٨) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها (٣٩) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤٠) ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان موضع الايقاع ولكل جديد لذة (٤١) ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل فى تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٢) ان سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب والاغتنام به حذرا عن فوات لذة الحبيب (٤٣) ان سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواه شرطا او سببا وتدير تبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون اوقياسا على الشاهد فى الاعيان (٤٤) ان متعلق العلم فى

(١) كذا

القضية هو التحقق سواء كان ايجابيا اوسلبيا (٤٥) ان الباعث على الاختراع قصد تعدد المدرك سواء كان مرتبطا اولا وقصد ارجاعه اياه الى المفرع عنه حتى ينعقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبه ويذكره ثوته به (٤٦) ان الاختراع منحصر فى العقل لايتعدى الى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه، وسببه عدم انحصار سبب ادراكه فى شى بخلاف الحس (٤٧) ان الكلى المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص ما تم من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاب فى الحمل الايجابى وتقدم فى السلبى واما التغاير الذهنى فهو المشترك .

فان قلت ـ فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم واحد فى وقت واحد .

قلت لااستبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط (٤٩) ان السلب فى السالبة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر (٥٠) ان سبب الحمل السلبى اما البعيد فامتياز الذوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت فى الايجاب (٥١) ان جميع القضايا فى جميع الاشياء محصورة فى الايجاب والسلب ان كان طرق العلم متضمنة (٥٢) القضية ليست تحت مقولة وان كان لها اصل فى الجملة (٥٣) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التى لا يحصل امثالها غالبا الا فى ذلك الارتباط (٥٤) ان العقل يعقل فى كل الاحوال بدرك مطلوب اويدرك مايؤدى اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذلك تقدير العزيز العليم (٥٥) ان ذلك كله قصد الاستعمال لنقصانه لحدوثه وامكانه وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك اولا (٥٦) ان السبب لا يضر المطالب وان كانت اعتبارية لاتحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمنازعة (٥٧) ان سبب التفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله به دون غيره على سبيل العادة (٥٨) ان سبب التفات العقل الى تركيب والى

تركب والى كلى ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كلى والضبط عن الانتشار (٥٩) ان سبب عدم التفاته الى جزئى هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه مدرك له لاسيما على اصل الاشعرى (٦٠) ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية اوسلبية (٦١) ان الصفات السلبية لكل شيء اكثر من الصفات الايجابية (٦٢) ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة (٦٣) سعة الرحمة وان المصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة (٦٤) ان الفائض من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من التزاحم (٦٥) ان فى امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار لامر الا لله الواجب الوجود الباقى (٦٦) ان علم الانسان اعتبارى وصعود ونزول واصحاب(١) وانه له دخل فى مصلحة الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم والقدرة والحكم كلها لله ألا الى الله تصير الامور (٦٧) ان مطابقة النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذلك العلم له جزء حقيقة وكذا كل شيء لايعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو) وانما حال المخلوق كالرخصة تيسرا على قدر دركه لا غير (٦٨) ان حقيقة الامر فى حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لاغير هو كالماء وغيره كالسراب بل التفاوت اكثر من ذلك (٦٩) ان طريق العقل الى الجزئى الكليات (٧٠) ان السبب فى ذلك قصد حصول علم على ايسر وجه سواء كان متعلعة بالشواهدا وبالضمائر (٧١) ان العقل الى الكليات لملايمتها (٧٢) ان سبب الملايمة كون كل واحد منها موافقا للآخر فى التجرد (٧٣) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافى تجردها فى حد ذواتها (٧٤) ان سبب عدم عموم الجزئى حصول اليقين له فى حد ذاته (٧٥) اما سبب هروب العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلى بمنزلة البسيط فى المركب بخلاف الجزئى

(١) كذا ـ

(٧٦) ان السبب فى ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع تعيين الشركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس اوبالبديهة (٧٨) ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئى اما الوهم القياسى ابتداء واما قصد التقرير انتهاء (٧٩) ان الكلي المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل على بعض الصور (٨٠) انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق عيني فى نفس الامر وانما يتخيل الوهم بالاشتباه اوالتصور لاجل الايضاح والتقريب (٨١) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلي والمحمول (٨٢) ان مناط الحمل صدق اولا صدق والاتحاد وعدمه لازم لذلك (٨٣) ان الروابط ليس لها دخل فى المحمول وسبب ذلك انها نسبه والمحمول منسوب (٨٤) ان ذلك بحسب التباين فى نفس الامر بينهما (٨٥) ان سبب ذلك التخييل او قصد التعاون (٨٦) ان التحقيق قصد الألفة بين مدركه ومدرك الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون النسب كالنسب (٨٧) ان فى ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئى والى الرضى والسخط والى ان فى كل شيء تصور الروحانية وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه واعجز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة (٨٨) ان الخارج كله تباين وان المعقول الكلي لا يخلو عن تناسب فى بعض الصور وعدم التناسب فى البعض الآخر انما هو بالاضافة الى امر خارجى (٨٩) ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج (٩٠) ان سبب ذلك من الكلي عدم المنافاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث (٩١) ان جميع اعتبار العقل فى حق الكلي والمحمول لا تحقق له اصلا فى نفس الامر واما التحقق الوهمى فانما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بالاجامع تحقق التصور له لاجل التقريب على مامر فعلم من هذا ان الكلي من حيث هو كلي ليس بمحل الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على

الممكنات تارة واخرى لا تعرض عليها لامر من الامور (٩٢) ان الكلى مثال الآخرة ومثال اللوح وان الجزئى مثال عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالها مثال الروح والبدن (٩٤) ان مثالها مثال القهر واللطف ومثالها مثال كمال القدرة على كل شيء وفى كل شيء (٩٥) ان مثالها مثال مظهر آثار الوصف (٩٦) ان الوجود الحادث مثل الذات القديمة والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز فى المخلوق ودليل القدرة فى الخالق (٩٨) ان كل ذلك اسرار الهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث (٩٩) ان ذلك امادحره (١) الانسان ودعوى العلم منه اما عناد واما خلل واما تجاسر على امر لا ينبغى ان يتجاسر عليه واما جنون وارى عقل عقل المعتوه فسبحان الذى بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون (١٠٠) ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق ولا وثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد فى صفة الالهية لا شريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله وصحابه اجمعين (١٠٢) ان الانتزاع من الجزئيات اعتبارى لاتحقق له فى نفس الامر (١٠٣) ان انتزاع العقل الكلى من الجزئى الغير المحسوس باعتبار المقالة او باعتبار من عنده (١٠٤) ان مطابقة كلى بجزئى وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر كون التشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود اصلى على سبيل المحاكاة (١٠٦) ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره (١٠٧) ان سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رغبة عنده وحصول طلبته التركيبية بخلاف غيره وهذا لا يستقر اذ العدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهى الى آخرها (١٠٨) ان العقل لا ينتهى مطالبه دون لقاء ربه (١٠٩) انها مقولة

(١) كذا ـ

من

من المقولات العشر(١٠) انها سلب عنها قيد الوقوع اوعدمــه من جهة اعتبار المسند (١١) ان النسبة زيدت على جانب منشاها النسبة وكيفيتها لمكن عرى عن ذلك فى التعقل (١٢) انها من النوع المتكرر على قياس الوجوب والا لكان ذا لا يلزم التسلسل (١٣) على تقدير تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها العقل امرا كليا تساهلا لا تلازما منحصرا فى فرد واحد لا غيره بناء على ان كل وجود خارج وجزئى حقيقى وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم من هذا ان الا نتقاض بحيث التعين يتعين الواجب انما نشــا من تركيب الذهن يستلزم التركب الخارجى وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلا .

انتهى ما استخرجه نظر شيخنا ايده الله تعالى ولطف به آمين .

الكلام على مسئلة (ضربى زيدا قائما) تأليف عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى الشافعى عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه فهذه كراسة تكلمت فيها على مسئلة ضربى زيدا قائما وذكرت فيها خلاف العلماء وأدلتهم للمبتدى .

فاقول اختلف الناس فى اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربى مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائما اوثبت ضربى زيدا قائما وقيل عليه انه تقدير ما لا دليــل على تعينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل اوعدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره .

وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال .

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر اولا .

فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما

في قولهم أقائم الزيدان ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في أقائم الزيدان وحيث لم يصح ان يقال ضربي ويقتصر بطل ما ذكروه .

وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال بنفسها هي الخبر لاسادة مسده .

ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذى الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ لان المبتدأ عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في احد مذهبي الكوفيين وضربي هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم بجىء لرفعه خبر ابيها فلايجوز ان يؤكد الضمير من الكون في قائما فتقول ضربي زيدا قائما نفسه نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضميرين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات .

وقال الفراء الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير المصدر ولجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر ولزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيدا ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قائما ومسرعا وما اشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خبرا لما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوغ النصب .

وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الخبر لها بالظرف ورد قول الكسائي

الكسائي وهشام بان العامل الواحد لايعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للآخر معا فكذلك لايعمل في مضمرين واذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبرا ومما يبطل ايضا كون الحال رافعه ضميرين انما لو ثنينا فقلنا ضربي اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضميران لانه لو كان لكان احدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفرد العوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير. فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحدة وهو باطل .

واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط فالجواب عنه ان الشرط بمفرده من غير جوابه لايصلح للخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا مع الجواب .

واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكأنه قال ضربي زيدا في حال قيامه فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث لم يجيزوا ذلك دل على فساد ماذكره .

واما قولهم انه منصوب على الحال ففاسد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قائما لكن قاعد برفعه على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه .

وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد ابن السيد البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قائم والتقدير ضربي زيدا قائما ثابت او موجود ورد بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فانه كما تقدره ثابت يجوز ان يقدر ايضا منفي او معدوم ولانه اذ ذاك يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسد الخبر فلا يلزم حذفه

وانما يجب حذف الخبر فى مثل هذا اذا سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا تجرد خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال للمناسبة التى بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هى صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مقيدة كما ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيته ولا تتصور العوضية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال .

وذهب البصريون والاخفش وهو الصحيح الى تقديره فقال الاخفش تقديره ضربى زيدا ضربه قائما وهذا لا يخلو اما ان يجعل المصدر الثانى وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كأنه قال ضربى زيدا ضربته قائما فاما ان يفهم من معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه على المطلوب فى الكلام كامنا .

وقال البصريون وهو الصحيح تقديره اذ كان قائما ان اردت الماضى او اذا كان قائما ان اردت المستقبل لان معنى ضربى زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمعموله فاذا جعل الحال من تمام المبتدأ يكون الاخبار بان ضربى زيد امقيدا بالقيام وذا لا ينفى ان يقع الضرب فى غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربى زيدا هذا الذى لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قدر وقوع ضربى فى غير حال القيام لكان مناقضا للاخبار ومن المحال وقوع عين المقيد بالحال فى زمان وتخلف شئ منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة .

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردها والصحيح من ذلك وحجته فلنختم الكتاب بفوائد لابد من التعرض لها .

الاولى ، انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره لأن تقديره محذوفا مجاز

والظروف إجمل بذلك من غيرها .

الثانية . انما قدر ظرف الزمان دون المكان لأن الحال عوض منه ومن ظرف الزمان انسب منها بظرف المكان لأنها توقيت الفعل من جهة المعنى كما ان الزمان توقيت للفعل ولأن المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف الزمان .

الثالثة انما قدرت اذ واذا دون غيرهما لاستغراق اذ للماضي واذا المستقبل قاله ابن عمرون .

الرابعة ، انما قدر بعد الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر لكان لأن الظرف لابد له من فعل اومعناه والحال لابد لها ايضا من عامل والاصل فى العمل للفعل وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذى يدل الكلام عليه ولم يقيد فى قائم الخبرية للزومه التنكير .

واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولايلتفت الى قول من اجاز دخول الواوعلى خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير فى كان فاعلها وهويعود الى مفعوله ، وذكر الزمخشرى انها تعود الى فاعل المصدر وهو الياء فى ضربى والله سبحانه تعالى أعلم انتهى .

تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله والصلوة على رسول الله قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا فيه عشرة اسئلة، الاول ماوجه انتصاب بسرا ورطبا .

والجواب انه على الحال فى اصح القولين وعليه سيبويه لأن المعنى عليه فان المخبر انّما يفضله على نفسه باعتبار حالة من احواله ولولا ذلك لما صح تفضيل الشئ على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار الحالين فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم انه خبر كان .

فان قلت هلا جعل تمييزا ، قلت يأبى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزا .

السؤال الثانى اذا كانا حالين فما صاحب الحال .

والجواب انه الاسم المضمر فى اطيب الذى هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسرا حال من الضمير ورطبا حال من الضمير المجرور بمن وهو المرفوع المستتر فى اطيب من جهة المعنى ولكنه تنزل منزلة الاجنبى ، وذهب الفارسى الى ان صاحب الحالين الضمير المستكن فى كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اى وجد بسرا اطيب منه اذا كان اى وجد رطبا وهذان القولان مبنيان على المسئلة الثالثة .

السؤال الثالث ما العامل فى الحالين .

والجواب فيه اربعة اقوال احدها انه ما فى اطيب من معنى الفعل .

الثانى انه كان التامة المقدرة وعليه الفارسى .

الثالث انه ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل اى اشير اليه .

الرابع انه ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورجح الاول بامور منها انهم متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمرة نخلى بسرا اطيب منها رطبا والمعنى فى هذا كله وفى الاول سواء وهو تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالين فانتفى اسم الاشارة وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقيين والقول باضمار كان ضعيف فانها لا تضمر الا حيث كان فى الكلام دليل عليها نحو ان خيرا فخير وبابه لأن الكلام هناك لا يتم الا باضمارها بخلاف هذا ويبطله شىء آخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه .

ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى الجوهر وهو باطل

باطل فانه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى تمر يابس يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فانه يصح ولو كان العامل فى الحال هو الاشارة لم يصح .

ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لأن تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا تقول هذا ضاحكا ابى فالاخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للاشارة فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات .

ومنها ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم تكن الاطيبية مقيدة بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لأن الغرض تقييد الاطيبية بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل ولذا ثبت ان الاطيبية مقيدة بالبسرية ووجب ان يكون بسرا معمولا لاطيب .

فان قلت لو كان العامل هو اطيب لزم منه المحال لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لأن الفعل الواحد لا يقع فى حالين كما لا يقع فى ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد فى حالين ولا ظرفين الا ان يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحوة فى اليوم والاسراع فى السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطيا لاستحالة الجمع بينهما . فكذا يستحيل ان يعمل فى بسرا ورطبا عامل واحد لأنهما غير متداخلين .

فالجواب ان العامل فى الحالين متعدد لا متحد فالعامل فى الاول ما فى اطيب من معنى الفعل وفى الثانى معنى التميز والانفصال منه بزيادة فى تلك الصفة وهو الذى تضمنه معنى الفعل وتعلق به حرف الجر لأنك اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبر عن هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل فى قوة فعلين فهو عامل فى بسرا باعتبار طاب وفى رطبا باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد

بسرا فى الطيب على طيبه فى حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما .

السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه .

والجواب من وجهين احدهما لا نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح فان بعض النحاة جوزه لقوله «وما زودت منه اطيب» .

الثانى سلمناه الا انه خاص بمنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان منك فى معنى المضاف اليه على ما تقرر فى بابه فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث وهو أنهم اذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا اذا فضلو اذاتين باعتبار حالين قدموا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما كعمر وقاعد افاذا جاز تقديم معمول على كاف التشبيه التى هى ابعد فى العمل من باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر .

السؤال الخامس متى يجوز ان يعامل الواحد فى حالين وماضابطه .

والجواب قد عرف مما تقدم وهواذا كانت احدى الحالين متضمنة للاخرى نحوجاء زيد راكبا مسرعا .

السؤال السادس هل يجوز التقديم والتأخير فى الحالين ام لا .

والجواب ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظى فلك ان تقول مع ما تقدم هذا اطيب بسرا منه رطبا وهو الاصل ولا يجوز فى الثانية التقديم لان عاملها معنوى والعامل المعنوى لا يتصور تقديم معموله عليه .

السؤال السابع كيف تصورت الحال فى غير المشتق .

والجواب انه ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا كان الحذاق من النحاة على انه لايشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا يشترط فيها الا ان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا

كما

كما قال .

لولم تحل ما سميت حالا وكل ما حال فقد زالا

وكم من حال وردت جامدة نحو ،حتى تمثل لى الملك رجلا (هذه ناقة الله لكم آية) مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا، وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر .

السؤال الثامن الى أى شيء وقعت الاشارة بقولهم هذا .

والجواب أن متعلق الاشارة هو الشيء الذى تتعاقب عليه هذه الاحوال ومايخرجه النخل من أكمامها فيكون بلحاثم ساما(١) ثم خلالا ثم بسرا الى ان يكون رطبا فمتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة الى شيء ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطبية اى الحقيقة الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول ، زيد قائما اخطب منه قاعدا، وقال عبدالله بن سلام لعثمان(انا خارجا انفع منى لك داخلا) ولا اشارة ولامشار اليه هنا وانما هو اخبارعن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لواشرت الى البسرية اوالجوهر بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطبية فلم يبق إلا أن تكون الاشارة الى الجوهر الذى تتعاقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق الاشارة فى هذا هو العامل فى بسرا فان العامل اما ماتضمنه أطيب من معنى الفعل وإما كان المقدرة وكلاهما لايصح تعلق الاشارة به .

السؤال التاسع هلا قلتم إن بسرا ورطبا منصوبان على خبر كان وتخلصتم من هذا كله .

---

(١) كذا فى الاصل ولعله سيابا ـ ففى التاج فى مادة ـ ب ل ح ـ قال الاصمعى البلح هو السياب وفى مادة ـ س ى ب ـ والسياب كسحاب ويشدد مع الفتح وكرمان البلح او البسر الاخضر قاله ابوحنيفة ـ ح .

والجوب إن كان لو اضمرت لاضمر ثلاثة اشياء الظرف الذى هو اذا وفعل كان ومرفوعها وهذا لانظيرله الاحيث يدل عليه الدليل واذا منع سيبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذا معها وانت لو قلت سآتيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجز باجماع فهنا اولى لانه لايدرى إذ تريد أم إذا وفى سآتيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الظرف وحده فاضماره مع كان أبعد ومن قدره من قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى بضرب من التقريب .

فان قيل ، يدل على اضمار كان أن هذا الكلام لا يذكر الا لتفضيل شىء فى زمان من ازمانه على نفسه فى زمان آخر ويجوز ان يكون الزمان المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار مايدل على المراد منها فيضمر للماضى اذ وللمستقبل اذا واذ واذا يطلبان الفعل واعم الافعال واشملها فعل الكون فتعين اضمار كان فيصح الكلام .

قيل ، انما يلزم هذا السؤال اذا اضمرنا الظرف وأما اذا لم نضمره لم نحتج الى كان .

وأما قولكم انه يفضل الشىء على نفسه باعتبار زمانين واذ واذا للزمان

فجوابه انه فى التصريح بالحالين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير اضماره، الاترى انك اذا قلت هذا فى حال بسريته اطيب منه فى حال رطبيته استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذا لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر ، هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة .

والجواب ، إن وضعهما لذلك ولايجوز أن تقول هذا بسرا اطيب منه عنبا لان وضع هذا الباب لتفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وفى زمانين فان جئت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر اطيب منه عنب فيكون جملتين ، احداهما هذا بسر ، والثانية اطيب منه عنب ، والمعنى العنب اطيب

منه

منه ولو قلت هذا البسر اطيب منه عنب لا تضحت المسئلة وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم .

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين .

بآخر الاصل المطبوع عنه مانصه

لايخفى ان هذا الكتاب قوبل في اوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة ، الاولى وهي اجودها واكملها للنواب عماد الملك بهادر دام مفاخره وثانيتها للمولوي حكيم نور الدين القاديانى ، وثالثتها لشمس العلماء المولوي سيد علي البلجرامي فالاولى اكثرها اتباعا وهي المقولة عنها وما خالفناها الا للضرورة فقط .

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين اجمعين .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الرابع من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ، اعيد طبعه في هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية يمانية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن ادامها الله تعالى مصونة عن الفتن والمحن في ظل الملك المؤيد المعان ، الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان ابن السلطان جلالة الملك سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان على خان بهادر لا زالت مملكته بالعز والبقاء دائمة التقدم والارتقاء

وتحت وزارة ذي المفاخر العلية والفضائل السنية الحافظ السير النواب احمد سعيد خان بهادر رئيس الوزراء في الدولة الآصفية المعروف (بنواب چهتاری)

وهذه الجمعية تحت رئاسة ذي المكارم العالية والمحاسن الزاكية النواب مهدي يار جنگ بهادر رئيس الجمعية ووزير المعارف ومعين امير الجامعة العثمانية في الدولة الآصفية ، والعالم الفاضل قدوة الاخيار ونخبة الابرار مولانا السيد عبد العزيز وزير العدلية في الدولة الآصفية ونائب الرئيس في دائرة المعارف ، وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف النسيب مولانا المكرم السيد محي الدين عميد الجمعية وعميد المعارف والجامعة العثمانية في الدولة الآصفية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الندوي معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

واعتنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين العابدين الموسوى ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى غفر الله ذنوبهما وستر عيوبهما.

وكان تمامه فى اليوم الثامن والعشرين من شعبان المعظم سنة ١٣٦١ هـ.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى

تم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الرابع من الأشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	١٤	انما	اما ان
»	٢٣	وبجوابة	وجوابه
٤	١٣	انحر	آنحر
»	١٥	حيثنذ	حينئذ
»	١٧	عين	عن
٥	٨	اوستفهاما	اواستفهاما
٦	١٢	كانت او	كانت ام
»	١٦	جفانى	لحانى
٨	٨	اسفتاه	اسلفناه
»	١٢	اولازمة	اولازمه
٩	٣	كثير	كبير
»	٧	تفيدة	تفيده
١١	٦	لا يتعدى الى واحد	لا يتعدى الا الى واحد
»	١٨	الا امران	الامران
١٢	٢٠	نزل على	نزل وعلى
١٣	٢	لايتهم	لا يهم
»	٥	فى المفر	فى المعنى
١٤	١٨	تغير	تعين
١٥	٣	اسئلة	اسئلة مشكلة
»	١٧	التقصيل	التفضيل
١٦	٤	الجبهور	الجمهور

استدراك ما وقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٦	١١	قالوا وللتشريك	فالواو للتشريك
»	١٤–١٥	والى الى الاخر	والى الآخر
»	١٨	الشراح	الشرح
١٧	٣	لتفاوت	التقارب
»	١٤	الميعة	المعية
»	٢١	يعلمها	يعملها
»	٢٣	وجاءنى	وخافنى
٢١	٤	باب الا	باب لا
»	٧	يرحج	يرجح
»	١٨	الجزولته	الجزولية
٢٥	٢٠	تاخبر	تأخير
٢٦	١١	توجيهها	توجيههما
»	٩	المرأد	المراد
»	١٤	اذ	اذا
٢٨	٤	مقصود	مفقود
»	١٨	فن	فمن
»	٢٣	ليصرن	لينصرن
٢٩	٥	يتخرج	ويتخرج
»	٧	والمغنى	فى المغنى
٢٩	٨	وقع	ومع
»	٩	واوجز	واوجه

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
«	«	فعل	حرف
«	١٠	عليه قولهم	على قولهم
«	١١	قيله او قيله	بقليه او وقيله
«	١٤	كان هؤلاء	كان ان هؤلاء
٣٠	٦	ان الوارد	ان الوعيد الوارد
«	١٩	احدهما مدلول	احدهما ان مدلول
٣١	٨	مسم	مسلم
«	٩	عهده	عهد
«	١٢	قال	قاله
«	١٨	ابرأوه	ابرؤه
«	٢٢	ثم لو قيل كان	ثم لو كان
«	«	ذ العهدى ثانيا	ذى العهد ثانيا
«	٢٣	اذ	او
٣٢	١	ان رتبتم	ان ارتبتم
«	٦	يحملوه	يحملوه
٣٤	١٢	بالآياث	بالآيات
٣٥	١٥	تحريج	تخريج
«	٢١	مطلقا	معلقا
٣٦	١١	بحمل	يحمل
«	١٩	الشرط الاول	جواب الشرط الاول
«	٦	النوغ	النوع
«	١٠	تأملتا	تأملنا

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الربع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	٢٤	اللفظ	اللفظ
٣٨	٩	اللاول	للاول
٣٩	٣	وقذ	وقد
٤١	١٤	مفعوله	مفعولة
٤٣	٥	بالفاعل	بالفعل
»	٧	لقوله	كقوله
٤٤	٦	يفعله	بفعله
٤٥	٢	خلقكم	خلقكم
»	»	ونحيتكم	ونحتكم
»	١٧	وذلك هو الصوار	وذلك هو الصور
»	٢٤	من الضرب	اقل من الضرب
٤٧	١	لازمه	لازمة
٤٨	١٢	فى فقط	لفظ
٥١	٧	العابدن	العابدون
٥٣	٢٥	تجد	بجد
٥٦	٢٣	العبارة	العبادة
٥٧	٢٢	الكريمين	الكريمين
٥٩	١٠	اباس	لباس
٦٠	٤	وسبحان من رجل	وسبحان الله من رجل
٦٢	١	جوار بن	جوار ابن
»	٢٠	كالبارى	كالانبارى
٦٣	٩	يحملها	بحملها

علوق

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	١٨	محلوق	مخلوق
٦٤	٣	(اختلف	واختلاف
٦٧	٤	احدها	احداها
»	٢٣	يرجع لك	يرجع الى
٦٨	١٦	لمجوعها	لمجموعها
٧٠	٢٤	لم يجر	لم يجز
٧٢	١٧	وبالاخبار	والاخبار
٧٣	١٢	بمعنى	لمعنى
»	١٦	كاتب الشاعر	كاتب والشاعر
٧٥	١٥	متعاكسبن	متعاكسين
»	٢١	رابى	رأيى
٧٦	١٢	وبين	وبين
»	١٣	المتبانيين	المتباينين
»	١٥	لها	لنا
٧٧	١٦	فيه	نفيه
٧٧	٢١	فاتسؤ	فاسوا
٧٨	١	الحكم	الحلم
٧٩	١٣	والمجروو ليسا	المجرور وليسا
٨٠	٢	الا الاستثناء	الا فى الاستثناء
»	٣	والكسائى فى ذلك	والكسائى ذلك
»	٢٠	وتصيحجها	وتصحيحها
٨١	١٢	البسراح	السراج

استدراك ما وقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٢	٥	عمر الدنانير	عمرا الدنانير
٨٣	٧	اقترانه	اقترانه
٨٥	٧	عمايلى	مايلى
٨٦	١٧	تقع	يقع
»	٢٤	واحر	وانحر
٨٩	١٠	والاقواد	والاقراد
٩٠	١٦	مثل	امثل
»	٢٢	يدان	بد ان
٩١	٦	وهى ماء	وهى ادماء
٩٥	١٧	زبداو	زيداأو
»	١٩	اولا قدزلازائدة فيهن	وقدرلازائدةفيمين
٩٨	١٤	فتحريم	لتحريم
»	١٥	ان عباس	ان ابن عباس
٩٩	٥	تركتيبها	تركيبها
١٠٣	١	القول	المقول
»	١٧	البادش	الباذش
١٠٤	٨	يمنع	نمنع
»	٢٤	واحد ادا	أحد واذا
١٠٥	٩	فتقور	فتقور
١٠٧	١٧	القويع	القوبع
١١٢	٢٠	بذ اوكذا	بدار كذا
١١٣	١	لتسان	لنسيان

الاسم

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صواب	خطا	سطر	صفحة
القسم	الأسم	٦	»
ايضا	يضا	٤	١١٤
يزيد اذ اسمى به ويزيد	يزيد اذ سمى به وامثاله	١٨	١١٦
الكاف	للكاف	١٤	»
لما قل	لما قال	٩	١٢٠
خفض	خفص	١٩	»
الاعداد	الاعدد	١	١٢١
وانه	وان	٢٤	»
دينارا	دنيارا	١	١٢٢
تقول	يقول	٧	»
تعجبت	امرت	١٢	١٢٣
املى	املأ	٧	١٢٤
الجلدى	الجلدي	١٠	»
فاحفظنى	فاحفظ منى	١٣	»
يدل عزبا	يدل فتى عزبا	٢٢	١٢٥
عاب	غاب	١٥	١٢٨
دبيت	دنيت	١٨	١٣٠
ابقى	اتقى	»	»
الجملة	جملة	٢	١٣١
الآخر	اؤخر	٢١	١٣٢
فعمرو	فعمر	٢٢	١٣٣
وانوب	وانيت	٨	١٣٤

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صواب	خطا	سطر	صحيفة
اما	فاما	»	»
وسمعنا	سمعنا	٢	١٣٦
تحرزامن	تجرزا من	٢٠	١٣٧
الحدث	الجدث	٣	١٣٨
ما دل على	وعلى	١	١٣٩
كقوله	كقولة	٩	»
الطرف والطرف	والظرف والظرف	١١	١٤٣
صفرا	صفراء	٢٠	١٤٦
عمرا للضارب	عمراالضارب	٢١	١٤٧
اسما كما	اسماء كما	٢٤	١٤٨
وميكائيل	ومكائيل	١	١٤٩
بأفنان	يافنان	١٥	١٥٢
وانما	وتما	٨	»
واجتز	واجتث	٦	١٥٣
يارضو	يارصوء	١٠	»
يارضو	يارضوء	١١	»
ياعثم	ياغثم	١٦	»
فنعل	فيعل	٦	١٥٤
وداويتها حتى شتت حبشية	وداويتها حين شبت حسة	٩	»
يعر	يعتز	٣	١٥٥
الاصل	الاصلى	٢٣	»
الداربا على	الدارعلى	١٢	١٥٦

(١) او مارعينا

استدراك ما وقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	١٣	ارمارعينا	ازمان عيناء
١٠٨	١٦	مأوائى	مأواى
»	٢٤	لقم	يعتم
١٥٩	٥	افعلت	لفعلت
»	٧	سترى	ستر
١٥٩	١١	والحيرة	والخبرة
»	١٣	ضيابه او مقراثر	صابة او مقرا آثر
»	١٤	تكلم	اتكلم
»	١٦	بناس	بآس
١٦٠	٦	نباهن	بناهن
»	١٨	تقسيره	تفسيره
١٦١	٩	التاء	الياء
١٦٣	٣	الركية	الركبة
»	٨	واحدوثة	احدوثة
»	٢٠	احداهما	احدهما
١٦٤	٢٤	وانتضب	وانتصب
١٦٥	١٩	وتضفه	وتضيفه
١٦٩	١٠	كتابه	كتابيه
١٧١	٩	واختصارا	اختصارا
»	١٩	وهى	وهو
»	٢٢	اذاكلمه	اذا كلمه
١٧٣	٢١	بالعلة	بالقلة

استدراك ماوقع فى طبع الجزء الربع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	٢٤	مشبهه	شبهه
١٧٤	٨	عمله	علة
»	١٢	امثلته التالية	امثلة المبالغة
١٧٥	١٢	ارد	اراد
١٧٦	٩	الا اتوة	الآ توه
»	٢١	شبه بعض من شبه	شبه بعض ببعض من شبه
١٧٧	١٢	الذى نفى السببى	نفى السببى الذى
١٨٠	١٣	الدابة الاجناس	الدابة فى الاجناس
»	»	وان عمرو البيت	وابن عمرو البيت
»	٢٣	إما	أما
١٨٣	٤	فوله	قوله
١٨٤	٨	تقضيل	تفضيل
١٨٥	٤	العليل	الغليل
»	٢٢	لا البدل	لان البدل
١٨٦	٤	فى اسماء	هى اسماء
»	»	معنى	تمنع
١٨٨	٣	العسكرى	العكبرى
١٨٩	٥	مامثل	تأمل
»	١٩	يفيتكم	يفتيكم
١٩٠	٢٤	تفضل	تفضل به
١٩١	٢١	مستثناه	الاستثناء
»	٢٣	الواو ولاتعطف الجمل	الواو ولا تعطف الجمل

ويقدر

استدراك ما وقع فى طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
		ولايقدر	ولا تقدر
١٩٩	٤	خيرأته	خيراته
»	١٨	للاستئناف	للاستثناء
٢٠٠	١	جسح	حسح
»	٢٠	تقديرة	تقديره
٢٠٩	١٢	تفيصل	تفصيل
»	٢١	صحبة	وصحبه
٢١٠	٢٢	الغاريثان	الغارثان
٢١١	٧	حلال	جلال
»	١٧	كثأن	كثانى
٢١٢	١٢	فضية	قضية
»	٢١	فآمنوا	فآمنوا
٢١٥	١٩	فان	إن
٢١٦	٢٢	ازم	الزم
»	١٢	يغترقان	يفترقان
٢٢٠	٢٢	فيهما	فيها
٢٢٢	٢٢	فعفى	فعنى
»	٢٣	منع	متع
٢٢٣	٥	الراجزء	الراجز
٢٢٤	١٩	الدحول	الدخول
»	٢٠	جتاح	جناح
»	٢١	تزاعه	نزاعه

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطا	صواب
«	٢٤	نباتا	نباتا
٢٢٥	٤	البانية	البيانية
«	١٣	الخافص	الخافض
٢٢٣	٨	التغائر	التغاير
٢٣٤	١٩	متهلعة	متعلقة
«	٢٢	اليقين	التعين
٢٣٨	١٠	الكوفين	الكوفيين
«	٢٤	الخبرلها	الخبرلشبهها
٢٣٩	٣	رفعه	رافعته
«	١٥	الحال	الخلاق
«	١٣	حرف الجر	حذف الخبر
«	١٠	عن المفهوم	عين المفهوم
٤	١٨	وذا	واذا
٢٤٧	١٧	وتمرة	وثمرة
٢٤٣	٢	يقال	فقاله
«	٨	الاطيبة	الاطيبية
٢٤٤	١٤	يعامل	يعمل العامل
٢٤٥	٣	متى يملى	يتمثل
		يومن قدره	ومن قدره

تم الاستدراك بعونه تعالى